الرؤية السودانية

من انتاج الفشل الي اطار عام للرؤية

عمرو محمد عباس محجوب

مقدمة

طرحت كتاب (**الرؤية السودانية: انتاج الفشل: لماذا نحن هنا**) وكتاب (**الرؤية السودانية: نحو إطار عام للرؤية: إلى اين نريد الذهاب وكيف؟**) ودشنتهما في معرض الشارقة للكتاب نوفمبر 2013.

تعرض الكتاب لحظر من جهاز الامن والمخابرات السوداني، اجازته لجنة المصنفات الفنية وارسلت خطاباً للجمارك والجهاز للسماح بتداول الكتاب. حظر الكتب والصحف والكتاب، ممارسة عادية، تكاد تكون يومية واستمرت طوال العقود. رغم أن الدولة لها اجهزة انشأتها للتعامل مع المكتوب، المقروء والمسموع، إلا انها كلها صورية والسلطة الحقيقية في يد جهاز الامن والمخابرات السوداني. لقد حرم الجهاز اهل السودان من أن يحددوا هم قيمة الكتاب، ووضعني في اسوأ موقف أن يتدافع القراء للبحث عن الكتاب لأنه محظور وليس لقيمته الحقيقية.

عند مناقشة كتاب الحكيم (594 صفحة) إصدار شركة مطابع السودان للعملة المحدودة بالخرطوم 2013، تأليف د.احمد الصافي في دار الكتاب السودانيين بالخرطوم، مساء 11 يناير 2014 تم تناول اثر حجم الكتاب في إقبال القراء العاديين وخاصة فئة الشباب عليه، وتم نقاش إصدار نسخة مختصرة من الكتاب.

دارت هذه الافكار في ترتيباتي إذ يقع كتابي في (904 صفحة) وقد راقت لي الفكرة. إذا كان جزءٌ من اهداف الكتابين تعليمياً في محاولة قراءة الماضي من منظور رؤيوي، فإن الهدف الرئيسي أن تتمكن الاجيال الجديدة من الاستئناس ببعض طرحنا. وهناك سبب آخر جعل الفكرة موضوعية وهي رغبتي في اصدار نسخة انجليزية من الكتاب، وكان تصوري أن أكتب كتاباً مستقلاً بالانجليزية، وهذا لأن كثير من شبابنا، أبناء ضحايا التمكين الإنقاذي، يقرأون جيداً باللغات الاجنبية.

هذا مختصر من الكتابين حافظت فيه على الإطار العام للكتاب، مع بعض التعديلات لكن تغيرت نسبة حجم الاجزاء. فقد قلت صفحات الكتاب الأول وزادت صفحات الكتاب الثاني. هذا منطقي لأن الكتاب الأول يتحدث عن الماضي أكثر وبشكل تفصيلي واعتبرتة تسوية حساب مع الماضي، لأنة لازال يتربع على الحاضر. في هذا الملخص أتحدث عن المستقبل أكثر لأنه موجه لاجيال المستقبل ويود كاتبة أن يكون كتابيه جزءاً من الحلول. سيظل الكتابان مرجعان مهمان يمكن الرجوع اليهما.

اناقش في هذا الكتاب الملخص أربعة قضايا اعتبرها اساسية في تطور الوطن، والخروج من الخندق الطويل الذي وجدنا انفسنا فية منذ الاستقلال وحتى الان. **الإصلاح السياسي، الإصلاح الديني، حل قضايا الوضع الإنتقالي والاتفاق على رؤية سودانية**.

عند سقوط حائط برلين ومن ثم تداعي دول الكتلة الشيوعية، جرف معه كل منظومة الاممية والمشروع الكوني. عندما افاق الشيوعيون في العالم من الصدمة، أخضع أغلبهم فكرهم، مناهجهم واسترتيجياتهم لمراجعات قاسية، مؤلمة وشاملة. استمرت المراجعات أكثر من عقدين، ولازالت كثير من قضاياها غير واضحة. تسبب هذا في تغيرات هائلة في اطروحات كثير منها، تشتت اغلبها وفقدانها السند الشعبي.

جاء 30 يونيو كزلزال قاصم على الإنقاذ. فتح أسلوب تحقيق الثورة المصرية المكملة طاقات الأمل عند الشعب السوداني وخط له طريقاً جديداً، بعد أن كان قد احبط من إنهيارات الثورة وسقوطها في أيدي فاشية جديدة. الأثر المدمر الآخر كان في تهاوي مشروع التنظيم الدولي وأستاذية العالم. تعامل النظام، والمؤتمر الوطني مع ثورة 30 يونيو ببراجماتية تعلمها على مدى السنوات، ورغم علمه أن تداعيات هذه الثورة قد تطيح به او تشكل عوامل ضغط سياسي كبير عليه، فقد تعود أن يدير اموره برزق اليوم باليوم، الإنحناء امام العواصف والتنازلات.. وغيرها. عبر عن ذلك وزير الخارجية علي كرتي بشكل واضح، وقال في اتصال مع نظيره المصري إن "**عزل مرسي**" بواسطة الجيش يعتبر "**أمراً داخلياً يخص شعبها ومؤسساته القومية وقيادته السياسية**".

كانت مفاجأة المؤتمر الشعبي بإحداث 30 يونيو اكبر من تصوراتها، وخارج استرتيجياتها، إذ تهاوى كل البناء الذي حاولت إن تشيده طوال أكثر من عقد، وتكشف زيف مراجعاتها الفكرية وانحيازاتها السياسية. لقد ظل الحزب وفياً لمشروعة الإسلامي الكوني، والذي ثبت فشلة الأول في السودان ثم تطاير في الهواء تحت إقدام الشعب المصري الهادر. جاء رد الفعل الأول من د. الترابي "**مرسي كان أول زعيم منتخب ديمقراطياً وأصدر دستوراً أراده الشعب، معتبراً أن ما حدث معه يعد انقلاباً على الشرعية".** ما عكسة آخرون في الحزب كان قريباً من هذه الموقف[1].

---

[1] **حسن الترابى: مرسى وقع ضحية لائتلاف بين الجيش والمسيحيين والليبراليين،**
http://gate.ahram.org.eg/News/368862.aspx

الرؤية السودانية: الكتاب الاول

انتاج الفشل

لماذا نحن هنا؟

□

مدخل

بدأت العمل في كتابة (**انتاج الفشل: أين نحن الان؟**) بعد أن حضرت اندلاع الثورة المصرية في القاهرة، والثورة الليبية في طرابلس، وأتاح لي وجودي خارج السودان إمكانية متابعة أحداث الثورات العربية بدقة، وأن اتجه لتطوير رؤيتي التي كنت قد بدأتها في ورقة بعنوان **"ديمقراطيات السودان منذ الاستقلال وحتى إعلان نيروبي"** ضمن ندوة تقييم الديمقراطية في السودان في القاهرة[2].

رغم حماسي منذ البداية للثورات العربية ومتابعة مصائرها، والمنحى الذي أخذته بالذات الثورتان التونسية والمصرية، مما يعيد إلى الذاكرة فشل الثورات والانتفاضات السودانية المريع، الذي ترك لنا ذكريات الانهيار الكامل، الوطن المقسم والمتنازع والسائر في اللاطريق. نفس الأطروحات التي زلزلت ثورات السودان وانتفاضاته مطروحة على الساحات العربية ونزاعاتها من سؤال الهوية، الدولة الدينية والمدنية، الدستور وهكذا من أسئلة السلطة. وقد تابعت الاتفاق العام من غالب الكتابات والمتحدثين في مختلف وسائل الإعلام عن افتقاد الرؤية، وقد تبلور هذا في ورودها بكثرة في المنتديات والبرامج الحوارية.

أنا من الذين يظنون أن هناك ثلاثة أسئلة جوهرية في حياة الشعوب إذا لم تجاوب عليها، لن تضع نفسها في طريق المستقبل، وهذا لايعني طبعا إنها لا يمكن أن تنجز ثورة مثل دول الربيع العربي، لكنها ستقع في مصيدة المرحلة الإنتقالية التي سبق وأن وقعت فيها الثورات السودانية بدل المرة، مرتين.

السؤال الأول هو: لماذا نحن هنا؟ هذا الكتاب محاولة للإجابة عن الأسباب والدوافع التي جعلت من وطن تسلمه أبناؤه في 1956 وكافة الفضاءات مفتوحة أمامه والمستقبل العريض ينتظره، ولكن تحول إلى وطن منشطر، متشظي، ويقع دائماً في آخر سلم البلدان في كل المؤشرات.

---

[2] **د. حيدر إبراهيم: الديمقراطية فى السودان: البعد التاريخى والوضع الراهن وافاق المستقبل، مركز الدراسات السودانية، أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان، القاهرة 4-6 يوليو 1993**

السؤال الثاني: إلى أين نريد الذهاب؟ هذا السؤال كان محوراً لكافة الوثائق السودانية منذ ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، مؤتمر القضايا المصيرية 1995، إعلان القاهرة في 16 يناير 2005، برنامج البديل الديمقراطي حتى ميثاق الفجر الجديد.
السؤال الثالث: كيف نصل هناك؟ وهذا استدعى الكتاب الثاني (**نحو إطار عام للرؤية: لماذا نحن هنا؟)**

عند متابعتنا لإمكانية تقديم تحليل موضوعي مانع لتوافق ألوان الطيف السوداني، فإننا سنبدأ مما توصلت إليه هذه القوى من عقد اجتماعي، أساسه الديمقراطية السياسية القائمة علي دولة المواطنة المدنية وكافة الحريات المدنية، بعد استيعاب كافة التحليلات العميقة والمستفيضة التي تبلورت في أرجاء العالم الإسلامي لدور الدين في المجتمع، وتخليص مفاهيم فصل الدين عن الدولة من إسقاطاتها الفقهية، ووصلها بالمجتمع المعاصر وقضاياه وتجاربه.

وقد لُخِصَتَ هذه القضايا في البرنامج الذي أقره التجمع في مؤتمر القضايا المصيرية، والذي شكل اقتراباً كبيراً من قضايا السودان التي ظلت تُرحَل من نِظامٍ إلى نِظامٍ، ومن عِهدٍ إلى عِهد. وسوف نخضع ما قاله د. منصور خالد مراراً: **"إن فصائل التجمع كانت قد عقدت العزم على أن تعالج مجتمعة الأخطاء التي ارتكبتها فرادى"،** لتفحص شامل لنستبين إذا كان هذا عن إيمان حقيقي، أم إحدى عزومات المراكبية اللفظية.

الفكرة المركزية التي أحاول إيصالها عبر هذا الكتاب هي الإجابة عن السؤال المنطقي: لماذا نحن هنا؟ أي لماذا عجزت القوى السياسية والنخب المثقفة في السودان التي تناوبت على حكم السودان عن بناء وطن ديمقراطي متطور، إن اطروحتي ستناقش المسألة من تحليل الرؤى التي طرحت على المستويات الإقتصادية الإجتماعية، قضايا الحكم وبناء الأمة.

الكتاب محاولة من كاتب أتِيحَ له أن يكون موجوداً، وعاصر أحداثاً مهمة، وتابعها بدقة، لقراءة الواقع الذي مافتئ يتكرر على الوطن، إننا نعيد صناعة العجلة ولانتقدم، وهو الجزء الأول في طريق الوصول لرؤية، فمن الفشل في وضع أقدامنا على طريق الرؤية، سيتوجه الكاتب - من واقع خبرته في سنوات حياته- إلى تلمس كيفية وضع رؤية للسودان.

عندما خرجت الجماهير في نهاية مارس 1985، كانت هذه آخر أنفاس القطاعات المدينية المتعلمة المنتمية للطبقة الوسطي، قاطرة الثورات، التي كانت إما في المهاجر المختلفة، أو دمرها النظام المايوي إفقاراً وسلباً لحقوق التنظيم. لم تستطع الانتفاضة أن تنجز ما وصلته أكتوبر من مجد، تغيير النظام بالكامل، عودة العسكر لثكناتهم فاكتفت ببرنامج صيغ على عجل: مجلس عسكري من قادة العهد البائد، ومجلس وزراء بلا صلاحيات سيدشن ما عرف في الأدبيات السياسية بحكومة تسيير الأعمال، سقط النميري في 6 ابريل 1985 ولم يسقط النظام!! هذه الفترة الإنتقالية هي التي وضعت الأساس لصعود تيار الدولة الدينية عن طريق قانون انتخابات مفصل لها، حماية أنصارها واستثماراتها من المحاسبة، وتسعير حرب الجنوب.

لم تكن الفترة التي تلتها أفضل حالاً من الفترات الديمقراطية السابقة، ورغم الجهد الكبير للوصول إلى رؤية ما حول السلام والإقتصاد، فإن ما أنجز قليل ومحبط، فالشعارات من تصفية آثار النظام المايوي، إنقاذ الإقتصاد الوطني وحمايته، ومحاسبة الذين تسببوا في تخريبه، إنقاذ المواطنين وحمايتهم من جشع الطبقات الطفيلية، وإصلاح أجهزة الخدمة العامة، كانت الروشتة القاتلة للسلطة.

لقد أثبتت هذه الفترة أنه رغم النوايا الطيبة، والسلوك المستقيم لمعظم قادتها، فإن غياب خارطة طريق مفصلة حرث في البحر. النظام الديمقراطي تنافسي وسهل أن يغيب التناقض الأساسي في الثانوي، لكن الرؤية هي التي تؤمن بأن خط السير واحد مهما اختلف المنفذون. إن الرؤية النافعة هي الشاملة التي تلف أكثر الشعب الفاعل حولها، ويتفق قادتها على مفصلها الأساسي **"كيفية إدارة الحكم"**.

الفصل الأول: المحددات الإقتصادية الإجتماعية للرؤى السودانية

ارتبط تطور السودان منذ قديم الزمان بوجود ممرات مائية كبيرة جارية طوال الأعوام، ومن ثم قيام زراعة مستقرة على جانبي النيل، زراعة مطرية متنقلة، وتواجد مجموعات رعوية متنقلة عبر المراعي، كذلك بالبروز كرابط تجاري بين الداخل السوداني والمنتجات الأفريقية (**أهمها الرقيق، العاج والحديد الذي اشتهرت بصناعتها. ..الخ**)، والعالم الخارجي عن طريق مصر والبحر الأحمر. لعبت مجموعات متعددة أدواراً مختلفة في تشكيل السلطات التي تناوبت على حكم السودان، ولكن يمكن تحديد أربعة مجموعات كانت دائما قاطعا مشتركا في تشكيل النظام الحاكم منذ سلطنات العصر الوسيط (الفونج، الفور....الخ): المزارعين، الإدارات القبلية، الطبقة التجارية، والطرق الصوفية.

الزراعة

يمكن القول بأن الحضارة السودانية منذ بدء التأريخ المعروف، كانت حضارة زراعية ورعوية تقوم بالأساس على ضفاف الأنهر والوديان، منذ ظهور الدولة السودانية وقيام مملكة كرمة، وتطورها بعد ذلك إلى ممالك نبتة ومروي وممالك النوبة المسيحية، في كل هذه الممالك كان الملك، هو ممثل الإله في الأرض، وبالتالي هو المتحكم في كل الأراضي الزراعية الخصبة، وهو الذي يهبه للمزارعين العبيد، ولاحقا الأقنان، ويساعدهم بالفيضان والإمطار ويحميهم من الدمار.

مع تطور الحركة التجارية في ممالك الفونج والفور وغيرها إلى التجارة البعيدة، حدث تغير في ملكية الأرض ووضع المزارعين، وبظهور الملكية الخاصة للأراضي التي كان يقطعها السلاطين ويوزعونها على الأتباع، وقادة القبائل، وزعماء الطرق الصوفية مقابل خراج معين، أصبح لكل من مالك الأرض والفلاح مصلحة في زيادة الإنتاج الزراعي، وظهرت فوائض كثيرة من إنتاج الحبوب والماشية. وقد أدى اتساع ذلك الفائض إلى انتعاش الصناعة الحرفية، لا للإستعمال الشخصي، بل للسوق، وبالتالي ازدهرت الصناعات الحرفية والمدن التجارية، وأدت هذه السياسات إلى ظهور فئات وطبقات جديدة، تمركزت في أيديها ثروات وفوائض إنتاج زراعي

ورعوي... مثل السلاطين، والملوك، ومشايخ القبائل، وكبار ملاك الأراضي الزراعية والماشية، وبعض الأغنياء من مشايخ الطرق الصوفية والتجار[3].

وقع عبء تطور كل الممالك السودانية منذ أول العصور على كاهل المزارعين والرقيق، وكان وضعهم سيئاً دائماً، فهم تدرجوا من عبيد لملوك النوبة القديمة والمسيحية إلى مزارعين يدفعون الضرائب بشقيها والتي تقوم على الشريعة الإسلامية والعرف، وكان هؤلاء هم الذين يقومون بالإنتاج فعلاً، ويفقدون جزءاً من فائض إنتاجهم والذي يذهب إلى السلاطين، الفقرا، العلماء، حكام الأقاليم أو ملاك الحواكير.

لم يتغير الحال كثيراً أثناء الحكم التركي/المصري، رغم التحسينات التي أدخلتها الحكومة بهدف تطوير القوى المنتجة في الزراعة والإنتاج الحيواني، إلا أن الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها الحكومة على المزارعين والرعاة أدت إلى هزيمة هذا الهدف. وهكذا نجد أن سياسة الحكومة، التي كانت تعتمد على القهر والضرائب الباهظة، أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، وبالتالي إلى تدهور الأحوال المعيشية، والمجاعات، والأمراض، والخراب الإقتصادي، وغير ذلك مما شهده السودان في السنوات الأخيرة للحكم التركي/ المصري.

الإدارة القبلية

إذا كانت الزراعة والرعي هما أساس النهضة، فقد استدعت مباشرة التنظيم الملائم لإدارتها والذي حدث عن طريق جعل القبائل أساساً للنظام الإجتماعي لدواعي الحماية، وحل المنازعات، والتواصل مع القبائل المجاورة[4]. كان الدافع لإتحاد هذه الممملكات والمشايخ اختيارياً هو حاجتها لحماية طرق القوافل التجارية، وتطوير التجارة الداخلية، والدفاع عن نفسها ضد الغارات المحلية والغزوات الخارجية.

جاء الغزو التركي/ المصري في 1821م ليحدث تغييرات عميقة في علاقة السلطة والقبيلة، فأهدافها المتمثلة في استنزاف الموارد المالية والرقيق جعلها تتجه لإقامة

---

[3] تاج السر عثمان : نشأة وتطور الرأسمالية السودانية -(عشرة حلقات)، الحوار المتمدن - العدد: 2362 - 2008 / 8 / 3

[4] السنى بانقا: اضواء على النظام القبلى والادارة فى السودان، موقع www.almostafa.com

نظام شديد المركزية، السيطرة التامة على القبائل، وتقليل سلطات القيادات المحلية إلى أقل حد، وحصرها في مجالات بسط الأمن والنظام، جمع الضرائب والمكوس. ساهمت القيادات القبلية بشكل مباشر في الثورة المهدية، خاصة في القطاع الرعوي، لكن هذا لايعني أن القبائل النيلية لم تساهم، إلا أنها كانت أكثر ارتباطاً بالسلطة المركزية بحكم ارتباطاتها المصلحية.

قللت المهدية من قيمة الزعامة القبلية في القيادة السياسية، وحاولت تجاوزها عن طريق وضع معايير جديدة للاختيار، وتوحيد المذاهب أثناء الثورة، ولم تسنح الفرصة للدولة الوليدة أن تحدث تحولات كبيرة في النظام القبلي الإداري، لإنشغالها في الحرب والمنازعات الداخلية والخارجية وغياب رؤية واضحة للخليفة في البناء الوطني. إن القسوة التي جمعت بها الضرائب، والتوترات التي تلتها في العهد التركي، جعل الاستعمار الإنجليزي المصري يعيد النظر، ويعطي الشيوخ حق جمع الضرائب، وإحصاء السواقي والأطيان، وتحصل ضرائبها بواسطة الشيوخ نظير أجر. كان هذا النظام النواة الأولى لنظام الحكم غير المباشر الذي تبنته السلطات الاستعمارية والحكومات الوطنية المتعاقبة، وأدى هذا إلى تقليل ارتباط الأفراد بقبيلتهم، والتخلي عن مهنهم، والتحرك إلى مناطق مختلفة من القطر.

الطبقة التجارية

كان الدافع التجاري من ضمن الأسباب التي عجلت بانتشار الإسلام عند دخول العرب السودان، فقد جاء التجار العرب إلى بلاد النوبة وانتشروا فيها بخبرتهم السابقة، وهكذا بدأت جذور رأس المال التجاري، والطبقة التجارية في السودان، وبدأ الإقتصاد السلعي /النقدي يظهر جزئياً في بلاد النوبة، إضافة للمقايضة[5].

أرتبط قيام دولة الفونج بحاجة طبقة التجار النامية من التجار المحليين والعرب إلى توفير ظروف ملائمة لانطلاق رأس المال التجاري. لكن الضعف النسبي لهذه الطبقة أدى إلى أن يتولى الحكام تنظيم العمليات التجارية والسيطرة عليها، خاصة سلعتي الرقيق والذهب، وأمتد نشاط هذه التجارة عن طريق الشبكات التجارية القديمة للعالم.

---

[5] **تاج السر عثمان: نشأة وتطور الرأسمالية السودانية، مرجع سابق**

جاء الغزو التركي للسودان مترافقاً مع الضعف الذي أصاب السلطنات نتيجة عوامل متشعبة ربما أهمها التناقض الكبير بين النمو التجاري والتجارة الخارجية والداخلية، والتي قويت شوكتها بمرور السنوات والسيطرة المتزايدة من قبل الحكام على هذه التجارة، حتى دخلت في تناقض مع النظام الإقطاعي، مما شكل أحد الأسباب لإنحلاله وتفككه، ثم تداخل مع هذا عوامل متشعبة من النزاعات القبلية مما أدى لضعف العائد من التجارة الخارجية والضرائب نتيجة لإنعدام الأمن.وكما أشار تاج السر عثمان فقد كان نظام الفونج إقطاعياً، وتم تحلله وتفككه تقريبا بالإليات نفسها التي تفككت بها النظم الإقطاعية الأوربية والشرقية، ولكنه بدلاً من التطور بشكل طبيعي باطني، زال بأثر خارجي هو الاحتلال التركي للسودان.

السودان الحديث صنيعة الاستعمار التركي/ المصري. على طوال أكثر من سبعة عقود (1821-1884)، تم تكوين السودان وتوحيده وربطه من خلال سلطة مركزية حاكمة. اكتمل بناء السودان بضم المديريات الجنوبية، وبسقوط سلطنة الفور، وتم إنشاء جهاز إداري مسنود بقوة عسكرية حاسمة لتأمين الأغراض التي جاءت بالأتراك، وناصر شرعيتها مؤسسة العلماء الرسمية كامتداد للإيديولوجية الأشعرية السنية، وأدخل التعليم المدني والقضاء المدني[6].

كانت هذه مطلوبات إنتزاع التجارة من الطبقة الحاكمة القديمة، توسيعها وفتحها على الخارج عن طريق التجارالأوربيين، وترافق مع هذا نمو الطبقة التجارية المحلية والتي عملت في التجارة الصغيرة في كافة أرجاء البلاد، وتقديم التسهيلات للمزارعين في المناطق النيلية، ولكن فرضت عليهم ضرائب باهظة، كانت تجمع بتعسف وإذلال وشراسة.

ورثت المهدية السودان بحدوده التركية، وأغلب جهازها البيروقراطي، وحررت التجارة من السيطرة الأجنبية، وهيمنت الدولة نسبياً عليها، وأنشأت أسواقاً ثابتة وحاولت تنظيمها، لكن من جانب آخر أدت الحروب والاضطرابات والفوضى إلى إضعاف فعالية النشاط التجاري في المهدية. وكذلك أدى انشغال السكان في الحرب إلى تقلص الفائض من الإنتاج الزراعي للسوق.

---

[6] **البروفسير تيم نبلوك (ترجمة محمد على جادين): السودان الدولة المضطربة 1698- 1989، جامعة امدرمان الاهلية 2002 .**

العامل الثاني الذي ساعد على قيام السلطنات وتدهورها (السلطنة الزرقاء، الفور، المسبعات، تقلي..الخ)، هو وفود الطرق الصوفية، والتي ستكون لها آثاراً ممتدة في الزمن السياسي حتى عصرنا الحالي، وستؤثر في ملامح الرؤية التي ستطرح لحكم البلاد وتطورها.

سوف نتناول الحركات الصوفية ليس من بعدها العقائدي والذي تختلف فيه الأراء، ولكن أسباب تطورها ودخولها السودان، وأثرها في البناء السياسي، وسننطلق في تحليلنا للصوفية من ملاحظة وردت في كتاب البروفسير تيم نبلوك: **"كان نمو وتطور الحركات الصوفية في العالم الإسلامي في إطار الخلفية التي أدت إلى تدهور الإمبراطورية العربية الإسلامية، ومن ثم التحول من الاتجاه العقلاني إلى التوجه الصوفي الباطني، حيث تقدم الحركة الصوفية الطريق الموصل لله[7]".** سوف نتابع تحليلنا للصوفية لنرى تأريخها وتوجهاتها الإيديولوجية لعلها تفسر لنا كثيرا من المواقف السياسية والإيديولوجية تجاه السلطات المتعاقبة، بدأ من قيام السلطنات.

يلخص شيخ الإسلام ابن تيمية تطور العلوم العربية الإسلامية في القرون الهجرية الأولى بقوله: **"في أوآخر عصر التابعين حدث ثلاثة أشياء: الرأي، والكلام، والتصوف، فكان جمهور الرأي في الكوفة، وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة"[8].**

إن الإنقسام الذي شهدتة الساحة الإسلامية في القرون الهجرية الأولى كان محاولة لتقديم أجوبة للأسئلة الجديدة التي طرحتها الفتوحات الإسلامية خارج الجزيرة العربية، وأدى هذا الانقسام لتأسيس مدرستين، أولهما مدرسة **"الرأي في الكوفة"،** وهي مدرسة قادها الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، والإمام أبو حنيفة النعمان (رَّضِيَ الله عَنْهُما)، وتعتمد على افتراض الواقعات والقياس عليها، وإستخراج التشريعات الملائمة، ومدرسة **"أهل الحديث في الحجاز"** وكانت بقيادة الإمام مالك بن أنس (رَّضِيَ الله عَنْهُ)، وتعتمد على القرآن والسنة في تقديم الأجوبة.

---

[7] البروفسير تيم نبلوك، السودان الدولة المضطربة، مرجع سابق، صفحة 32.

[8] الدكتور حسين مروة : النزعات المادية فى الفلسفة العربية الاسلامية، دار الفارابى، بيروت، 1979

أدي تطور مدرسة الرأي في الكوفة، في حلقة أبو الحسن البصري، إلى خروج التيار العقلي (مدرسة علم الكلام وأبرز ممثليها المعتزلة)، وقد ارتبطت بدايتها باختلاف أبي الحسن البصري وتلميذه واصل بن عطاء حول تعريف مرتكب الكبيرة ومنزلته يوم القيامة. بدأ الاعتزال تأويلاً عقلياً لمعاني الإسلام، وعندما اطلع المعتزلة على العلوم والفلسفات الأجنبية، استعانوا بها في الدفاع عن موقفهم، فصار لهم موقف عقلي متكامل في تفسير حقائق الإسلام.

أثر علم الكلام المعتزلي إيجابياً على العلوم العربية الإسلامية بخروج علم الكلام الأشعري، الذي رغم رفضه حصر المعرفة عن طريق العقل إلا أنه عقلن علم الإعتقاد الإسلامي (اعتماد العقل والنقل)، والذي صار الإيديولوجية السنية الرسمية فاتحة الطريق أمام المسلمين لاحقاً للانفتاح على العلوم الطبيعية والفلسفية[9].

بدأت حركة الزهد- النواة الجنينية للتصوف في الإسلام- في القرن الأول الهجري نتاجاً لرفض بعض أفراد المجتمع لمظاهر الصراع على السلطة إبان عهد سيدنا عثمان بن عفان (رَّضِيَ الله عَنْهُ). وتطورت من ظاهرة فردية إلى تيار ضد الاستبداد الأموي، التمايز الإجتماعي، الثراء والترف الحضاري، على إثر الغزوات الإسلامية الكبيرة. وتطورت لاحقاً من احتجاج سلبي كموقف سياسي على واقع العلاقات الإجتماعية والسلطة السياسية الممثلة لها، إلى تيار أيديولوجي مستقل داخل علم الكلام. حدث هذا التطور إثر زوال حكم العصبية الأموية العربية، ووصول العباسيين إلى الحكم وتأسيس الحكم القائم على إلغاء العصبية، وسيادة الثيوقراطية، اعتماداً على نسب العباسيين للعترة الشريفة. حكم العباسيون باعتبارهم ممثلي النبوة والشريعة، والدولة امتداداً لها وهم خلفاء الله في الأرض. من جانب آخر احتكرت السلطة بصفتها التمثيلية تلك، على أفكار الناس، وطرق تحصيلها، مصادرها وعلى نوع المعرفة نفسها. وأدى تطور مقاومة استبداد الدولة العباسية إلى تطور علم الكلام نفسه إلى تيارين أساسيين: **التيار الفلسفي، والتيار الصوفي**.

في بحث التيار الصوفي لاكتشاف مصادر بديلة للمعرفة، من **المعرفة الإيمانية الصرفة والمعرفة العقلية البرهانية** التي شكلت تيارات علم الكلام الأساسية توصلت

[9] **الامام الصادق المهدى: يسالونك عن المهدية، 1974 http://www.umma.org**

إلى اختطاط **المعرفة الصوفية** التي تتوفر لأهل الولاية فقط، وأن أهل الولاية يجترحون الخوارق الطبيعية "**الكرامات**"، وإنهم يظهر لهم ما لا يظهر لأحد من العالمين، أي أن المعرفة الصوفية تجعل صلتها بالخالق مباشرة. إن الإطار النظري المعرفي مشترك بين كل مناحي الفكر الإسلامي في **معرفة الله، الوحدانية، والتنزيه المطلق**، ولكي تتمكن الصوفية من شق طريقها المستقل كان لابد أن تعالج خمس قضايا تتداخل مع الإطار النظري المعرفي المشترك، وهي: **نظرية المعرفة، الظاهر والباطن، الشريعة، الإشراق ووحدة الوجود.**

عالجت الصوفية نظرية المعرفة من معرفة صفات الوحدانية وهو خاص بأهل ولاية الله المخلصين الذين يشاهدون الله بقلوبهم، أي معرفة خارج الحس والعقل عن طريق الكرامات والحضرات، وهي صلة مباشرة بدون وسائط بالله، ولدعم هذا طرحت نظرية الظاهر والباطن "**التأويل**" كشكل من المعرفة. فكرة الظاهر والباطن موجودة في التراث السني بل وردت في القرآن في وصف علم النبي يوسف عليه السلام، وفي سورة النساء " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلي الله وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِالله وَاليوم الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا[10].** فالنصوص المقدسة والشريعة هي الحقيقة "**الظاهرة**"، ومعرفة الصوفي هي الحقيقة "**الباطنة**"، أي ثنائية الحقيقة (يمتلئ كتاب الطبقات بعشرات الأمثلة عن تطبيقات هذا المفهوم).

مع تجاوز الشريعة، عن طريق الظاهر والباطن، كانت الصوفية تسقط سند الدولة، وبالتالي إسقاط كل مشروعية الدولة المستبدة، ولكنها في نفس الوقت عانت من تناقض جلل، لأن التوحيد يستدعي التنزيه من العلاقة المباشرة، لذلك عالجت هذه العلاقة المباشرة ضمن جملة نظريات مثل: الحلول، الاتحاد، الإشراق..الخ. أشار د.عطا محمد احمد كنتول إلى أنه: "**يمكن القول بأن التصوف اتخذ طابعين: سني ويمثله الإمام الغزالي- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الذي ولد في طوس (450 - 1058) هجرية، وأشهر مؤلفاته أحياء علوم الدين، وطابع فلسفي يمثله البسطامي، ابن عربي والحلاج...ويقوم التصوف الفلسفي على عدة مبادئ: مبدأ الحلول، وهو حلول العنصر الإلهي في العنصر الإنساني ومبدأ وحدة الوجود يعني إن الله تعالي هو**

---

[10] **سورة النساء الآية:59**

الخالق"[11].

لاحقاً طورت الصوفية المتأخرة في القرن السادس الهجري على يد محي الدين بن عربي مفهوم **"وحدة الوجود"** الصوفي، الذي حاول معالجة التناقض بين التنزيه والاتصال العرفاني بالذات الإلهية، وتتلخص في أن الوجود واحد وما عداها تجليات لهذا الوجود، وأنه وجود أزلي ولكن وجود العالم مرتبط بوجود الإنسان الكامل، وجميع البشر يمكنهم الوصول لهذه المرتبة الرفيعة، ولكن عملياً لايصلها إلا الأنبياء وأقطاب الصوفية.

تحولات الصوفية في السودان

جاءت الحركة الصوفية للسودان كجزء من الانتشار العربي الإسلامي الذي صاحب دخول العرب للسودان في ظروف ملائمة، ومما يسترعي الانتباه في دخول الإسلام في السودان، أنه ورغم احتكاك العرب به منذ العقود الأولى للإسلام - غزوة عبد الله بن أبي السرح عام 31 هجرية- إلا أن إسلام الدول السودانية تأخر ستة قرون.

وفي أثناء ذلك تمت أسلمه السودان بشكل تدريجي، وأغلبها عن طريق الصوفية، التجار وعامة الناس، ولم يكن في معيتهم العلماء والفقهاء كما جاء في كتاب الطبقات **"اعلم أن الفونج ملكت أرض النوبة وتغلبت عليها أول القرن العاشر، ولم يشتهر في تلك البلاد مدرسة علم ولا قرآن، ويقال: إن الرجل كان يطلق المرأة ويتزوجها غيره في نهارها من غير عدة، حتى قدم الشيخ محمود العركي من مصر، وعلّم الناس العدة "**[12].

تساق أسباب كثيرة عن هذا التأخر ودور الصوفية، ولكن المؤكد أن الصوفية الذين قدموا إلى السودان بداية كانوا عرباً، وهم الذين مثلوا الدين الجديد، لكنهم تمايزوا عن الحركة الصوفية الأم:

أولاً: بحكم وضعهم فقد مثلوا في السودان الانتماء المميز كعرب، وأصبحوا هم الهوية

---

[11] د.عطا محمد احمد كنتول: التصوف وآثرة فى تشكيل الثقافة السودانية، فى دراسات فكرية فى التصوف فى السودان، تحرير د. نصر الدين سليمان على فضل الله، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2008

[12] د. يوسف فضل (تحقيق): طبقات ود ضيف الله، ، دار جامعة الخرطوم للنشر 1985م

التي يسعى أصحاب الأرض والبلاد للالتحاق بشجرة أنسابهم، ويبدو هذا جلياً في نسب الفونج الأموي، ونسب الفور للهلاليين، النوبيون للخزرج ..إلخ. انتسب معظم قادة الحركات الصوفية إما للسبط الشريف أو على الأقل لقريش، وبهذه الصفات فقد أصبحوا جزءاً من الطبقة الحاكمة سواء محلياً، أو على مستوى المركز.

ثانياً: بديلاً عن الصلة المباشرة بالمعبود، ارتبطت حركات الصوفية السودانية بالصلة بالنبي محمد (صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مباشرة عن طريق الحضرة النبوية والكرامات، وبذلك اكتسبت إمكانات تواجدها كسلطة خارج السلطة الزمنية والإيديولوجية الرسمية للدولة.

صاحب القوات التركية الغازية ثلاثة من علماء الدين يمثلون مذاهب مختلفة، ومنذ البداية اتجهت لإنشاء أنظمتها الدينية الرسمية المركزية لتسوغ مشروعيتها من محاكم شرعية، استئناف مركزية، محافظات، مفتيين وفتحت فرص التعليم الديني. ورغم أن الطرق الصوفية فقدت كثيراً مما كانت تتميز به في زمن السلطنات من سلطة معنوية، إعفاءات ضريبية، إقطاع أراض وغيرها، إلا أن السلطات التركية عملت على إدخالها في نطاق السلطة، وبطشت بمن عاند أو رفض، ولكنها بشكل عام ساعدت الطرق الصوفية بإعانة الخلاوي ومواصلة الإعفاء من الضرائب[13].

□

[13] د. عفاف محمد خيرى نصر: دور الطوائف الدينية فى العمل السياسى 1919-1956، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006

الفصل الثاني: مدخل منهجي لرؤى السودان

الرؤية: وصف وصياغة للمستقبل الذي نتطلع إلى تحقيقه ونتفوق بها على الأوضاع السائدة. فهي صورة ذهنية لما ينتظرنا في نهاية طريق لم نسلكه من قبل، وهذه الرؤية تصبغ الأوضاع المستقبلية في نهاية هذا الطريق من مكونات وعناصر هذه الصورة.
الرؤية: هي الغراء الذي يربط الناس معا في قضية مشتركة. إن ربط أهداف كل فرد في كثير من الأحيان مع أهداف المنظمة الغرض منه الحاجة إلى بذل جهد جماعي منسق لإخضاع المصلحة الفردية إلى الهدف الأكبر، الذي يمكن تحقيقه فقط من خلال الجهد الجماعي.

بعد صياغة الرؤية تأتي **الغايات (الأهداف)**، والتي نستطيع أن نصفها بأساليب الوصول وتحقيق الرسالة، وهي يجب أن تكون محددة وواضحة، ويكون أفضل لو ارتبطت بنسب معينة، قابلة للقياس وأن تحدد الفترات اللازمة لتحقيقها، وبالتالي فالأهداف تقسم إلى أهداف قصيرة وقريبة المدى، وأهداف بعيدة، أو طويلة المدى، لذلك فالأهداف تعتبر هي النتيجة العملية للرؤية.

الرؤية: تحتاج إلى حامل أو وعاء، هم القادة، فإن القادة المميزين ليسوا هم الذين تتوفر لهم الرؤية فقط، ولكن هم الذين يستثمرون أوقاتهم وجهودهم في الترويج لها وحملها إلى الآخرين وإقناعهم بها. إن القائد الحقيقي هو الذي تتوفر عنده دائما رؤية ، بشرط أن يكون قادراً على إيصال هذه الرؤية للعاملين والشركاء، والآخرين الذين يعتمد عليهم في جني ثمار هذه الرؤية، كما أن عليه أن يعمل على حفز العاملين، وإثارة طموحاتهم ودوافعهم للعمل بطريقة طوعية وتلقائية، وبذل مساهماتهم وقدراتهم لتحقيق وتجسيد هذه الرؤية.

نظريات ومفاهيم حول الرؤية

منذ أن تكون السودان بحدوده الجغرافية بعد الغزو التركي/ المصري1821 وإنتصار الثورة المهدية تصادمت رؤى عديدة لبناء الوطن، وقد ركزت معظم هذه الرؤى على بناء الدولة كمدخل لبناء الأمة، حسب الفهم الايديولوجي الدارج للرؤية عن الأمة والدولة.

انطلقت كافة الرؤى التي طرحت لبناء الوطن من فرضية اكتمال بناء الأمة السودانية، فرؤية الرواد (1942-1969) إنطلقت من غلبة الهوية العربية الشمالية الحاكمة، وسارت على منوالها الرؤية القومية مع اعتراف مضمر بخصوصية السودان ظهر جلياً في تردد نظام مايو في الدخول في أطروحات الوحدة الثلاثية مع مصر وليبيا وفي اعتماد الحل الإقليمي الذاتي للجنوب.

لم ينفرد السودان بتكوين الدولة قبل اكتمال تكون الأمة، كان هذا ديدن اغلب الدول في العالم كما أوضح ارنست رينان هذا: **"الأمة الحديثة هي إذن نتيجة تأريخية حملتها سلسلة من الوقائع المتلاقية في ذات الاتجاه، تحققت الوحدة تارة على يد سلالة حاكمة، كما هو الحال في فرنسا، وتحققت تارة آخرى بفضل الإرادة المشتركة للأقاليم، كما هو الحال بالنسبة إلى هولندا، وسويسرا، وبلجيكا، وحصلت الوحدة تارة آخرى بفضل روح عامة تغلبت بعد تأخر ما على أهواء الإقطاعية، كما هي الحال بالنسبة إلى ايطاليا وألمانيا؟[14]**.

عالجت الرؤية الشيوعية ورؤية تيار الدولة الدينية فرضية الأمة من المدخل الايديولوجي، فالرؤية الشيوعية تنطلق من عالمية النظرية، وأنتماء الطبقة العاملة القائدة، وتمازج القوميات من خلال البناء الوطني الديمقراطي المفترض (الذي إنتهى بتفكك الاتحاد السوفيتي إلى قومياته المختلفة). وقد تم معالجة وضع الجنوب ضمن مقولة تقرير المصير اللينينية: **"الحل الإقليمي الذاتي"**، والذي طبق بعد اتفاقية أديس أبابا 1972 وحتى 1983.

عالجت رؤية تيار الدولة الدينية مسألة بناء الأمة من عالمية الإسلام كقيم ومبادئ فاضلة، تسيد العروبو/إسلامية محلياً، قصر تمثيلها على الحركة الإسلامية، التمكين الشامل للحزب على الدولة، انتهاج فيدرالية تحت غطاء شمولي لتصدير المسئوليات للأطراف ومركزة السلطة، تسيد الرأسمالية الطفيلية الإسلامية وتركز الثروة داخل مثلث حمدي، تقرير المصير لتنظيف البيت من الداخل من الهويات خارج المنظومة العروبو/إسلامية، والإنفراد بالسودان **"الفضل"** وأخيراً إعتماد سياستي الإقصاء الكامل والاستجابة للقوة.

---

[14]**أرنست رينان: ما هي الأمة؟ نزوى العدد الرابع والثلاثون، ترجمة حسن شامي،**
http://www.nizwa.com/articles.php?id=2977

ككابوس مستمر عادت مسألة الهوية التي لم تعالج من كافة الرؤى المركزية التي طرحت كاملة، أو حتى مشوهة في الحل الإقليمي الذاتي، الطبعة المايوية، والتي طرحتها منذ الثمانينات بشكل حاسم، واضح، وعملي الأطراف والهوامش بدأ من القس فيليب غبوش، واكتمالها في أطروحة الدكتور جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، ومن ثم انتشارها إلى دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق والشرق.

قادت رؤية السودان الجديد إلى إعادة فتح الحوار الدامي الذي استغرق حوالي النصف قرن حول أولوية الأمة أم الدولة، وانطلقت من فشل الدولة السودانية، بتركيبتها الراهنة، في معالجة أمهات القضايا التي تواجه الشعب والوطن معالجة سليمة، وإيجاد الحلول الجذرية لها؛ بل ترى رؤية السودان الجديد أن الدولة السودانية الراهنة هي أحد الأسباب الرئيسية لمكونات الأزمة الشاملة التي يعيشها الوطن في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

دار الصراع في السودان حول هذين المفهومين منذ ما قبل الاستقلال، مثل كثير غيرهم في العالم، وتأخر حسم هذه الصراعات لأكثر من ستة عقود، ودارت ولاتزال أشرس حرب عرفها التأريخ الحديث ودخلت في الأرقام القياسية بطولها، عدد ضحاياها والإفقار المزمن الذي سببته لوطننا. ولازال السودان حتى ألان ليس دولة إلا شكلياً وقابلاً للانشطار في كل لحظة، فالدولة الاستعمارية التي كانت تنظم العلاقات بين الأطراف، وتقدم الخدمات الأساسية وكلمتها محترمة ومهابة، تحولت على أيدي حكامها الوطنيين إلى جابي ضرائب، لا يقدم أي خدمة وتعيش على تسبيك التوازنات القبلية، الطائفية والجهوية وغير محترمة من الجميع.

السودان حتى الآن لم يستطع الاتفاق حول الأمة فهو تارة عروبي، وتارة أفرو/عروبي، أو سودانو/عروبي، وغالباً إسلامو/عروبي، والأمة السودانية التي رفع رايتها أحد أشجع وأنبل أبنائها **"علي عبد اللطيف"** تحول هو نفسه لمواطن لدولة أخرى. ولا أرى للدولة أو الأمة السودانية مستقبلاً إذا لم نتفق بشكل واضح عليهما، وربما هذا هو سبب عجزنا عن صياغة دستور وتنقلنا من دستور إنتقالي دائم إلى دستور دائم رائح.

عندما نحلل رؤي السودان سوف نستعين بمجموعتين من النظريات والمفاهيم. **أولها:** مفهوم التيار الرئيسي وفيها ننظر إلى تحولات وتنوعات الاتجاهات السياسية الرئيسية

التي تسود في مراحل مختلفة من التطور السياسي في السودان **والثاني:**: نظريات ومفاهيم التنمية السياسية.

أولاً: مفهوم التيار الرئيسي

نستورد مفردة التيار الرئيسي من الكلمة الانجليزية (**main stream**) والتي تعني **بشكل عام الأفكار، المواقف، أو الأنشطة التي تعتبر طبيعية، أو تقليدية، الاتجاه السائد في الرأي، الأزياء أو الفنون**. مثل قيام مؤتمر الخريجين (1938) تجلياً أولياً لمفهوم التيار الأساسي عند الإستقلال وتجلى في التوحد حول مطلب جلاء المستعمر كأولوية ملحة وشرطاً ضرورياً للشروع في عملية نهوض حقيقية، وكان هذا المطلب مشتركاً بين كل القوى السياسية والإجتماعية السودانية. إن التيارات السياسية والفكرية، وإن اختلفت غاياتها وتنوعت، إلا أنها التقت عند غاية النهوض باعتبارها المدخل الرئيسي لمستقبل أفضل ولقد شمل هذا الفهم مكونات الحركة الوطنية سواءً أكانت شخصيات تأريخية فاعلة، أحزاباً ناشطةً في الحقل السياسي آنذاك وغيرها.

ورغم تواجد رؤيتين حول الاستقلال والاتحاد مع مصر فقد كانت طرقاً مختلفة فقط وتوحدت عند التصويت في البرلمان، ويمكن أن نرصد أن هذه التيارات برزت في السودان كنتاج لمحصلتين، أولهما: مؤتمر الخريجين الذي أفرز كافة التيارات، ومؤتمر جوبا (1947) الذي أفرز التيار القومي الجنوبي.

لم يتم في السودان التوصل لمشروع وطني إلا عند إدعاء الديكتاتورية الثانية بفرض المشروع القومي العربي في لحظات تراجعه بعد وفاة عبد الناصر، وادعاء الديكتاتورية الثالثة بفرض مشروع الدولة الدينية في ثوبها العروبو/إسلامي، فكلا المشروعين كانا رؤية فصيل واحد، ولم تراع إيجاد التوازن بين كل التيارات والقوى المختلفة في المجتمع، يضمن تعددها وتنوعها، اختلافها وعدم تفرد قوة واحدة بصناعة القرار.

تمثل الفترة الديمقراطية الثانية بداية الخلل الكبير الذي دب في الحياة السياسية السودانية، فقدانها بوصلة الرشد الديمقراطي وبداية الاتجاهات الإقصائية والتدميرية، من حل الحزب الشيوعي، إسقاط حكومة الصادق المهدي، الاستهتار الكامل بالقوانين والقضاء. كما شهدت الفترة انضواء حزب الليبرالية، الحزب الوطني الاتحادي تحت غطاء الطائفية بتوحدها مع حزب الشعب الديمقراطي في الحزب الاتحادي

الديمقراطي، وتورطه في تبني الدولة الدينية، وفقدانه دورة القائد كتيار رئيسي حتى اللحظة رغم حصوله على 46% من الاصوات. وشهد حزب الأمة انقساماً كاملاً بين العقلية المحافظة للإمام الهادي المهدي، وتراص كبار الليبراليين في صفة (المغفور له محمد أحمد المحجوب وغيره).

عندما تفجرت الانتفاضة 1985 كانت الصورة قد تبدلت في تأثيرات القوى، فبروز تيار اليسار والقوميين، الذي صعد على أنقاض ثورة أكتوبر السودانية، وتصاعد المد اليساري عالمياً والناصرية إقليمياً، تراجع على كافة المستويات وملأ الفراغ الناجم صعود نتوء تيار الدولة الدينية تحت تأثير عوامل عالمية مثل حرب أفغانستان، الثورة الإيرانية، وفشل الأنظمة العلمانية الإقصائية في إحداث التغيير المنشود. احتل حزب الأمة مقدمة التيار الرئيسي في المجتمع السوداني بنقده وابتعاده عن قوانين سبتمبر، وتحوله إلى البرزخ الفاصل بين الدولة المدنية والدينية، وتراجع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان قد أمعن في التحالف مع المجلس العسكري الإنتقالي وتبني الدولة الدينية تحت الشعار الغامض (الجمهورية الإسلامية).

نستطيع مع كثير من التحفظ أن نصل إلى أن التيار الرئيسي في المجتمع السوداني من الناحية الانتخابية والميل السياسي كان يتواجد في جماهير حزبي الليبرالية الأساسيين الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأمة، وهي جماهير في أساسها معتدلة وتؤيد بشكل عام الدولة الديمقراطية المدنية[15].

نحن على شفا أن ننهض او نتلاشى كوطن، إذا لم تتيسر قيادة (نقصد بها المؤسسية) لديها رؤية واضحة لما نتطلع إليه والذي نريد تحقيقة، لديها إيمان بشعبها واهتمام حقيقي بهم وبخيرهم، تستطيع ان ترفع سقف توقعات الوطن إلى أن تجعل من السماء هي الحدود.

التيار الرئيسي في القرن الحادي والعشرين

ناقش المستشار طارق البِشرِي، في كتابه (**نحو تيار أساسي للأمة**) قضية التيارالرئيسي. يرصد البشري في كتابه أربعة تيارات رئيسية تشكل خريطة الفكر

[15] احمد ابراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبد السلام: الانتخابات البرلمانية فى السودان (1953-1986)، مركز عبد الكريم ميرغنى، امدرمان السودان، 2008

السياسي في مصر بشكل عام. يرى البشري أن التيار الأساسي هو نتيجة حوار دائم، وأن الحوار ليس مجرد عقد مؤتمرات أو إجراء ندوات في الصحف والكتب، بل هو حوار يشمل كل أشكال الالتقاء والتحاور بين الحركات السياسية ونشاطها السياسي نفسه[16].

يرى البشري إن المشروع الوطني الذي من شأنه صياغة التيار الأساسي السائد يتلخص في ثلاثة عناوين كبري: **الاستقلال السياسي** أي تحرر الإرادة السياسية من الضغوط الخارجية، **الاستقلال الإقتصادي** الذي يضمن تجنب قدر كبير من الضغوط الخارجية **والمؤسسية**، إذ بغير هذه المؤسسية تَبَقَّى الفكرة إلى حد ما يتيمة.

لكن كيف نجمع بين التيارات السياسية، يرى الكاتب تكوين مشروع وطني يجمع مختلف أطياف الأمة، أي أن نبحث عن العوامل المشتركة بين القوى المختلفة ونصوغ منها مشروعاً جامعاً لكل أفرادها. يجب أن يكون هذا المشروع الوطني قادراً على إيجاد التوازن بين كل التيارات والقوى المختلفة في المجتمع، يضمن تعددها وتنوعها، وأن يضمن كذلك اختلافها وعدم تفرد قوة واحدة بصناعة القرار.

عند الاستقلال 1956 برز مشروعان واضحان: **الأول مشروع التيار الرئيسي** وتسانده مجموعة صغيرة آنذاك من تيار الدولة الدينية، وهو الذي يستند إلى الليبرالية السياسية والحرية الإقتصادية وفي ملامح كثيرة استمراراً لطريق التنمية الإستعمارية، **والثاني: المشروع الاشتراكي** الذي استند إلى اليسار بكافة اطرافه بما فيها القومي العربي ايام الناصرية واطراف من الليبرالين.

أولاً: التيار الرئيسي من احزاب الليبرالية الطائفية: ضمن الإطار النظري الصوفي كان تيار الليبرالية الطائفية (الختمية والانصار) قادراً على التعايش وعندما عبر عن تأصيل التحديث، كان حديث الإمام الصديق المهدي في خطابه البرنامجي في الاحتفال بعيد الهجرة 1961 متسقاً عن **"قيام حكم ديمقراطي منبثق من مبادئ الاسلام"**.

أدى عدم توصل التيار الرئيسي في معظم الدول العربية إلى رؤية إستراتيجية (بعكس

[16] د. طارق البشرى: التيار الأساسي للأمة هو الإطار الجامع لقوى الجماعة والحاضن لها، حزيران/يونيو 2011، http://www.abolfotoh.net

أغلب الدول الاسيوية المسلمة) جعلها العدو الاساسي لتيار الدولة الدينية ودخلت العلمانية و الليبرالية سوق الشعارات لتعني الكفر الصريح، الإباحية...الخ من مفردات اللغة التي سادت لردح من الزمان.

الأسس الإقتصادية/ الإجتماعية للتيار الرئيسي

جاءت أكمل رؤية للأسس الإقتصادية الإجتماعية لدولة التيار الرئيسي من الدكتورة فاطمة بابكر محمود، والتي تنتمي لتيار الماركسية اللينينية. تتميز د. فاطمة بريادتها في دراسة الرأسمالية السودانية من خلال دراسة ميدانية محكمة (1975- 1979) هي الوحيدة في مجالها من داخل الحزب الشيوعي.

لقد نحتت الكاتبة مصطلح الدولة المسئولة وعرفتها **"وهي موجودة في النظام الرأسمالي في كل دول غرب أوروبا والدول الاسكندينافية (السويد، النرويج، الدنمرك)، واستهدت بها دولة مثل بريطانيا...... ففي بريطانيا تضطلع الدولة بالخدمات التعليمية والصحية وجزء مقدر من الخدمات الإسكانية"** وتضيف الكاتبة **"إن الاشتراكية ليست شرطاً لبناء الدولة المسئولة؛ بل إن الدولة المسئولة هي من إمكانات الدولة الرأسمالية إذا ما تم الضغط الكافي لتلبية حاجات العمال والعاملين" .**

إننا نوافق الكاتبة على أن تتصف الدولة المسئولة بكافة مقومات الدولة الحديثة التي هناك اتفاق عام عليها من كافة القوى الديمقراطية والمنظمات العالمية، كما نتفق تماماً على أن تكون العدالة الإجتماعية هي المدخل الرئيسي لكل السياسات الإقتصادية والإجتماعية، كما حدث في كافة الدول التي تسلحت برؤية واستطاعت حل القضايا العالقة التي تواجه السودان. اعتبرت الدكتورة فاطمة بابكر **"لقد كانت الدولة السودانية دولة مسئولة إلى حد كبير بعد الاستعمار وحتى نهاية سلطة عبود واستمرت كذلك حتى الجزء الأول من سلطة مايو 1969"[17].**

ليس هناك مخطط هندسي لتكوين هذا التيار، ولكن المهم المبادئ التي يتأسس عليها من الديمقراطية منهجاً، ثقافةً وسلوكاً، الحقوق الأساسية للسكان كما تتضمنها الوثائق

---

[17] د. فاطمة بابكر محمود، ترجمة سعاد عطا: الرأسمالية السودانية...أطليعة للتنمية؟ معهد البديل الافريقى، لندن، المملكة المتحدة، 2006

المرجعية من الحرية، العدل والمساواة، العدالة الإجتماعية مدخلاً لكل السياسات الإقتصادية الإجتماعية وأخيراً التوافق الوطني والمجتمعي طريقاً –وإن طال - للوصول للمشتركات.

الثقافة السائدة والفرعية

ينشأ ويتطوّر الأشخاص في بيئات معيّنة تُسمّى سِياقًا، وعليه، فنحن جميعًا نِتاج السِّياقات التي نعيشها. المميّزات الشخصية، العلاقات الذهنية المعرفية، والعلاقات الاجتماعية، تختلف بين ثقافة وأخرى. وبالتالي علينا العودة دائماً إلى الثقافة السائدة عند محاولة دراسة ظاهرة من الظواهر سواء كانت اجتماعية أو تربوية أو اقتصادية حتى نستطيع تحديد الموقف الراهن إزاء هذه المشكلة التي نحن بصدد دراستها.

إن **الثقافة السائدة** في المجتمع تشير إلى **اللغة والدين والسلوك والقيم والطقوس والمعايير الاجتماعية الثابتة**. وغالبًا ما تكون هذه الصفات هي المعيار الاجتماعي للمجتمع ككل. وعادة ما تكون الثقافة السائدة هي ثقافة الأغلبية ولكن ليس دائمًا، وتحقق هيمنتها من خلال التحكم في المؤسسات الاجتماعية مثل الاتصالات، المؤسسات التعليمية، التعبير الفني، القانون، العملية السياسية والأعمال التجارية. ويُستخدم المفهوم بشكل عام في الخطاب الأكاديمي في مجالات مثل علم الاجتماع وعلم الإنسان والدراسات الثقافية. وفي المجتمع المتعدد الثقافات، يتم الاحتفال بمختلف الثقافات واحترامها بنفس القدر. ويمكن تعزيز الثقافة السائدة بالتداول او من خلال قمع الثقافات الفرعية الأخرى.

الثقافة الفرعية

في علم الاجتماع، علم الإنسان والدراسات الثقافية، هناك مفهوم الثقافة الأوسع – ويمكن تسميتها بالتيار الثقافي العام- والثقافات الفرعية. **الثقافة الفرعية:** هي مجموعة من الناس التي تميز نفسها عن الثقافة الأوسع التي ينتمون اليها. ويعرف قاموس أوكسفورد الإنكليزي هذا المصطلح على أنه **"مجموعة ثقافية ضمن إطار الثقافة الأوسع، لها معتقدات أو مصالح تتعارض مع تلك الثقافة".**

تناول محمد نبيل جامع، أستاذ علم اجتماع التنمية بجامعة الإسكندرية، الإخوان

المسلمين "**كجماعة ثقافية فرعية**"، أي لها فكر، عقيدة، طريقة حياة وغايات خاصة بها ليست هي غايات الدولة والمجتمع. حكمت وفرضت ثقافتها الفرعية على المحكومين، أي الشعب بكل طوائفه وثقافاته الفرعية الأخرى. أن تلك الثقافة الفرعية تصطبغ بصبغة دينية، وهنا فقد لمست أخطر مكونات الإنسان وهي الروح والعقل. ويعتبر محمد نبيل جامع، الإخوان المسلمين جماعة ثقافية فرعية داخلية "**In-group**"، تتسم بالانغلاق والتعنصر والاستعلاء والاعتقاد بأنهم ملاك الدين والحقيقة المطلقة ومنقذو البشرية. الجماعة الداخلية يسود فيها مبدأ السمع والطاعة[18].

ثانياً: نظريات ومفاهيم التنمية السياسية

نتناول هنا كافة النظريات والمفاهيم التي تم تداولها في حقل التنمية السياسية المرتبطة بحالة التخلف التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية، والتي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع النمو، التحديث والتقدم. برغم وجود نوع من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف، ونشأته، وأسباب استمراره، وطرق الخلاص منه.

وتندرج نظريات التنمية السياسية تحت ثلاث نظريات رئيسية هي: **نظرية التحديث** ومداخلها ومناهجها المتنوعة، والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السياسة الرأسماليين، **النظرية الماركسية** وتطبيقاتها في الدول الاشتراكية، وأخيراً **نظرية التبعية** التي تم التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، رداً على فشل نظريات ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصة من مفكري دول أمريكا الجنوبية .

وفي محاولتنا لوضع معايير متسقة للنظر في الرؤي السودانية سوف نعتمد على أحد منظري نظرية التحديث لوسيان باي (لوسيان جورج باي 1921 - 2008) عالم السياسات والصينيات والسياسة المقارنة في الولايات المتحدة. أصبح باي واحداً من الرواد في الخمسينات والستينات في تطوير نظريات التنمية السياسية والتحديث في دول العالم الثالث. رأي لوسيان باي إن التنمية السياسية هي "**جانب من عملية التغيير الإجتماعي المتعددة الجوانب**"، وتقوم على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

---

[18] **محمد نبيل جامع: هل يصلح الإخوان المسلمون لحكم مصر؟ ١ الحلقة الأولى**
http://www.ahlan.com/2012/04/22/can-ekhwan-rule-egypt/

أولاً: المساواة أمام القوانين (الفرص وإمكانيات المشاركة في صنع القرار): إن أهم عناصر هذه المقومات هي في إستعادة التيار الرئيسي. يتنوع التيار الرئيسي في الدول حسب تجاربها التأريخية من التيارات المحافظة، الليبرالية، الاشتراكية وغيرها ومن التيارات المسيحية إلى الإسلامية والهندوسية. لكن سمتها العامة هي محافظتها على قواعد اللعبة الديمقراطية والهياكل المؤسسية وشروط العقد الإجتماعي. إن التيار الرئيسي لا يعني بالضرورة حزبي الأمة والاتحادي ولايستبعدهما ولكن هناك احتمالات أن تشكل، تحالفات أحزاب جهوية، تيارات ليبرالية، اشتراكية أو إسلامية أوأحزاباً تمثل الكتل الجديدة دورا مهماً في مستقبل العمل السياسي في الوطن.

ثانياً: القدرة: ونعني قدرة النظام وأبنيته المختلفة بالقيام بمهامها، وقدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات تلبي حاجات المجتمع. لقد تواضعت البشرية على ثلاثة أنظمة أساسية للحكم الديمقراطي التعددي: النظام البرلماني بتنويعاته، النظام الرئاسي بتنويعاته والنظام المختلط. إن لكل نظام محاسنه وعيوبه وتوجد عشرات التطبيقات لكل نظام، لا نعيد اختراع العجلة، لكن إعادة فتح هذا الملف ضروري لنتوصل إلى النظام الأفضل لظرف بلادنا. إنني مع النظام الجمهوري، إن الفكرة الأساسية في تأييدي للنظام الجمهوري هي التجربة التأريخية، فمعظم الدول التي تتبنى النظام البرلماني تعاني من مشكلات عويصة من عدم الاستقرار.

كافه أقاليم السودان الخمس (الشمالي، الشرقي، الجزيرة، دارفور وكردفان) لديها اقتصادات حقيقية وثروات متنوعة، المشكلة أنها تخرج من الأقاليم في شكل مواد خام (بترول، ماشية، حبوب...الخ) ولا يعاد إستثمارها في الأقاليم المعنية بل تظهر في جسور العاصمة والمباني الزجاجية المرتفعة. يحتاج السودان لنظام لا مركزي حقيقي والتجارب الناجحة من فيدرالية أو حتى كونفدرالية (سويسرا) متوفرة للدراسة والوصول لأفضلها، نظام إداري رشيق، كفء وفعال.

ثالثاً: التميز والتخصص: : أي قيام كل بنية في النظام بوظائف محددة ومتخصصة، مع تفاعلها وتعاونها مع بعضها البعض. لقد عمت الفوضي في حياتنا السياسية والإجتماعية من اختلاط الأدوار والتداخل بين المؤسسات في قيامها بوظائفها. يسود نمط من السلوك في مجتمعاتنا حيث الطريق المختصر هو اقصر طرق الوصول (تتداخل فيها الوساطة القبلية، الجهوية، الحزبية وأشياء كثر). لا تعني الشهادات، الكفاءة، الخبرات والمهارات أي شيء في أن يشغل أي شخص أي موقع حتى عندما

يعين شخص ما في أعقد الوظائف.

تنشأ الأزمة نتيجة عدم تطور النظام وبنيته، وعدم قدرته على تلبية المطالب واستيعاب تلك المدخلات ومعالجتها، وعدم قدرته على الاستجابة لحاجات ومتطلبات النظم الإجتماعية الأخرى، إقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها. وقد صنفت الأزمات من منظري التنمية السياسية بطرق مختلفة، أما لوسيان باي فقد اعتبر إن هناك ست أزمات للتنمية تتمثل في[19]:

1. **أزمة الهوية:** وهي مشكلة الولاء والانتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي.
2. **أزمة الشرعية:** وتتعلق بدرجة قبول ورضاء الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها.
3. **أزمة الاندماج:** وتتعلق بمدى تنظيم النظام السياسي ككل، كنظام علاقات متفاعلة، وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة، علاقة الجماعات ببعضها، قدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوط بها.
4. **أزمة التغلغل:** وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.
5. **أزمة المشاركة:** وتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار.
6. **أزمة التوزيع:** وتشير إلى توزيع الموارد، القيم المادية والمنافع لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

نظرية المؤامرة في السودان

للدول كافة – خاصة في الغرب- والمنظمات والشركات...الخ طرائق متماثلة للتصرف تجاه كل حدث ذو أهمية إستراتيجية، وتسمى نظرية (**SWOTAnalysis**)، وتعني أن تحدد نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص المتاحة وكافة المهددات، وكذلك

[19] **التنمية السياسية: النظريات والمفهوم، صوت الكويت، العدد 640، http://q8s.kuwaiti.ws/t155711.html**

"**تحليل أصحاب المصلحة**". من واقع هذا التحليل يتم رسم السياسة الإستراتيجية وخطط التدخل أو التأثير، وناتج هذا التحليل هو الذي يدرج الناس على تسميته المؤامرة. لقد تعودنا في حياتنا اليومية وفي حياتنا العامة أن نغرق في التفاصيل، أي النظر للأشجار والتأمل فيها و"**فصفصتها**"، أما التفكير الاستراتيجي الذي عملت به الدول التي سارت في طريق المستقبل، فهو يشمل النظر للأشجار ومن ثم الارتفاع للنظر إلى الغابة.

منذ انقلاب الإنقاذ وهي تتغذي بشكل كبير على نظرية المؤامرة، وأن كل العالم ضدها، وإنها مستهدفة؛ لأنها الدولة الوحيدة التي لديها الرؤية الصائبة عن الإسلام، وظلت هذه النظرية تتواتر حتى أنها تنتشر حالياً في السودان بشكل لايصدق. أن المؤامرة واردة في عالم السياسة، بوصفها أحد الأوجه والسلوكيّات لتلك الممارسة (ولها أجهزة استخباراتية هذا عملها). خطورة الفكر التآمري أنه يلقي باللوم كاملاً على النصف الخارجي لقوى المؤامرة دون أن يكلف نفسه الإشارة لدور النصف الداخلي منها والمتمثل في مستوى أساسي بقوى السلطة ذاتها. وفي أحيان كثيرة، فإن نظرية المؤامرة تَستبدل فكرة إمكان تبدّل الخيارات السياسية وعلاقتها بالمصالح الإقتصادية، برؤية للعالم تقوم على تقسيمه بين خير وشرّ، شرق وغرب..الخ[20].

استفحل انتشار نظريات المؤامرة بعد تصاعد تيارات الدولة الدينية؛ لفشلها في الحصول على المشروعية الإجتماعية وانهيار مشروعها الفلسفي، الإقتصادي، والإجتماعي، إن لبس دور الضحية نتيجة مؤامرة هو أفضل الوسائل لاستجلاب العطف الجماهيري. إن اللجوء إلى رمي اللوم على كافة الشياطين العالمية مخز ومعيب، وامتداد ذلك إلى المواطنين الذين يحملون أفكاراً مخالفة بدعاوي التجسس، الطابور الخامس وغيرها من الصفات لايليق وعلامة العجز. أن الأمم القوية حول العالم تحل مشاكلها وتنجز فروضها الوطنية في أجواء الحرية، الشفافية، التعددية والعدالة، وتحتمي بشعبها من أي مؤامرات حقيقية أو مزعومة. وحتى نقوى في جو معافي، حر، وزراعة، صناعة وليس الهمبتة، فعلينا إن أطلقنا قولاً أن نقدم دلائله، أو لنصمت وهذا أفضل.

---

[20] **نظرية المؤامرة.. غذاء الروح العربية، Al-mushahid Assiyasi Volume Volume (16) Iss 835 - 28 April 2012**

موازنة الولايات المتحدة العسكرية هي ضعف موازنات كل شركائها في حلف الناتو. ولا يكاد يصل حجم سكانها 5% من سكان العالم، لكنها تحظى بحوالي ثلث الدخل الاجمالي المحلي العالمي. وكي تبقى مهيمنة على كل ما يحصل في مجال التقدم العلمي والتقاني، فإنها تنفق أكثر من 40% من مجموع ما ينفقه العالم قاطبة على البحث والتطوير. ولا يقتصر تفوقها على المجالات الإقتصادية والحقول التقنية، بل تمتد هيمنتها إلى ميادين الثقافة. وحينما ندقق النظر في السياسة الخارجية الأمريكية، نجد أن غايتها ومنتهى مقصدها أن تبقى القوة الأولى في العالم. وحتى تبقى كذلك فهي تعمل على الحد من تنامي قدرة المنافسين في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز قوتها. كل هذه القوة تعمل وفق استراتيجيات معلنة لها مسارات معروفة وشفافة وتنشر بشكل دوري. يمر القرار الأمريكي عبر اربعة مراحل قبل أن يصبح ناضجاً وجاهزاً للتطبيق[21]:

المرحلة الأولى: جمع مراكز الدراسات والبحوث المسماة "**خزانات الفكر**" ومثيلاتها في الجامعات الأمريكية (حوالي 4000 جامعه)، للمعلومات وإعدادها (حوالي إلف مركز دراسات)، ثم عقد لقاءات دورية لمناقشتها وتصنيفها من قبل خبراء مختصين يمثلون الهيئات الرسمية، الشركات الكبرى الداعمة، والمؤسسات واللجان الحكومية وغير الحكومية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة صناعة القرار ومناقشته عبر مجموعة من المؤسسات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وهذه المرحلة تهدف إلى تحقيق أمرين: التحقق من مدى صوابية القرار وملائمته ومن ثم تحديد الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ القرار ووضعه موضع التطبيق.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة صناعة الرأي العام محلياً ودولياً، لكسب تأييد القرار على الصعيد الرسمي، الشعبي والدولي.

ثم تبدأ **المرحلة الرابعة** وهي مرحلة صياغة القانون، المؤيد للقرار، وحين يصدر القانون يصبح القرار مبرراً وجاهزاً للتنفيذ من قبل الإدارة المكونة من رئيس

[21] **أجهزة صناعة القرار الأمريكي:** http://muntada.sawtalummah.com/archive/index.php/t-178.html

الجمهورية، مستشاريه، وزرائه، الوكالات والمؤسسات، الجيش ووكالة المخابرات المركزية، بعد أن تتحصل الحكومة ممثلة برئيسها على موافقة السلطة التشريعية "**الكونغرس**" على مشروع القرار.

كل هذه الخطوات شفافة وتشترك فيها العديد من الإطراف وتنشرها دوريات وتقارير مثل مجلة فورن آفيرز Foreign Affairs، دورية الشرق الأوسط Middle East Journal ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، اما التنفيذ فتقوم به العديد من الأجهزة السياسية، الاستخباراتية، العسكرية، الإعلام وغيرها[22].

يعتقد د. ناجح إبراهيم (القيادي السابق في الجماعة الإسلامية المصرية وخرج منها بمراجعات) "**أن "نظرية المؤامرة" كانت سبباً رئيسياً فى تدمير العقل العربى والإسلامى فى القرن الأخير، وخاصة بعد تبنى كثير من أبناء الحركات الإسلامية لهذه النظرية وعشق البعض لها واستخدامها فى تفسير كل الأحداث التى تحدث محلياً وعالمياً، فالمؤامرة موجودة وخاصة فى مجالات السياسة والعلاقات الدولية.. ولكنها لا تحرك الكون ولا تصنع الأحداث ولا تأتى بالنصر لفريق ولا تصيب بالهزيمة آخر.. فمن أخذ بأسباب النصر انتصر حتى لو لم يكن مسلماً.. ومن أخذ بأسباب الهزيمة انهزم حتى لو كان مؤمناً صالحاً**".

ويطرح يعتقد د. ناجح إبراهيم موقفاً بديلاً "**كنت آمل أن يودع العقل العربى والإسلامى ومعهم شباب الحركة الإسلامية نظرية المؤامرة إلى غير رجعة.. ويعمل بدلا منها بفقه السنن الكونية.. وفقه المراجعات.. وفقه سنن النفس البشرية.. وسنن التدافع.. وفقه المصالح والمفاسد.. وفقه المآلات والنتائج**"[23].

---

[22] **د.خالد عبدالله: البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار**،
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

[23] **د. ناجح إبراهيم: نظرية المؤامرة تعصف بالعقل الإسلامى المصرى، اليوم السابع، الخميس، 6 فبراير 2014**

الفصل الثالث: الرؤية السودانية الأولى: المهدية

أورد السيد الصادق المهدي حال السودان عشية الثورة المهدية، وأوجزها في فساد الحياة الدينية، وأنه لم يعد مأمولاً في الطبقات القيادية المعهودة إصلاح، فقد تسلط الحكم نهباً وسلباً وحرماناً للرعية، وانتشر الظلم الإجتماعي حيث نعمت بالامتياز قلة، وحرمت غالبية السكان من الحقوق، وصار الحكم معزولاً يطبق سياسات لا صلة لها بواقع البلاد[24]. أما المغفور له مكي شبيكة فقد ربطها بالمعتقد الديني: **"كان الناس يهمسون بالتطلع للخلاص على يد صاحب الزمان. المحرك الأول للثورة هي المعتقد الديني وشخصية الأمام المهدي"[25].**

واجه الإمام المهدي نفس الموقف الذي أدى لقيام كافة مدارس المقاومة الإسلامية من خوارج، شيعة، صوفية وغيرها على إثر بداية الحكم الأموي، وهو كيفية مواجهة نظام إسلامي بمقاومة إسلامية والانقلاب عليه، وتجاوز المجرى العام لكل الموروث السني الرسمي. ربما كان حال الأوائل أفضل حالاً؛ لأنهم كانوا أقرب للخلافة الراشدة، ولم تتأسس بعد المبررات الفقهية والتبريرات النصية. جاء الجواب من داخل المنظومة الصوفية فقد تتلمذ على أبرز ممثلي الطرق الصوفية خاصة السمانية.

هنا برزت أحد خاصيات تحولات الصوفية في السودان، إذ تحرك الإمام المهدي مباشرة عن طريق تبني مشروع سني مقبول (المهدية) كثورة وطنية على الاستبداد والظلم؛ لتغيير المجتمعات الإسلامية، وبذلك فقد قصد إسقاط كل سند ومشروعية الدولة المستبدة (المؤسسة القائمة على الخلافة الإسلامية في اسطنبول). أسس المهدي مشروعية الدعوة ضد حكم مسلم على الحضرة النبوية، والكرامات في مواجهة علماء السلطة السلفيين وممثلي الحركات الصوفية **"كان الشيخ محمد أحمد منصرفاً للإصلاح الذاتي، ولكن حالة "هجمت" عليه نقلته من إصلاح ذاته فقط إلى إصلاح ما حوله كذلك: اتجه من عمارة الداخل إلى عمارة الداخل والخارج"[26].**

---

[24] السيد الصادق المهدى: يسالونك عن المهدية، موقع حزب الأمة

[25] مكى شبيكة : السودان والثورة المهدية، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر، 1978

[26] الإمام الصادق المهدي: يسالونك عن المهدية، مرجع سابق

واجه الإمام المهدي صراعاً مع بدء ثورته، على النطاق العسكري وعلى المستوى الفكري والذي بدأ من اعلى المراتب بإصدار السلطان عبد الحميد منشوراً يكذب فيه دعوة المهدي، وكذلك فعل الأزهر. اما رد الفعل المحلي المعبر عن مصالح المجموعات المرتبطة بالتركية ومؤسساتها المختلفة، ولحد ما عن فكر طبقة العلماء ذات المرجع السني الأشعري والتأريخ الطويل من دول الملك العضوض، فقد تمثلا في رسالتي السيد أحمد الازهري بن الشيخ إسماعيل الولي (شيخ الإسلام في عموم غرب السودان)، والشيخ الأمين الضرير (شيخ الإسلام في عموم شرق السودان).

انطلق الإمام المهدي في رده على منتقديه **أولاً:** بالجزء الأسهل بالمطابقة بالصفات الشخصية والمكانية والنسب النبوي الشريف، وأن غرض المهدية هو إحياء الإسلام عن طريقة الالتزام بالكتاب والسنة. **أما الجزء الصعب** في الرد فكان إبطال دعوة الخروج على السلطان، وكان هذا جوهر استدعاء المكون الصوفي في دعوته والتي اساسها "**أن هجمت علي الخلافة الكبرى من الله ورسوله وأعلمني النبي بأني المهدي المنتظر**".

إثبات المهدية بالكشف الصوفي شيء، ولكن الرجال والقبائل يهمها الواقع العياني، وهنا اتجه الإمام للواقع الإجتماعي، وكان قد سبقه اليها الشيخ محمد العوام وهو أحد زعماء الثورة العرابية في مصر "**نصيحة العوام للخاص والعام من أخواني أهل الإيمان والإسلام** "، الذي أسقط فيه إمامة الخليفة العثماني؛ لأنه لم يعد مطبقاً للشريعة الإسلامية، ولم يعد مستقلاً بسيادة دولته التي استباح حرماتها الأجانب، وكذلك فإن ولاية الخديوي في مصر فقدت شرعيتها؛ لأنها تخلت عن الشرع واستغلت شعب مصر، وظلمت الفلاح المصري، وفي نهاية الرسالة يوجه العوام نداء للمسلمين لتأييد الإمام المهدي.

انتصرت المهدية من تحالف ضخم ضم بعض شيوخ الصوفية، الطبقة التجارية والجلابة المتضررين من تغول التجار الأجانب وإلغاء الرق والضرائب، وشملت حتى موظفي الدولة والكتبة، ولكن قبل هؤلاء كان الفقراء والمعدمين الذين طردوا من أراضيهم وأرهقتهم الضرائب، الإذلال والبطش الوحشي، وعند دخولها امدرمان منتصرة كانت قد شكلت التجربة الأولى في التحرر من الاستعمار. إذا كان السودان الجغرافي صنيعة تركية، فإن القومية السودانية صنيعة مهدية، ومثلت في توجهها العام حتى وفاة قائدها الرؤية السودانية الأولى لبناء الوطن في عصرنا الحديث، وأن

الملامح الفكرية في التعامل مع المعطيات المحلية والعثورعلى حلول عملية لها كانت تنبئ عن عقل استراتيجي مبرز، وعن رؤية صائبة تجلت في عدة سياسات:

أولاً: رغم أن إلغاء المذاهب واعتماد مذهب واحد مما أخذ على المهدية، فقد كان الموقف من التراث بمجمله متطوراً في إن الإتباع لا يمنع التجديد: **"وارفعوا حوائجكم إلى بالصدق مع الإقبال، ولا تعرضوا لي بنصوصكم وبعلومكم على المتقدمين، فلكل وقت ومقام حال، ولكل زمان وأوان رجال".**

ثانياً: أما التضييق على الصوفية، فإنني أعتقد إنه كان إجراءاً مؤقتاً لتوحيد البلاد تحت الحكم الجديد، وإذا قرأنا خطابات المهدي لزعماء الطرق الصوفية والعلماء، فسنجد إنها كانت تنطلق من موقع الندية والاحترام.

ثالثاً: اختيار الخليفة الأول من خارج أهل "**البحر**" - كأول وأخر حاكم في تأريخ السودان المعاصر- كان تعبيراً عن نهج جديد في اختيار قيادات من عامة الشعب والهوامش.

رابعاً: ملكية الأرض، التجارة المحلية والعالمية، والموقف من الأقارب وغيرها، كانت تهدف لسياسة متوازنة وعادلة ضمن الظروف السائدة، وكانت ترتبط بمفهوم المساواة، وتتمركز حول فكرة العدالة الإجتماعية كما تشير إليها سياسة الأرض في أيام المهدية الأولى**.** خفضت الدولة المهدية الضرائب علي الزراعة، بل وأعفت الناس عنها أحياناً. إن هذا الموقف يمثل الإضافة الحقيقية، وفي نفس الوقت النقطة "**الفارقة**" بين الدولة المهدية كدولة وطنية، ودولة الأتراك كسلطة استعمارية[27].

إذا أشرنا لإيجابيات الثورة المهدية، فإن هذا لاينفي مساهمتها في تعميق الصراع والانقسام في وسط المجتمع السوداني، اعتماد العنف في حل قضايا الهوية والعقائد، توسيع الاسترقاق والعودة إلى فكر البداوة تجاه المرأة، احتكارالدين والسياسة وطابعها الرسالي لإحياء الأمة الإسلامية.

□

---

[27] **صديق عبد الهادي: ثقافة الاستثمار الامريكية جانب من تاريخية علاقتها بالاقتصاد السوداني**
http://www.sudaneseeconomist.com

الفصل الرابع: الرؤية الثانية- رؤية ثورة 1924

كانت السلطة الاستعمارية الجديدة قد درست السودان طوال عهد الاحتلال التركي والحكم المهدوي. **كانت المهمة الاولى للسلطة الجديدة مسألة بسط الأمن** فإذا كانت المهدية قد حسمت فكرياً التصدي لاحتلال المسلم لبلادهم، فقد كان هذا الغزو تدخلاً سافراً من أجنبي غير مسلم في شؤون بلادهم. المسائل الأمنية كانت مرتبطة بالتراث الذي أفرز المهدية، وتبلور في المقاومة المهدية السافرة، كما واجهت السلطة الجديدة أيضا حركات مقاومة من القبائل الجنوبية الكبرى وجبال النوبة.

المهمة الثانية للسلطة الجديدة: كانت إنشاء علاقات ثابتة مستقرة وقائمة على المنافع المتبادلة مع المجموعات الثلاث (الإدارة الأهلية، الطرق الصوفية والطبقة التجارية)، وسوف يضاف اليها مجموعة المتعلمين خريجي المدارس الغربية والذين سيشكلون عاملاً مهماً في المعادلة السياسية القادمة. وسنتناول هذه العلاقات وأثرها في تطور الدولة التي أدت إلى نمو الدولة السودانية الوطنية، وبالتالي بلورة الرؤى السودانية التي طرحت لاحقاً.

كان الموقف عدائياً تماماً من المهدية، ولكن كما يشير البروفسير نبلوك فقد ساعد تصاعد حركات النبي عيسى التي انفجرت في أنحاء متعددة من البلاد المستعمر إلى إعادة النظر في المهدية ومحاولة احتوائها كمتراس ضد كل التحركات المتطرفة، وهناك شيء آخر ساعد كذلك في تغيير الموقف من المهدية إذ احتاجت الإمبراطورية البريطانية لصوت سني في حربها مع الإمبراطورية العثمانية إبان الحرب العالمية الثانية.

قادت تطورات الحركات المعادية للاستعمار عالمياً والثورة المصرية عام 1919، ومن ثم إعلان استقلال مصر 1922، إلى تأثيرات عارمة على المستوى الوطني المصري من شريك في الغزو إلى دعوة للاستقلال تحت شعار وحدة وادي النيل. وفاقم من الأمر داخلياً سفر الولاء **(**وثيقة قدمها أعيان السودان وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي والهندي والميرغني، يعلنون فيه ولاءهم للانجليز ويطالبون الانجليز بالانفراد بحكم السودان**)**، فألقى هذا بثقله على مشاعر السودانيين، خاصة

المتعلمين والضباط والجنود فانتشرت التنظيمات والأندية الإجتماعية والتي شكلت ستاراً للتحركات السياسية.

تقدم علي عبد اللطيف في خريف العام 1922م بمذكرة مشهورة إلى جريدة حضارة السودان (كان يملكها السادة الثلاثة: علي الميرغني، عبد الرحمن المهدي، ويوسف الهندي)، بما يعرف **"مطالب الأمة السودانية"**، لكن رئيس التحرير تردد في نشر هذا المقال، ولكن المخابرات الانجليزية استطاعت أن تضع يدها على هذا المقال.التقى الملازم علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين واشتركا معاً في تأسيس جمعية اللواء الأبيض عام 1924.

إن ماهو هام في هذه الرؤية ليس ما كانته – فهي في النهاية كانت رؤية في طور التشكيل- ولكن في الإضافة الفكرية، البرنامجية والعملية التي قدمتها مما كان يمكن أن تسترشد به النخب القادمة في صياغة رؤاها، والذي للأسف فإنه هذا لم يحدث، وأكثر من ذلك فإنها سارت في الاتجاه المعاكس تماماً. لقد كانت هذه الثورة مفصلية في تحولات عديدة وسياسات استعمارية اختلفت بشكل جذري، ولم يكن غريباً أن يعيد الأستاذ ياسر عرمان الاعتبار لهذه الثورة وعدها أولى حركات السودان الجديد.

مثلت ثورة 1924 صعود الطبقة الوسطي قبل انفتاحها على التيارات الفكرية المختلفة التي تنوعت في العقود اللاحقة. تكونت جمعية اللواء الأبيض خارج النطاق القبلي ولم تكن ريفية، أو بدوية، ولم تعتمد على الزراع والرعاة، كما كانت تفعل الجمعيات وحركات المقاومة السابقة، بل كانت ذات جذور سياسية حضرية، وركزت على المدن الكبرى. كما أوضحت **"إلينا فازاديني"** فقد ضمت مختلف فئات المجتمع: فبجانب القوة الأساسية من الكتبة أي موظفي الحكومة، الجيش أي الجنود والضباط، فإن عضويتها انتشرت وسط مختلف الفئات الإجتماعية، وقد نظمت الجمعية من جهة جمعية للعمال، ومن جهة أخرى جمعية للتجارأو اتحاد تجاري. وقد نجحت جمعية اللواء الأبيض في تجنيد الكثير من الحرفيين السودانيين من الخياطين، النجارين والإسكافيين إلى جانب الخريجين والمعلمين والكتبة ونواب المآمير السودانيين؛ بل والعاطلين عن العمل[28].

---

28 Elena Vezzadini, University of Bergen, processes of social changes and the rise of nationalism in the Sudan ,http://www.sudaneseonline.com

ضمت جمعية اللواء الأبيض طائفة واسعة من قوس قزح الإثني والجهوي في السودان، فمن ضمن 111 عضواً في الحركة تم رصد أصولهم القبلية كان هناك تمثيل ل20 قبيلة سودانية. وكانت الحركة قد ضمت الكثير من أبناء الوسط والشمال، أو ما نسميه بالقبائل المستعربة، كما ضمت العناصر التي سمتها الدكتورة يوشيكو كوريتا بالزنوج المنبتين قبلياً، أي العناصر الزنجية المدينية – مثل علي عبد اللطيف نفسه، كما نجد فيها تمثيلاً كبيراً للقبائل الزنجية من الجنوب وغرب السودان: البرنو، الدينكا، النوبة، النوير، الفور وخصوصاً في قطاعها العسكري، كما ضمت الحركة أعداداً من المولدين (أي أبناء الزيجات السودانية التركية و السودانية – المصرية) والأقباط [29].

برنامج ثورة 1924

طرحت الجمعية في منشور ناصح مخلص أمين الذي ورد في مؤلف حسن نجيله، نقاطاً برنامجية للحركة غير وحدة وادي النيل وسقوط الاستعمار، مثل: مقاومة مصادرة أراضي المزارعين في الجزيرة، رفض احتكار الحكومة لسلعة السكر، ومقاومة انفراد المبشرين المسيحيين بالتعليم في الجنوب، وليس هذا فحسب، فبرنامجها استطاع حشد مظاهرات كان عدد المشاركين في بعضها يفوق الألف شخص، كمظاهرة بورتسودان في 27 يوليو 1924[30].

استطاعت جمعية اللواء الأبيض في وقت وجيز من إحداث تحول نوعي في شكل ومضمون مقاومة المستعمر من المحتوى الطائفي، الديني المحض والشكل الحربي، إلى شكل ومضمون مدني سلمي من مظاهرات، إضرابات وصولاً إلى العنف المسلح. كانت الشروط الموضوعية ملائمة بشكل كبير لنهوض الثورة، فعكس الثورة المهدية التي كان عليها تبرير عصيانها ضد نظام خليفة المسلمين - من داخل المحتوى الديني نفسه - واجهت ثورة 1924 استعماراً انجليزياً واضحاً، فلم تكن في حاجة لتبرير مطالبها من موقف ديني.

---

[29] يوشيكو كوريتا: علي عبد اللطيف وثورة 1924- بحث في مصادر الثورة السودانية- مركز الدراسات السودانية، القاهرة،1997

[30] مؤلف حسن نجيله: ملامح من المجتمع السوداني، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991 الجزء الأول

ذاتياً فقد توفرت للحركة قيادة كارزمية من بطل قومي يوحد ورائه المجموعات الإفريقية السودانية وشخصيات بارزة من المجموعات العربية والسودانية مثل عبيد حاج الأمين (سليل عائلة الهاشماب)، حسين شريف، علي صالح المطبعجي، صالح عبد القادر، محمد المهدي الخليفة (أبن الخليفه التعايشي)، ملازم علي دينار، محمد الأمين أبو القاسم (ابن الشيخ ابوالقاسم هاشم). وتشكل الجناح العسكري بقيادة الضباط عبد الفضيل الماظ، علي البنا، سيد فرح، حسين فضل الْمَوْلَى، ثابت عبد الرحيم، سليمان محمد، عبد الله خليل (رئيس وزراء السودان لاحقاً) وغيرهم. إلا أنها عانت من أخطاء إستراتيجية قاصمة في علم الثورة.

أولاً: تعتمد نظرية الثورة على كسب، أو على الأقل تحييد الجزء الأكبر من الأعداء. أن التفاوت الكبير في توازن القوى آنذاك كان يستدعي إظهار القوة والتفاوض لا استعمالها في معركة أخيرة ونهائية.

ثانياً: المشكلة الأكبر كانت الموقف من كسب، أو على الأقل تحييد الجزء الأكبر من الحلفاء المحتملين، فالطريق إلى انتصار الثورة كان طويلاً ويستدعي دراسة المصالح التي تحرك كافة الفئات (**ما يسمى في علم التخطيط تحليل أصحاب المصلحة**).

ثالثاً: كان من المهم للثوار التفرقة بين التناقضات الأساسية (الاستعمار)، والتناقضات الثانوية (ارتباطات المصالح مع المستعمر والمواقف الثقافية)، فقد اتخذ الثوار مواقف حادة من هذه الفئات بدلا من أن يرسلوا لهم رسائل تطمين وخلق علاقة عملية من مراعاة المصالح المستقبلية.

رابعاً: سوف نلاحظ منذ ثورة 1924 إحدى الخصائص الملازمة للثورات السودانية وهي قصر نفسها الشديد، فالثورة التي بنيت في عدة أعوام واستطاعت الحشد، التوعية، والتمدد في أطراف الوطن، خاصة المدنية، أثناء أعوام (1921-1924) سرعان ما تراجعت اثر تلقيها الضربات الموجعة.

إذا كان السودان الجغرافي والتأريخي رهناً بالاستعمار التركي/ المصري، فإن السودان المعاصر هو نتيجة مباشرة لما اتخذ من سياسات إقتصادية، إجتماعية وثقافية عقب ثورة 1924. كانت السياسات التي اتخذت بعد ثورة 1924 في كثير منها متابعة لسياسات سابقة ولكن بتردد، أو تحفظات من مراكز صنع القرار المختلفة، وكانت

هناك سياسات اتخذت فوراً وطبقت بحسم شديد، وكانت جميعها مرتبطة بالأمن وهي المتعلقة بالتصدي للثورة وقوات دفاع السودان والموقف مع مصر، التغييرات في نظم الحكم والإدارة والقبلية، ثم تبعتها سياسات طويلة الأمد، احتاجت لتغييرات هيكلية وقوانين في الموقف من الطرق الصوفية، الإقتصاد السوداني، الجنوب والطبقة المتعلمة الناهضة.

□

الفصل الخامس: الرؤية الثالثة: رؤية مؤتمر الخريجين (رؤية الرواد)

نعالج رؤية مؤتمر الخريجين باعتبارها رؤية العناصر السياسية النشطة التي تبلورت في هذا التنظيم الجامع، والتي مثلت فيها كافة التيارات والفئات التي جاءت عبر القرون قبل أن تتفرق إلى الأحزاب السياسية التي تلت تلك الفترة. ورغم أن هذا التنظيم بدأ وإنتهى قبل أن يستطيع تحقيق رؤيته كسلطة حاكمة، إلا أننا نرى أنه كان المجرى الأساسي الذي شكل رؤية الفئات الحاكمة منذ الاستقلال وحتى انقلاب مايو (الديمقراطية الأولى، الحكم العسكري الأول والديمقراطية الثانية)، وامتد في التأثير في فترات لاحقة.

انعقد الاجتماع التأسيسي للمؤتمر العام للخريجين في موعده المحدد، أي في 12 فبراير 1938م، خلال عطلة عيد الأضحى، وكان اجتماعاً حضره (1180) خريجاً من مختلف نوادي الخريجين في شتى أنحاء السودان، وكان أكثرهم من العاصمة المثلثة. ألقى الأزهري، رئيس النادي ورئيس اللجنة التمهيدية للمؤتمر، في هذا الاجتماع الذي ترأسه، خطاباً حدد فيه الهدف من إنشاء المؤتمر: **"خدمة المصلحة العامة للبلاد على وجه العموم، ومصلحة الخريجين على وجه الخصوص"**[31].

إن قيام المؤتمر يعد إنجازاً هاماً، وتتويجاً لتضافر مجموعة مخلصة ومثابرة من الخريجين الشباب، كما يعد نقطة تحول بارزة في تأريخ السودان الحديث وفي مسيرة الحركة الوطنية، ويعد قيام مؤتمر الخريجين أهم معلم ينطوي على التجسيد الحتمي لمطلب تقرير المصير في طريق التطور السياسي السوداني. اهتم مؤتمر الخريجين في بداية مسيرته الوطنية الرائدة بالأعمال التنظيمية والإدارية لمؤتمرهم العام، وبذلوا جهوداً مضنية لتأسيس فروع له في مدن السودان الكبرى، وارتفعت نتيجة لجهودهم تلك عضوية المؤتمر، وانتشر تكوين اللجان حتى بلغ مناطق نائية في مختلف أنحاء السودان مثل الفاشر وملكال.

اقتصرت نشاطات المؤتمر، في أول الأمر، على تحسين أوضاع الخريجين الوظيفية

---

[31] **د. عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن: الحركة الوطنية السودانية بين وحدة وادي النيل والاستقلال 1919 – 1956م، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة 2007**

ثم امتدت لتشمل جميع الموظفين، وطوائف السكان وطبقات الشعب السوداني المختلفة. تبلور النشاط الوطني الذي قاده المؤتمر وسط الخريجين، وأثمر أحد أهم محطات الإجماع السوداني بتقديم مذكرة الخريجين في 3 أبريل 1942م، وتلخصت بنود المذكرة في المطالبة بحق تقرير المصير للسودان بحدوده الجغرافية بعد الحرب مباشرةً، فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وفي الجانب الإقتصادي: رفع القيود عن حركة التجارة بين الشمال والجنوب، عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بمشروع الجزيرة. مسألة العلاقة بين الشمال والجنوب: إلغاء قانون المناطق المقفولة (الصادر 1920)، إلغاء الإعانات التي كانت تمنح للإرسآليات، وحرية التنقل بين الشمال والجنوب**.** وحول التعليم: رفع ميزانية التعليم وتوحيد المناهج التعليمية وتأسيس مجلس أعلى للتعليم. وسوف نحاول أن نتبين المكونات الرئيسية لرؤية المؤتمر، وأهم الخصائص التي ميزتها ليس كمحاكمة تأريخية، ولكن لأنها تعود للتأثير مراراً وتكراراً في تأريخنا المعاصر:

أولاً: جاء تكوين مؤتمر الخريجين كتعبير واضح عن غلبة الاتجاهات العروبية القحة في جسم المتعلمين السودانيين وبدلاً عن الطابع الثوري 1924 فقد تبني المؤتمر طريق العمل المتدرج.

ثانياً: عانى مؤتمر الخريجين مثل ثورة 1924 من أثر خصوصية استعمار بواسطة الإنجليز والمصريين، هذه الثنائية كانت إسفيناً شق المؤتمر من داخله، وأدى للضبابية التي ميزت كل الدعوات من تقرير المصير والاتحاد مع مصر، الاستعانة بالانجليز لمقاومة أطماع مصر إلى الكفاح المشترك لشعب وادي النيل، فكان هذا تراجعاً عن مطالب الأمة السودانية، وأدخلت مطلباً مشروعاً من النضال ضد الاستعمار، ككل الدول المستعمرة، إلى سياسات الكواليس والمحادثات الجانبية، والخلط الكامل بين التناقضات الأساسية والثانوية.

ثالثاً: رغم أن مذكرة 1942 كانت معلماً بارزاً على قدرة كافة النخبة في العمل سوياً من أجل الصالح الوطني، فقد عانت مثل ثورة 1924 من قصورها في دراسة المصالح التي تحرك كافة الفئات (ما يسمى في علوم التخطيط تحليل أصحاب المصلحة)، والعمل على كسب كافة الفئات الإجتماعية (الطوائف الدينية، زعماء القبائل، والفئات التجارية**.**

رابعاً: سوف نلاحظ أن مؤتمر الخريجين ورغم المدة الطويلة التي كان فيها في الساحة ممثلاً للوطن قد نابته الخصائص التي ستلازم الثورات السودانية وهي قصر نفسها الشديد، فالتنظيم الذي بني في عدة أعوام واستطاع الحشد، التوعية والتمدد في أطراف الوطن، خاصة المدنية، أثناء أعوام (1938 - 1944م) سرعان ما تراجع بعد تفشي الصراعات داخله وعدم إتفاقه على خارطة طريق الاستقلال.

خامساً: إن أبرز أوجه القصور في رؤية الخريجين هو فقدانها الحس القومي (وليس الوطني)، ونعني بها عدم تمثيلها لكافة الأقوام السودانية.

خرجت الأحزاب من مؤتمر الخريجين، ومثَّلت مرحلة جديدة في تطور الحركة الوطنية السودانية. وقد فصل عدة كتاب ومؤرخين دور الطائفتين (الختمية والأنصار) في استقطاب الأجنحة المختلفة، وكذلك توجه كثير من المثقفين إلى الارتكاز على الأبنية الطائفية الجاهزة في تحقيق طموحاتها السياسية.

كان الوعاء الحاضن للرؤية آنذاك يشمل الأحزاب الطائفية الليبرالية، وقد نشأت من رحم طبقة متعلمة محدودة العدد في خضم صراع ضد المستعمر، وعلى أجنابها مؤسسات ذات جذور تأريخية ساهمت المؤسسة الاستعمارية في تطويرها: الطوائف الدينية (الأنصار، الختمية والهندية أساسا) في طبعتها المدعومة معنوياً مالياً وسياسياً وإعادة تركيب المؤسسة القبلية. وبطبيعة الحال فقد تم التحالف بين الطوائف الدينية والإدارة الأهلية على أرضية موحدة للجميع وهي السلطة.

الفصل السادس: فشل مشروع رؤية الرواد (1942ـ1969)

الذين قادوا الكفاح ضد الاستعمار هم الذين شكلوا الأحزاب التي نشأت في الأربعينات، وقادت رؤية السودان لثلاثة عقود (1942- 1969)، وقد صبغت هذه السنوات رؤيتهم بكافة الخصائص التي ستميزها، ويمكن بشكل مجمل أن نلخصها في:

أولاً: بانشطار حركة المثقفين وارتماء جزء منها في أحضان الطائفية، وفشل حركة الأشقاء للتحول إلى حزب سياسي ذو رؤى سياسية وفكرية واضحة، كما كان الحال بالنسبة لجماعة الاتحاديين الذين انبثقوا من مدرسة أبي روف، والذين كانوا يعتمدون على مرجعية فكرية ليبرالية علمانية.

ثانياً: بدأت من كتابات عبد الرحمن الضرير، ومحمد عبد الرحيم مدرسة التعصب لعروبية وإسلامية السودان، ومن ثم تبنتها كافة الجمعيات الأدبية (أبوروف والفجر)، وتبنت غالبية النخبة هذه الهوية كجامعة للسودانيين. ورغم طرح اللواء الأبيض مفهوم القومية السودانية كبديل، إلا أن هبتها وانطفائها كانت سريعة. وقد طرحت مخارج فكرية لتجاوز أزمة الهوية بطرح المدرسة الأفرو/عروبية (الغابة والصحراء)، ولم تستطع النخبة في التيار الأساسي السوداني تجاوز العروبية حتى طغت عليها الثقافة الإسلامو/عروبية بقدوم الإنقاذ.

ثالثاً: الانفصال والتشتت في الطبقة التجارية المتحولة للرأسمالية، حيث ارتبط نموها بالتشابك مع الطرق الصوفية عند تحولها إلى طوائف دينية وقبلية وأصبحت ممثلة في الأحزاب الليبرالية الطائفية. هذه الخاصية ستكون أحد أسباب عدم استقرار الحكومات وعدم تمكن أي من الأحزاب في الحصول على الأغلبية اللازمة.

رابعا: الحركة الصوفية ذات الأساس السني كانت أكثر سماحة وانفتاحاً من الأجهزة الرسمية والإسلام الأشعري المسيطر، ومثلت إحدى خصائص تحولات الحركة الصوفية السودانية وهي قابليتها لقبول الأفكار المعاصرة، كما سنرى في انخراط الطوائف المنحدرة منها في تبني الحركة الليبرالية والدولة المدنية الديمقراطية. ولكن

تداخل لسياسي والديني فيها جعلها قابلة للرضوخ لابتزاز تيار الاخوان المسلمين والتشدد في دور الدين في السياسة خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي[32].

أولاً: أزمة الهوية

تبدى منذ مؤتمر الخريجين التوجه العروبي /الإسلامي المسيطر والصامت عن الإثنيات المختلفة إلا فيما يمس مصالح فئاتها خاصة التجارية، وتجلى بوضوح في صمت الدستور الإنتقالي 1956 عن القضية الحاسمة لقادة الجنوب، بنية الدولة الاتحادية، أما السودنة فهي الكارثة الحقيقية، فقد تجاهلت تماما الجنوب. لقد دقت الإثنيات الجنوبية ناقوس تحذير واضح عام 1955، والمؤسف أن رؤية الرواد في طبعتها الديمقراطية والعسكرية قد أبدت عجزاً كاملاً عن تلمس خطواتها والوصول للحل.

لم تختلف الرؤية القومية العربية للنميري، أو رؤية تيار الدولة الدينية عن رؤية الرواد فكلها استندت إلى الإسلامو/عروبية في تنويعاتها، وإن المرء ليندهش من قصر نظر أحزابنا الليبرالية، وهي ترى الحكم العسكري الأول يسقط بتأثير مشكلة الجنوب الأصل، والنميري يعتلي السلطة من تأثيرها ويسقط من تفاعلات الحرب الثانية للجنوب، ويعتلي البشير السلطة من بوابة الجنوب الأصل ويغرق الآن في وحل الجنوب الجديد.

ثانيا: أزمة الشرعية

تطور مفهوم "**المشروعية**" في العقود الماضية من مجرد إعلاء حكم القانون إلى ربطه بالعقد الإجتماعي. ويتمثل جوهر مفهوم الشرعية بقبول الغالبية العظمى من المواطنين لحق الحاكم في إن يحكم، وهذا القبول من عدمه يجري في ظروف شفافه وليس عن طريق الاذعان، وقد عالج عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) منذ قرن

[32] على عبد اللة عباس: حول الثقافة السياسية لبعض الاحزاب السياسية وأثر هذة الثقافة على موقف الاحزاب من الديمقراطية، الديمقراطية فى السودان، البعد التاريخى والوضع الراهن وافاق المستقبل -ندوة تقييم الديمقراطية في السودان، 4-6 يوليو 1993 مركز الدراسات السودانية فى القاهرة

تقريباً ارتباط مفهومي الشرعية والسلطة. وفي رأي فيبر إن هناك ثلاثة مصادر للشرعية: **التقاليد، الزعامة الملهمة (الكاريزما) والعقلانية القانونية**[33].

وقد حاولت الرؤى الشيوعية والقومية اعتماد الأداء الإقتصادي والإجتماعي الفعال، فقدمت للمجتمع صفقة للتنازل عن الحرية السياسية مقابل الرفاه الإجتماعي، وتحاول كل الأنظمة السياسية -مهما طغت- أن تبني لها شرعية سياسية، بحيث يكون خضوع الناس بالاقتناع لا بالقهر، فإن فشلت في ذلك لجأت إلى أساليب غير شرعية للتعويض عن شرعيتها، مثل القهر القمعي، التضليل الدعائي والبذل المالي لشراء الذمم والضمائر[34].

ثالثا: أزمة المشاركة: ثقافة الإقصاء

إحدى السمات العامة التي حكمت ولازالت تتحكم بالحياة السياسية السودانية بميسمها الأليم، وسنطلق عليها ثقافة الإقصاء. إن ثقافة الإقصاء في السودان ليست حصراً على تيار بعينه، لكنها طالت كل التيارات والشخصيات، ولقد أدى الإقصاء لنتائج كارثية على كافة التيارات، وأثر على مسارات تيارات باكملها وعلى مسار الوطن بأكمله.

ما جرى هو الإقصاء عندما حاولت القوى المدنية الجديدة تطبيق برنامج الحد الأقصى، وتربصت بها القوى التقليدية الدوائر، وحققت برنامجها الأقصى. ويعتبر قرار حل وطرد نواب الحزب الشيوعي من القرارات التي أثارت جدلاً واسعاً، وخلقت أزمة سياسية في حينها، وألقت بظلالها على الفترة التي تلت التجربة البرلمانية الثانية، وتباينت زوايا النظر للهدف من ذلك القرار[35].

السمة العامة الثانية من السلوكيات غير الديمقراطية التي حكمت وستحكم الحياة السياسية السودانية بميسمها الأليم حتى نعالجها ونصحح مسارها، سنطلق عليها ثقافة عهود عدم المحاكمه.

---

[33] يستند هذا النوع من الشرعية على قواعد قانونية تحدد واجبات وحقوق الحاكم ومعاونيه وطريقه ملء المناصب وإخلائها وانتقال السلطة وتداولها (الشرعية الدستورية)

[34] محمد بن المختار الشنقيطي: النظام الرسمي العربي بين شرعية البناء وفاعلية الأداء،
http://www.aljazeera.net

[35] د. عوض ابراهيم عوض: جريدة الصحافة، العدد رقم: 5297، 18-03-2008

أولاً: لم تتم أي محاسبة تأريخية للانقلاب، ولانقصد بها المحاكمة الجنائية والعقاب (والذي يتم عليه اتفاق موضوعي يراعي منظومة القيم السائدة)، ولكن المحاكمة السياسية للتمرد في شكله العسكري، ويطال الذين قصروا في حماية الدولة آنذاك.

ثانياً: يمكن أن نلاحظ بلا أي تفرس في الفضاء السياسي، حرية انتقال الأفراد والمجموعات بين مختلف الأنظمة بدون قيود، وقد عرف السودان في تأريخه الحديث مسائل العزل السياسي في مايو، حيث طبقت العزل السياسي على نطاق ضيق، أما الإنقاذ فقد استعملت الإبعاد الأمني، التهديد والاستئصال السياسي.

مثلت ثورة أكتوبر 1964 وبروز الجبهة الوطنية للهيئات أول الفرص الحقيقية الضائعة في بدء دولة مستدامة، إذ أن قوى مدنية جديدة ظهرت بقوة على الساحة السياسية وتبنت ميثاقاً فضفاضاً، وتضمنت شعارات عامة قابلة للتطور لبرنامج حكم عملي- أي برامج الحد الأدنى المعتادة في هذه المواقف التأريخية المفصلية، لكنها فشلت في الوصول إلى تعاقد بين القوى كافة حول القضية الجوهرية كيف يحكم السودان وليس من يحكم السودان ؟.

المثقفون الرحل (Nomads)

استعير هذا الوصف من د. منصور خالد، حيث أطلق اسم "**الساسة الرحل**" "**الوصف الطبعة الجنوبية من الذين واظبوا في الانتقال من حزب إلى حزب ومن نظام إلى نظام، واجدة تعبيراً مناسباً لطائفة من السياسيين السودانيين اجادوا هذه الحرفة**".
فيما ينشغل المثقفون الرحل إلى اعادة ترتيب اوضاعهم والبحث عن مداخل للولوج إلى السلطة الجديدة لاعادة تدوير أنفسهم، ويوهمون القادمين الجدد أنهم يحملون الجماهير التي كانت تفوزهم في الانتخابات تحت اباطهم. اما عندما تثور الجماهير المدينية وتسقط الحكم العسكري ولا تتحقق محاكمات نورمبرج او حتى الحقيقة والمكاشفة الجنوب افريقية، فهم ايضاً هناك يتلونون و يعيدون طلاء انفسهم والمصيبة ان نفس الاحزاب التقليدية تستعيدهم بنيولوك[36].

لذلك يجد قادة الاحزاب الطائفية الليبرالية في زمن العسكر أن الجهاز السياسي الذي

[36] د.منصور خالد: السودان اهوال الحرب وطموحات السلام – قصة بلدين-، صفحة 107، دار تراث، لندن،2003

كان يلتف حولهم في الديمقراطية ينفض، خاصة الفئات التي ترتبط مصالحها بجهاز الدولة مثل فئات الرأسمالية، زعماء الادارة الاهلية، كبار الملاك الزراعيين وزعماء الطوائف الدينية. يتبعهم المثقفون الذين يحتاجون لبعض الوقت لاعادة تركيب المنطلقات الفكرية ومتابعة بالونات الاختبار التي تطلقها السلطة. ولا يبقى حقيقة الا افراد الطائفة البسطاء التي تجد زادها الانفعالي والعاطفي في هذه الارتباطات طوال عمرها، وفي مجموعة الوكلاء والخلفاء، الذين لا يعتمدون على جهاز الدولة الا بشكل قليل ولكن يعتمدون على مريديهم و احبابهم.

ثالثاً: عندما أرادت ثورة أكتوبر معالجة مسألة الموالين للحكومة السياسية ابتدعت ما سيدخل التأريخ السوداني كأحد أسوأ الممارسات التي أضرت بالوطن ما عرف بالتطهير، والذي طور بعد ذلك إلى الفصل للصالح العام في العهد المايوي، واستعملته الانقاذ للسيطرة علي الدولة بشكل مطلق وارسال كل من ليس معها إلى الصالح العام، المنع من العمل، تضييق الخناق على المفصولين للهجرة، ما عرف في قاموس الانقاذ بسياسة التمكين.

مع خروج جماهير مليون شهيد لعهد جديد في أبريل 1985 لاسقاط النظام، والتحرك النشط لصغار الضباط المؤيدين للثورة المستعرة، جاء إلى سدة الرئاسة المجلس العسكري الإنتقالي المكون من (15) ضابطاً من أكبر رتب القوات المسلحة، ضباط عملوا مع الحكم المايوي وضمنهم إسلاميين، والمؤيدين بشكل عام لتوجهات الحركة الإسلامية، وقد كان هذا الناتج النهائي لسنوات من عمل الإسلام السياسي وسط القوات المسلحة، سواء بشكل مباشر أي عن طريق الدورات التدريبية في جامعة أفريقيا العالمية.....الخ. وهناك عدة عوامل أثرت على مسيرة الانتفاضة وسببت إجهاضها بالكامل:

أولاً: خرج الشعب وأنجز انتفاضته، ثم عند استلام المجلس العسكري الإنتقالي عاد إلى بيوته، وبذلك إنتهى دور الشارع وعامل الضغط الذي هو العامل الحاسم في إنجاز أجندة الثورة، كما أثبتت الثورات العربية.

ثانياً: المجلس العسكري الإنتقالي جاءته سلطة لم يسع ولم يتهيأ لها، وبطبيعة العقلية المحافظة فقد عطل كافة أطروحات الثورة.

وأخيراً: استطاعت الجبهة القومية الإسلامية بنفوذها الكبير على هذا المجلس، أن تفرض كثيراً من تصوراتها حول إلغاء قوانين سبتمبر، تصفية آثار مايو، المحاكمات والانتخابات خاصة القوى الحديثة.

عندما خرج الشعب إلى الشوارع لإسقاط النظام في انتفاضة أبريل 1985، كان الوضع الإقتصادي قد بلغ من التردي مبلغاً غير مسبوق، ووصلت الأمور لحد المجاعات الواسعة، ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في التفرس في صور المواكب التي ضمت بقايا الطبقة الوسطي، فقراء المدن، المعدمين والمتشردين. إن القضايا السياسية والإجتماعية المصاحبة من توسع حرب الجنوب، القمع والارهاب كانت في حقيقتها أسباباً لا نتائج في التدهور الإقتصادي، وقد أبرز السودانيون مثالاً نادراً في تأريخهم من التوحد بعد الانتفاضة، اثناء الفترة الإنتقالية، حيال التعاطف مع متضرري مجاعة 1985/1984 في دارفور وكردفان، ومارسوا قدراً عالياً من ضبط النفس تجاه المطالب الإقتصادية والمعيشية، فلم تشهد البلاد أي إضرابات أو احتجاجات ذات بال.

الفصل السابع: الرؤية الرابعة: رؤية القومية العربية

جاء الانقلاب ليقطع الجدال حول الدستور الدائم في السودان والذي هو حال الديمقراطيات في كل العالم، والذي كانت النقاشات حوله قد قطعت أشواطا كبيرة. كان هذا العصر – منتصف الستينات- قمة بروز الناصرية، وقد لجمت أحزابها الليبرالية منذ قيامها، وتخلصت من الإخوان المسلمين، وحلت الأحزاب الشيوعية المصرية، وخلا لها الجو السياسي الداخلي، وبدأت في ثوبها التوسعي الإقليمي، فهي بلا منازع -سوى السعوديين- تقود العالم العربي، تحارب في اليمن وتنظر لبوابتها الجنوبية التي كانت بين يديها لقرون مضت، مصدر حياتها المائية وحديقتها الخلفية.

كانت الصورة المرجوة واضحة في ذهن الأطراف التي صعدت للسلطة صبيحة ذلك اليوم. اعتمد النظام الجديد منهجاً متكرراً في التأريخ (تمسكن حتى تتمكن) سيسير عليه حتى سقوطه في أبريل 1985، وإن كان سيزداد خبرة وفاعلية أعطته ستة عشر عاماً من الحكم. إنتهى الصراع في 19 يوليو 1971 وقادة الحزب الشيوعي على المشانق وحزبهم مطارد، حلقة من الصراع انتهت بالحزب خارج الحلبة لوقت سيطول، ونفته من القوات المسلحة، ليعيد النظر لاحقاً في هذا التواجد عام 1977، ويتخذ أحد أهم وأخطر القرارات وهي الابتعاد عن القوات المسلحة.

في ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشي الفساد وسط الطبقة الحاكمة وجهاز الدولة وتطلع أركانها إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية، تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية، وتداخلت علاقاتها مع الفئات التجارية والطفيلية المحلية والخارجية. لكن هذا التطور ظل يسير في اتجاه غلبة النشاط الطفيلي والتجاري والارتباط برأس المال الأجنبي، وعجز هذه الفئات عن الارتكاز إلى عمود فقري زراعي وصناعي ثابت، وهو تطور شاذ، استند إلى سلطة الدولة ويتناقض تماماً مع تطورات الخمسينيات والستينيات ولا يرتبط بجذور حقيقية وسط المجتمع السوداني وفئاته التجارية.

عندما أحس النظام بالتهديد المباشر وتناثر المجموعات التي كانت تناصره استدعي

القوانين التي رفض الشعب السوداني سوى أن يطلق عليها **"قوانين سبتمبر"** وجاءه سادة المشروع الحضاري يباركون ويبايعونه إماماً.

عندما خرج الملايين لإسقاط نظام نميري، كان الشعب السوداني عاقداً عليها الآمال لتخرجه من الحكم العشوائي فاقتعد قادة العسكر موقع الرئاسة. تكونت الحكومة وتلتها أخرى وثالثة لم يكن الجدل في أي منها حول رؤية، عن الغابة، ولكن غرقت في الأشجار. وبتدخل العسكر بمذكرتهم الشهيرة كان المأمول أن يهيء الاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية -عدا الجبهة الإسلامية القومية- إلى طريق جديد وإنهاءاً لحرب مدمرة، لكن المذكرة التي نزعت الشرعية من النظام الحاكم جعلت انقلاب الإنقاذ مجرد تحصيل حاصل.

الفصل الثامن: الرؤية الخامسة: رؤية الحزب الشيوعي السوداني

إن مدخلنا للنظر في رؤية الحزب الشيوعي السوداني هو محاولة رؤية مدى النجاح الذي تحقق في توطين الماركسية، وقدرتها على التوائم مع الآخرين وتعاملها معهم وقدرتها على تقديم حلول للازمات السودانية المتوالية. في مقاربتنا تقابلنا عبارة شهيرة في **"كتاب الترابي: الحركة الإسلامية في السودان"**: تذكر أن الحركة الإسلامية أخذت شيئاً من منهج التنظيم والحركة من الحركة الشيوعية (بناء الخلايا السرية، وتربية العناصر الحركية، والتحالفات والواجهات). وهذه ليست الحقيقة كاملة، فالإسلام السياسي لم يتأثر بالشيوعيين في إطار المنافسة السياسية أو لوجود إسلاميين كانوا منظمين في الحركة الشيوعية (مثل يس عمر الإمام وآخرون) ونقلوا التجربة من وإلى، فإن ما يجمعهما ليس فقط ما ذكر، ولكن وجود عناصر مشتركة في نظرية السلطة (نظرية الثورة السودانية للشيوعيين، ونظرية التمكين لدي الإسلاميين).

إن مقاربتي تقوم على أن الطبيعة ذات التفسير الخاص لماهية الديمقراطية التي تبناها الحزبان طوال سنوات طويلة من تطورهما سببت سلوكهما طريقاً متشابهاً ومتقارباً، والتأثر المتبادل بينهما في وسائل العمل الجماهيري، والنشاط السياسي العام، ولايعني هذا إنهما يتماثلان في الوسائل والمنظومة القيمية، فهما يعبران عن مصالح قوى اجتماعية مختلفة، ولكن كلاهما تنظيم عقائدي، بنيت إستراتيجيتهم على تغيير الوطن جذرياً.

فطبيعة الأحزاب العقائدية التي ترتكز علي نظرية شاملة لتفسير وتغيير العالم (الشيوعي، أو الإسلامي) تنحو للانتظام في حزب حلقي ضيق له شروط عديدة وله مداخل محددة سلفاً، أنه اتحاد طوعي تدخله بطوعك، ودخولك فيه يستدعي تغييرات ثقافية، اجتماعية، أخلاقية وسلوكية محددة. فدخول الأحزاب العقائدية محروس بلوائح وتربية ثقافية ومدارس الكادر، والخروج إما سهل وهو يعني الصمت، الانعزال عن إي عمل سياسي أخر أو صعب يعرضك للحرب الشعواء.

واجه الحزب الشيوعي عند تصديه للعمل السياسي في السودان سؤالا مفصلياً حول طبيعة التنظيم، البرنامج السياسي والقوي التي يعمل وسطها، فقد نشأ الحزب الشيوعي في بداياته من تحالف فضفاض باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) علي غرار (حدتو) المصرية، والذي كان أقرب لمفهوم الجبهة من الحزب.

وقد واجه اليسار السوداني واقعاً مختلفاً عن الواقع المصري الذي تربى فيه معظم قادته، ففي مصر كانت الثورة البرجوازية قد بدأت منذ عصر محمد علي وخلقت تياراً محسوساً من نمو رأسمالي (وان كان تابعاً)، وبالتالي طبقة عاملة مقدرة، ومجتمع زراعي تسوده علاقات شبة إقطاعية، وكان الموقف لدي (حدتو) واضحاً في السعي لخلق أوسع أشكال التحالف مع حزب الوفد كممثل لجماهير الوسط الليبرالي بشكل عام.

أما في السودان فقد واجه اليسار الشيوعي تشكيلات متعددة تتراوح من قطاع حديث به حركة عمالية ضعيفة، وقطاع تقليدي تسوده أنماط إنتاج قبل رأسمالية تصل لحدود المجتمعات البدائية. منذ البداية نشأت الحركة سرية واستمرت إلى عام 1956 حيث تم تغيير الاسم إلى "**الحزب الشيوعي السوداني**" في مؤتمره الثالث.

وقد واجهت "**حستو**" مبكراً أول معاركها الإيديولوجية، والتي سوف تعرف لاحقاً في أدبيات الحزب بالانقسامات، أو التصفيات اليمينية واليسارية، وفي الحقيقة إننا عند النظر إلى هذه الانقسامات، أو التصفيات نجد أن الخط الناظم لها هو دور الحزب في القيادة والريادة. لنوضح هذه النقطة أكثر فرغم أن الدارج في تفسير الانقسام الأول والذي حدث في المؤتمر الثاني عام 1951، إما إرجاعه للمنافسة بين عوض عبد الرازق وعبد الخالق محجوب، أو كما سماها الخاتم عدلان قتل أشقاء الملك، أو القتل الطقسي، أو إن هذا مثل تياراً دراسة النظرية والعمل الجماهيري، وأسماها د. عبدالله علي إبراهيم صراعاً بين طائفة الدعويين التربويين وطائفة الجهاديين الثوريين[37].

كان مسرح المواجهة يتم في القطاع الحديث حيث ثقل الوعي، أي أساساً مع الأحزاب الاتحادية، وقد تبلور الموقف آنذاك إن اليسار الشيوعي كان فكرياً ضد الحزب الوطني الاتحادي، وسياسياً ضد حزب الأمة، فقد كان الحزب الاتحادي هو ممثل

---

[37] د. عبد اللة على ابراهيم: 85 عاماً على ميلاد عبد الخالق محجوب (1927-2011) الترابي البولشفيكي ، عوض عبد الرازق المنشفيكي، http://www.sudaneseonline.com

البرجوازية المحتمل، أو العدو التأريخي الذي سيشكل الصراع معه عصب تطور اليسار، ومن جهة أخرى فإن جماهير الاتحادي تتكون أساساً من المثقفين، عمال المدن، مزارعي القطاع الحديث، وهي نفس الجماهير التي تعمل وسطها وتمثل مصالح بعضها.

كان أول انقسام في الحزب حول هذه النقطة الجوهرية صراعاً حول كيفية الوصول للجماهير والتحول لحزب كبير، ومن ثم الوصول للسلطة، أن تعمل ضمن أطروحات عامة لتجميع القوى الحديثة في الحزب الاتحادي أو العمل بشكل مستقل في حزب شيوعي.

إن طبيعة الأحزاب الشيوعية وخبرتها السابقة في الثورة البلشفية وما تلاها من خبرات، توصلت إلى أن الدول تم بناؤها بحزب مستقل، حديدي ومتحد فكراً وإرادة، وهو الذي يستطيع إنجاز الثورة، ولكن لكي يستطيع أن يجمع حوله المؤيدون، فإن هنالك دائرة تأثير الحزب وأطروحاته، وحول هذه الدائرة وكيف تشارك مع الحزب دارت كل المعارك الفكرية داخل الحزب وأدت لكافة الانقسامات (1951-1964-1970-1994). وقد صدق السيد تاج السر عثمان عندما لاحظ: **"لم تخرج وثيقة الخاتم عدلان عن وثيقة عوض عبد الرازق ووثيقة معاوية إبراهيم".** هذا حقيقي؛ لأن الصراع كان وما زال حول السؤال نفسه[38].

هنالك دائرة للتأثير لكل الأحزاب فكيف تعامل الحزب الشيوعي السوداني مع دائرة تأثيره؟ هناك دائرة التنظيمات الفئوية (مثل المهنيين والنقابات) والفئات النوعية (الشباب والنساء)، ثم هناك دائرة العمل السياسي العام (التحالفات السياسية).

لم يواجه الحزب الشيوعي أي إشكآليات نظرية في التعامل مع المنظمات الفئوية، فهذه بحكم تكوينها ذات طابع محدود، ومجال نشاطها يمس مجموعات محددة (روابط مهنية)، وكذلك الفئات النوعية كان لها نشاطات نوعيه ومجال نشاط محصور، ولذلك فقد قبل الحزب تكوين منظمات واتحادات للنساء والشباب والروابط المهنية بأشكالها العمودية الرأسية (أي لها لجنة مركزية وفروع ..الخ). أما الإشكالات النظرية فقد

---

[38] تاج السر عثمان: وثائق معاوية ابراهيم (سورج) حول الحزب الشيوعي السوداني: الاربعاء, 13 ايار/مايو"2009 19:25 sudanile

جاءت عند التصدي للتكوينات السياسية العامة. وهي نفس القضايا التي أودت بالمغفور له عوض عبد الرازق، فقد عادت للمناقشات عام 1956 حول تكوين حزب واسع للعمال والمزارعين في صفحات مجلة الشيوعي- والتي قطعها انقلاب 17/نوفمبر/1958م.

وأزعم هنا أن تراوح الحزب بين تكوين حزب واسع للعمال والمزارعين في العهد الديمقراطي الأول، والتحول إلى الحزب الإشتراكي أثناء الديمقراطية الثانية كان استجابة لعوامل الضغط الجماهيري في تحول الحزب ديمقراطياً، واستيعاب دوائر التأثير السياسية العامة في عضوية حزب أكثر اتساعاً وديمقراطية، وأقل حديدية، وسوف تطرح المسالة في بساط البحث عند مشارف الديمقراطية الثالثة.

الديمقراطية الجديدة

شكل حل الحزب الشيوعي السوداني (22 نوفمبر 1965) مرحلة مفصلية للانتقال من قبول الديمقراطية التمثيلية، وتوسيع الحريات العامة، والعمل على تخفيف انعكاسات الليبرالية الإقتصادية، إلى التوجه نحو ما عرف بالديمقراطية الجديدة، ولم يكن هذا الانتقال فجائياً، لكن تمرحل إلى ثلاثة مراحل:

أولاً: أدي حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان عام 1965، وتكوين الهيئة القومية للدفاع عن الديمقراطية والقضية الدستورية، لطرح مسألة الوجود المستقل للحزب على بساط البحث، ودور قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية في توسيع عمل وتأثير الحزب، وأدي هذا إلى أن يتبني الحزب أفكاراً تدعو إلى حل نفسه وتكوين ما عرف باسم الحزب الاشتراكي. دخل الحزب انتخابات 1968 تحت اسم هذا الحزب، ثم تم التراجع عن القرار في اجتماع للجنة المركزية.

ثانياً: انعقد المؤتمر الرابع في 1967 وأصدر تقرير "**الماركسية وقضايا الثورة السودانية**"، تلك الوثيقة التي جاءت كمحاولة علمية جادة في توطين الماركسية واستعمالها كأداة في تحليل المجتمع السوداني من وجهة نظر الماركسية. في هذا المؤتمر تحددت موجهات الحزب الأساسية نحو الديمقراطية الجديدة.

ثالثاً: لم يكن الانتقال من العمل ضمن شروط الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية

الجديدة سهلاً، فقد كانت تقاليد توجه الديمقراطية التمثيلية راسخة منذ نشوء الحزب، وأدى هذا إلى إعادة النظر في هذا الترابط، في وثيقة **"قضايا ما بعد المؤتمر"** (أي بعد المؤتمر الرابع). بعد أن طرحت **"الماركسية وقضايا الثورة السودانية"** مفهوم الديمقراطية الجديدة[39].

ورغم إن الدكتور عبد الله علي إبراهيم يرى أن وثيقة قضايا ما بعد المؤتمر نسخت توجه الديمقراطية الجديدة ، إلا أنني أري أنه كانت هناك مراوحة لم تحسم **"فالقوى المغامرة واليائسة من البرجوازية الصغيرة ترى النضال من أجل الحقوق الديمقراطية البرجوازية لا يقود إلى شيء، وأن الطريق هو الدعوة "من فوق رأس البيوت" للديمقراطية الجديدة وحدها، متناسية إن هناك ارتباطاً عضوياً، وإنه لكي تصل الجماهير إلى نقطة الإقتناع بالديمقراطية الجديدة ذات المحتوى الإجتماعي، عليها وقبل كل شيء أن تكتسب حقوقها"**[40].

اصطدم هذا المفهوم مع الانقلاب الجديد في مايو 1969، بصيغة لا يهم أن يكون الحزب الشيوعي مشاركاً، أو لم يكن، فهذه مسألة تأريخية، ولكن المهم أن السؤال حول القوى المنفذة لبرنامجه السياسي تم طرحه بشدة وبقوة، والآن تحت قعقعة السلاح والأقدام الحديدية للعسكر. هذه المرة لم ينحصر الصراع داخل الحزب الشيوعي -وليس هنالك طريق لتصنيف وطرد العناصر المناوئة-، فقد تدخلت في الأمر قوى أخرى، هي التي قامت بالانقلاب ولها تصورات أخرى ومتطلبات سياسية ورؤي مختلفة، ولن تقبل هذه القوي أن تحافظ علي كيان الحزب وتنظيماته المتفرعة عنه لتشكل عامل ضغط علي الدولة. تجاوباً مع هذا التحدي، أدى هذا إلى أضخم واقسي انقسام في تأريخ الحزب مع الذين تبنوا نفس الإجابة لنفس السؤال التأريخي. ولقد واجه الطرفان نفس المأزق، فالحزب الشيوعي تنظيم صغير رغم تأثيره السياسي والجماهيري، ولكنه يفتقد إلى أي غطاء منظم، فكل تنظيماته الجماهيرية هي أجساد بلا رأس، وأفراد بلا وحده سياسية.

الأمر إن الذين دافعوا عن التنظيم المستقل والوصول للسلطة تحت رايات الثورة

---

[39] عبد الخالق محجوب: قضايا ما بعد المؤتمر، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ، السودان، 2004

[40] الطاهر حسن التوم: مراجعات 1، عبد اللة على ابراهيم ، سنوات فى دهاليز الحزب الشيوعى، الدينونة للنشر، 2011

الوطنية الديمقراطية والديمقراطية الجديدة، ساروا في الطريق إلى آخره في انقلاب 19 يوليو 1971 والذي كانت نهاياته الدامية، وجرائمه، والتصفيات البشعة نهاية لتجربة الاتساع اليساري في السودان، وربما نهاية مرحلة وبداية مرحلة التفكك اليساري في العالم .

ما بعد انتفاضة 1985

تمت إعادة الحوار حول نفس المسألة بعد انتفاضة 1985، وقد أعاد الحزب النظر في كافة خططه السابقة بدأ من **"جبهة للديمقراطية وإنقاذ الوطن"**، إلى تبني التعددية وحقوق الإنسان كطريق للاشتراكية في السودان، ولكن في استراتجيته كان الحزب يعض بالنواجذ علي عدم السماح بتبلور أي تكوينات برامجية لقوي الجبهة الوطنية الديمقراطية.

لعل من نافلة القول: إن الرؤية الشيوعية لم تجرب في حكم السودان ولذلك، فان النظر فيها تم من واقع الطريق الذي اختطته للوصول إلى السلطة، ومن ثم أفكارها العامة عندما تستلم السلطة. عقد المؤتمر الخامس وحاول التعامل مع أوجه الخلل الكبرى في هذه الرؤية وهي: دور الحزب، الديمقراطية داخل الحزب، الحزب والديمقراطية كنظام للحكم وبرنامج التطور الإقتصادي الإجتماعي للوطن.

أولاً: رافق التغيير في اتجاه الديمقراطية تغييرات في المادة (2) حول طبيعة الحزب وأهدافه العامة وأسسه الفكرية والتي تراجعت عن قيادة الحزب والمجتمع.

ثانياً: استبدل المركزية الديمقراطية وأسسها على الديمقراطية.

ثالثاً: انتقل الحزب الشيوعي السوداني من برنامج طي مراحل التخلف عن طريق تخطي الحقبة الرأسمالية، وتبني طريق التطورغيرالرأسمالي لهذا الغرض، مع التركيز على علاقات الإنتاج في ظل السعي إلى بناء دولة مطلقة الصلاحيات، مالكة لكل وسائل الإنتاج، أي المطابقة بين ملكية الدولة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، إلى معالجتها بطرح ما أسماه البديل الوطني الديمقراطي، وتناول في صفحات مطولة في البرنامج والدستور هذا البديل بالشرح التفصيلي.

الفصل التاسع: الرؤية السادسة: رؤية تيار الدولة الدينية

اصطلك تيار الإخوان المسلمين السوداني أسم "**الحركة الإسلامية السودانية**" ليطلقه على نفسه كتسميه، خاصة بعد انقلابه الناجح في يونيو 1989. ولكنها حملت تسميات متعددة لكل عصر فمن **"حركة الإخوان المسلمين"** عند بداية ظهورها، إلى **"جبهة الميثاق الإسلامي"** بقيادة الترابي بعد أكتوبر إلى "**الاتجاه الإسلامي**" في عهد مايو، **"الجبهة الإسلامية القومية** "بعد ابريل 1985 **و"المؤتمر الوطني"** بعد حل الجبهة ثم انقسامها إلى **"الوطني" و"الشعبي".** لكن في كل العصور سار عليهم لقب **"كيزان"** كما علق الدكتور حسن الترابي **" يسمونا بالكيزان.. نعم نحن "الكيزان" لان الدين بحر ونحن كيزان نغرف منه**".

هناك تسميتان دارجتان في الشارع السياسي: "**الإسلاموية**"، وقد درج عليها **الدكتور عبد الله جلاب،** أستاذ الدراسات الإفريقية في جامعة ولاية أريزونا الأمريكية في كتابة "**جمهورية الإسلامويين الأولى: تطور وتحلل الإسلاموية في السودان**". ويرى **مصطفي عبد العزيز البطل** إن لفظة "**الإسلاموية**" وجدت طريقها إلى القاموس السياسي العربي بفضل **الدكتور حيدر إبراهيم علي** في كتابة "**أزمة الإسلام السياسي،1991**"[41]. ويعرف د. حيدر إبراهيم[42] وصف "**الإسلاموية**"، كحركة اجتماعية تعمل في شكل مجموعات منظمة تنتسب للإسلام الأصيل – كما تقول – وتفترض امتلاكها نظرية شمولية ورؤية كاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية حسب المقولة الشائعة "**الإسلام دين ودنيا ودولة**".

الامام الصادق المهدي أيضا يفضل تسميتها بالاسلاموية "**هكذا استطاع انقلاب يونيو 89 أن يعصف بالديمقراطية ويحمي نفسه عقداً من الزمان وان يفرض على البلاد**

---

[41] **مصطفي عبد العزيز البطل: غربا باتجاه الشرق:عبدالله جلاب وجمهورية الاسلامويين، سودانزاونلاين**

[42] **د. حيدر ابراهيم: ازمة الاسلام السياسى، الجبهة الاسلامية القومية نموذجا، مركز الدراسات السودانية**

أطروحته الإسلاموية. اسميها إسلاموية لا إسلامية لأنها تعبر عن صيغة أيدلوجية معنية للإسلام"[43].

التسمية الثانية هي "**الإسلام السياسي**"، وقد أشار الأستاذ **ثروت الخرباوي** إن مؤسس الإخوان المسلمين حسن البنا هو الذي ادخل استعمال تعبير "**اسلامية**" في وصف حركته، إذ أن القرآن الكريم أشار إلى الجماعة المؤمنة بهذا الدين بالمسلمين **"هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ"[44].** عندما تصدى فقهاء المسلمين لقضايا الفقه تسمت هذه المساهمات باسم مذاهب الأئمة (مذهب مالك، ابوحنيفة، ابن حنبل والشافعي) ولم تسم او تنسب نفسها بأنها اسلامية. من تسمية الإخوان المسلمين تواردت في الفضاء السياسي العربي وصف ما يتبع لممارسات هذه الجماعة بالإسلامية. ويرى الخرباوي إن الفكر، البنوك، الممارسات..الخ لا يجب إن تنسب للإسلام لأنها تفسير خاص لمجموعات من المسلمين وفهمها وتفسيرها[45].

الجذور الفكرية للإخوان المسلمين

جاءت نشأة جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الإمام الراحل حسن البنا عام 1928 في ظروف غاية في التعقيد. فقد انفجرت قبلها ثورة 1919 واستطاعت فرض الحياة البرلمانية ودستور 1923 الليبرالي، ولكنها كانت خالية من أي توجهات للعدالة الإجتماعية وبعدها تم إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، كل هذا في وطن يرزح تحت الاحتلال. وعندما نشأت الدعوة تأثرت بهذه المعطيات كافة؛ من المناخ المنفتح، النزعات الصوفية المنتشرة والممارسة السياسية الديمقراطية.

مع تعرض الإخوان المسلمين في مصر في الخمسينات من القرن الفائت للقمع، الحل، التصفيات وخفوت صوتهم، برز احد كوادر الإخوان المسلمين الباكستانيين (أبو الأعلى المودودي) في ظروف نشوء باكستان كُانسلاخ عن الهند ومحاولة عزلها عن التأثير الهندي، صاغ المودودي الحاكمية أي مصدر السلطة. ضمن المودودي فكرة الحاكمية في كتابه المصطلحات الأربعة وعني بها تكفير النظام القائم وتكفير حكامه

---

[43] **الصادق المهدي: ثقافة العنف في السودان ، www.umma.org**
[44] **الحج 78**
[45] **ثروت الخرباوى:سر المعبد- الاسرار الخفية لجماعة الاخوان المسلمين-دار نهضة مصر ، مصر،2012**

والخروج عليه وقتاله. وتبني أبو الاعلي المودودي نموذج الدولة الشمولية التي يؤسسها أفراد أو جماعات ملتزمة بقيم الإسلام[46].

تسربت هذه النظرية إلى مصر بعد أن تبناها سيد قطب في كتاب معالم في الطريق (كان هذا الكتاب من مقررات المدارس الثانوية في السودان في الستينات) في ظروف تضييق سياسي وقمع. وتوصلت كتاباته إلى تقسيم العالم إلى إسلام وجاهلية ولاسبيل إلى التعايش، إن مجتمع الإسلام هو مجتمع العدل والحاكمية فيه لله. ويرى سيد قطب إن هذا الأمر تقوم به الصفوة المؤمنة ولكنها فرض عين على كل مسلم وسلاحها الانقلاب على الطبقة الحاكمة.

يكتفي المودودي بتكفير **"الدولة"** ويصف المجتمع ب "**الجاهلية** " أما سيد قطب فيتبني خطاباً يتخطى تكفير الدولة والمجتمع إلى تكفير الأمة، لأننا عندما نطيع الدولة ونخضع لها نكتسب صفات **"الشرك"** وتعود بذلك وثنية -جاهلية. يقوم سيد قطب بمزج مفهومي**"الحاكمية" و"الجاهلية"**، فالحاكمية تكفر الدولة، والجاهلية تكفّر المجتمع والأمة، وتنفي إسلامها. لا مفر إذن أمام المسلم المعاصر من **"الخروج على الدولة" و"الهجرة"** من المجتمع عبر العزلة الشعورية بداية، ثم**"تكفير"** الأمة للمحافظة على إسلامه، على أمل إعادة إنتاج الأمة وتأسيس المجتمع المؤمن وإطلاق الدعوة من جديد.

نظرية التمكين لدي الإسلاميين

بعكس الشيوعيين، الذين فضلوا العمل كحزب مستقل، اتجه الدكتور الترابي لبناء تنظيمه على الشكل الجبهوي (جبهة الميثاق الإسلامي) المكون من جماعات وأفراد، وفي القلب جماعة الإخوان المسلمين المنظمة، مؤسسةً على منهاج مكتوب، وضعته الجماعة وجمعت حوله الجماعات الإسلامية والأفراد في حركة سياسية موحدة. أما في تعاملها مع المنافسين في الفضاء السياسي، والذي بدأت تنفيذه منذ الستينات، فقد تبنت الجبهة ما أصبح رؤيتها المستقبلية في إقصاء الخصوم من دائرة العمل

---

[46] **محمد حسنين هيكل: خريف الغضب: بداية ونهاية عصر السادات، مركز الاهرام للطباعة والنشر، مصر، 1988**

السياسي... من حل الحزب الشيوعي، تطوير العلاقة مع الأحزاب الوطنية، منافستها علي الشعب ومن ثم وراثتها بالكامل. ولكن اكبر الحملات السياسة في عهد أكتوبر كانت حملة الدستور الإسلامي التي هيأت للحركة، على تواضع حجمها النيابي، أن تحمل الأحزاب على تبني مسودة دستور 1967م ذات الملامح الإسلامية الواسعة.

برنامج إنقاذ الرأسمالية -الطفيلية- الإسلامية

كان انقلاب الإنقاذ التنفيذ الفعلي للسيناريو الذي تم بناؤه على مدى السنوات منذ مصالحة 1977 وحتى عام 1989، وربما من الأفضل القول إن الانقلاب نفسه كان للحفاظ على الإقتصاد الموازي الذي بني في هذه السنوات، والذي تم تهديده بقرب إحلال السلام في السودان، والتغييرات المتوقعة في بنية السلطة عام 1989. عندما نجحت الإنقاذ في تسلم السلطة كان لديها برنامج واحد وهو كيفية الانفراد بالوطن كاملاً. شمل البرنامج الإحلال الكامل للعنصر البشري في الخدمة المدنية، الأجهزة الأمنية والتعليم، السيطرة الكاملة على قطاعات الإقتصاد المختلفة وذلك بإقصاء كافة رجال الأعمال حتى الصناعات الصغيرة، تصفية القطاع العام إما بتجفيفه، خصخصته وبيعه، الهندسة الديمغرافية، والانهيار الكامل للقطاعين الزراعي والرعوي.

اتجهت الإنقاذ أولاً؛ إلى القوات المسلحة والقوات النظامية والخدمة المدنية، فسارعت بإحالة العناصر النشطة في الأحزاب المختلفة إلى المعاش الإجباري ويمكن أن ندعي بلا مبالغة، إن هذا كان في الحقيقة بمثابة ما يسمى في أدب الثورات اليسارية **"تحطيم جهاز الدولة القديم"**. تم التخلص من أكثر من 90% من قادة العمل مما إجتهدت الأنظمة والدولة في بنائه في أكثر من قرن.

كما قدم اليساريون الغطاء النظري للعسكر، والذي أدى في النهاية إلى ديكتاتورية النميري، قدم الإسلاميون ومفكرهم البارز الدكتور حسن الترابي التبرير الايديولوجي لنظام الإنقاذ والتي تطورت بشكل مشابه. برغم أسطورة تيار الدولة الدينية **"البنيان المرصوص"**، فقد حدث لها كما حدث في كل الانقلابات السابقة منذ عبد الناصر في الخمسينات، النميري واليسار في نهاية الستينات، فقد إنتهى المآل إلى تفكك التنظيم الذي بني علي مدي أربعة عقود لهذا الوعد – استلام السلطة. وآلت الأمور إلى عصبة

الدولة ذات الشوكة باتحادها الاشتراكي أو المؤتمر الوطني أو كما تشاء أن تختار من صنوف التسميات التي شغلت الناس ثم ذابت في شمس الصقيعة. برحيل النجم الساطع في الحركة الإسلامية السودانية، الدكتور حسن الترابي فيما عرف بالمفاصلة 1999، رفع الغطاء الايديولوجي عن سلطة انقلاب الإنقاذ، وتحولت إلى سلطة نخبة إسلامية إقصائية، إنتهى بها المآل إلى إحدى صور دولة الشمولية في محيط الثورات العربية.

الفصل العاشر: الرؤية السابعة: رؤية السودان الجديد

لقد توصل السودانيون على مختلف مشاربهم في الربط بين أسباب مشكلات السودان المزمنة وبين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية منذ ثورة 1924، كانت هناك إشارات واضحة في وثائق مؤتمر الخريجين أما مؤتمر جوبا فقد وضعها في القلب من الإشكآليات بين الجنوب والسودان.

المشكلة لم تكن في ربط الإقتصادي والإجتماعي في مشكلات السودان، لكن في السياسات المناقضة لحلحلتها، بدأ من نواب الإشارة، نقض العهود للجنوبيين، التركيز في كل العهود على التنمية في الوسط والشمال، الاسلمة والتعريب القسري وتهميش الثقافات الأخرى وغيرها. لقد عاشت النخب الجهوية وتحركت وعملت في المكونات الوطنية من أحزاب وخدمة مدنية وأجهزة امن ردحاً من الزمن، لكنها كانت تصطدم دائماً بحائط سميك من الاستعلاء والتهميش.

لقد تبنت كافة الحركات المسلحة نظرية المركز والهامش والاضطهاد القومي التي ظهرت في العقود الماضية، وسارت ابعد من ذلك إلى تقديمها باعتبارها الحل لكافة السودانيين في بناء السودان الجديد. إن الفكرة الأساسية تبدأ من الأمة وكيفية بنائها على قواعد العدالة والمساواة وتحطيم الدولة الغاشمة لبناء الدولة المفترضة. رغم جاذبية الفكرة، قدرتها على حشد التعاطف من فئات خارج مناطقها واقتناع جماهير واسعة بإمكانية حل قضاياها عن هذا الطريق، إلا أنها ظلت في خانه التعاطف ولم تتحول لتأييد فاعل وايجابي من باقي القطر

لم تفلح هذه النظرية في تحويل التعاطف الشعبي لقضايا الهوية لموقف سياسي وتأييد شعبي في أي من تطبيقاتها. وقد قادت إلى طريقين لاثالث لهما في كافة التجارب العالمية: إما اختيار الحل السلمي بفيدرالية موسعة مثل كيبك الكندية، ايرلندا الشمالية، الأكراد في العراق، أو الحل الانفصالي مثل تيمور الشرقية، جنوب السودان. وهناك حالات مزمنة من الصراع منخفض الكثافة لازالت في انتظار أحدى الحلين مثل إقليم إلباسك الاسبانية، الصحراء الغربية والاكراد في تركيا وأضيفت اليها مناطق السودان الملتهبة.

عندما جلست الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في منتجع نيفاشا، تواجه ممثلو الرأسمالية "**الطفيلية**" الإسلامية مع ممثلي نظرية المركز والهامش، وصاغا اتفاقاً تم فيه فصل الهامش المفترض عن المركز المفترض. لم يكن لدى اي منهما أوهاماً حول نوايا الآخر وكانت السنوات الست الباقية تحصيل حاصل. الإنقاذ التي باعت كل الاراضي في شمال السودان وتركته مجرداً من أي معالم تأريخية أو جغرافية، كانت على استعداد للتنازل والتراجع عن الجنوب مقابل التخلص من أعباء التهلكة. ورغم الغبار الكثيف وصيحات الحرب والرجالة التي يطلقها كهنة النظام الحاكم فان تداعيات المسألة في دارفور جنوب كردفان، النيل الأزرق وربما غيرها حسب دروس التأريخ، سيؤدي إلى أحد الموقفين.

عندما طورت الحركة الشعبية رؤيتها كانت على خطى ثورة 1924، لكنها بعكس اللواء الأبيض التي طرحت مشروع رؤية لوحدة الأمة السودانية على المستوى القومي، تبنت الحركة الشعبية مشروعا لتعديل علاقة المركز بالأطراف وتقاسم السلطة والثروة والسلاح. قاد هذا برغم النوايا الطيبة إلى نهاية منطقية حدثت مراراً وتكراراً في التأريخ، الانفصال. برغم ما صكه أبناء النخبة وجماهير السودان التي أبدت وتبدى التعاطف العميق مع حركات الهامش، من موقع إنها جميعاً تحت نفس السقف التأريخي من الضيم، الظلم، تحكم الفئات الإجتماعية المسيطرة وهيمنة الثقافة الأحادية، خاصة في تعبيرها الاقصائي الكامل تحت رايات تيار الدولة الدينية، ومن ناحية ثانية من إحساسها بالظلامات التأريخية من الاستلاب العرقي والاضطهاد الاثني.

إن القضية المركزية في إشكالية الهوية ليست الدولة المركزية فقط، ولكن عقلية الجلابة التي استثمرت فيها كافة النخب الحاكمة ورسخت مفاهيمها. إن أفراد الهوامش المتعددة داخل مركز مثلث حمدي لايحسون بهامشيتهم لأنهم مستلبون في الثقافة الكاسحة. القضية إن الحل يأتي من تغيير الدولة التي لابد أن تتبني الآليات الملائمة التي تنشر ثقافة الإخوة الوطنية، المساواة، العدالة المجتمعية وغيرها من مرسخات هذه المفاهيم. الآليات تتفاوت من القوانين المنصفة، الاعتراف بالثقافات المتنوعه، نشر ثقافة تعايش العرقيات كأبناء وطن واحد من خلال الإعلام والمجتمع المدني والتنمية المتساوية الحقيقية والتي تبدأ من مساواة كافة أقاليم السودان في توفر الخدمات التعليمية، الصحية، المياه والكهرباء وغيرها من التدخلات.

تثبت مشكلة دارفور، جنوب كردفان والنيل الأزرق إن مكون الهوية وان كان هاماً إلا أن الأهم التوصل لرؤية مشتركة، لتعديل العقد الإجتماعي بين الجماعات الاثنية السودانية، وكذلك مع المركز إلى لامركزية الدولة وتقليص السيطرة والسلطات، اتجاهات التنمية المتوازنة والعادلة، ديمقراطية الثقافة وإحياء التراث المحلي..الخ.

من القوى الجديدة إلى القوى الكامنة

إسِتُعِمِل تعبير القوى الجديدة في الفضاء التأريخي السياسي السوداني مرتين، الاولى بعد ثورة أكتوبر لتعبر عن تحالف حزب الامة – جناح الصادق المهدي- والإخوان المسلمين بقيادة الترابي. هذا التحالف الذي ادخل الوطن في محنة الدستور الإسلامي والتي تلقي بذيولها حتى ألان. استعمل الراحل **الخاتم عدلان** نفس التعبير في نسق مختلف تماماً. فقد سقطت دعاوي كثيرة من النمط السوفيتي إلى الأنظمة العسكرية وتصاعدت حدة المطالبة بالحرية، الديمقراطية والعدالة الإجتماعية كمطالب جماهيرية أساسية، كما دخلت حقوق الإنسان في صلب إنشاء أي نظام سياسي.

طرح الخاتم تعبيره، وقصد أن القوى القديمة قد فقدت صلاحيتها وغير قادرة على تغيير جلدها التأريخي لحل المشكلات العويصة للوطن. رافق هذا الانفجار غير المسبوق في تعدد سبل المعرفة، وسائطها، مصادرها وتنوعها المذهل الذي يسمح بتشكل ثقافات مستقلة عن التكوينات التقليدية من الأسرة، المدرسة، أجهزة الإعلام الحكومية والحزبية والإشكال الأبوية التقليدية في المجتمعات. برغم ذلك فقد غابت عن عينه وأعيننا جميعاً القوى التأريخية المؤهلة لملء هذا الدور، لكنه استطاع الإشارة إلى تلك القوى بشكل عام وحددها في تنامي الطبقات الوسطي على حساب البروليتاريا أساساً، وعلى حساب البرجوازية كذلك، وتحوّل إنتاج الثروة القومية بصورة حاسمة من اليد إلي الدماغ. أثبتت الثورات العربية صحة هذه النظرية وقاد ثوراتها أبناء هذه الطبقة بالتحالف مع فقراء المدن والمهمشين وغاب عنها من يقبعون في قاع الفقر المدقع والجياع.

شهد السودان تحولات عميقة في خلال العقود الست الماضيات منذ الاستقلال وازدادت حدتها مع نظام الإنقاذ. أدى هذا لتحولات عنيفة في الولاءات الطائفية، فاغلب المناطق التي دانت بالولاء للمهدية من دارفور، كردفان، النيل الأزرق حملت

السلاح ضد الإيديولوجية العروبواسلامية التي ينتمي لها حزب الامة ولو بشكل مخفف. الانفجارات العنيفة والانشقاقات تنبىء عن صراع إيديولوجيات داخل الحزب، ربما تستطيع إن تقدم معالجة لقصور برنامجها ورؤاها السياسية.

يعاني الاتحاديون بأكثر من ذلك، فقد شهدت مناطق نفوذها حمل السلاح من الشرق إلى الغرب، تمرد المناصير والنوبيون على الدولة وانكسار مشاريع الري الكبرى في البلاد. رافق هذا انقسام غير مسبوق في كيانات الحزب وتهلهله إلى مجموعة أحزاب. داخل هذا النفق الضيق الذي تغوص فيه الحركة الاتحادية، يتصدى نفر جليل لاقتلاع الحزب من المشغولين بالغنائم ومتدثري مولانا، ليصبح حزبا فاعلاً في القرن الجديد.

حاول الراحل الخاتم البحث عن القوى الجديدة التي ستشكل أحزاب القرن الحادي والعشرين وتقود البلاد، وحددها في قوى الحداثة والنهضة وتتمثل في المنتجين بأذهانهم وأيديهم، من مثقفين ومهنيين، ومن عمال ومزارعين، ومن رأسمالية منتجة، وفي القوميات المهمشة والمسحوقة، وفي جماهير النساء الرازحات تحت القهر، وفي الشباب والطلاب التواقين إلى توظيف طاقاتهم الخلاقة وتحقيق كل ممكناتهم الشخصية. إن واقع حال الثورات العربية يشير إلى قوى كامنة شديدة الإيمان بالحرية، الديمقراطية، العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان تتشكل على خلفية ممثلي القوى القديمة الإسلامية والتي لا تستطيع بحكم إيديولوجيتها وتأريخها المثقل إن تقدم لشعبها سوى الاستبداد والإفقار.

رؤية أحزاب القوى الجديدة

عندما استطاعت جماهير الانتفاضة إزاحة حكم المشير النميري، كانت تمارس فعلها المجرب. كانت هناك طبقة وسطي فاعلة لحد ما، نقابات قادرة على الحركة والخدمة المدنية وأجهزة الأمن – رغم التشريد المتواصل- قومية لحد كبير. لقد اسقط الشعب المشير، ولم يسقط النظام ولكن- رغم ذلك- فقد حدث حراك مجتمعي لانظير له على كافة المستويات. أحداها كان الانعطاف الكبير نحو اليسار، هذا الانعطاف رافقه تسيد كامل للبيروقراطية الحزبية وأجهزة الحزب السرية، وبدلاً من أن يحول الحزب واليسار عموماً هذا الانعطاف لنهضة رؤيوية حقيقية، وانتشاراً على كافة قطاعات الشعب اكتفي بالسيطرة على النقابات والعمل الحضري.

في بداية التسعينات كان السيناريو قاسياً على كافة تنظيمات اليسار ووضع على كاهل القيادة مهاماً مستحيلة. في العالم هناك بدأت التغييرات كاسحة، اختفت الدول الاشتراكية فجأة وطرحت أسئلة من العيار الثقيل عن جدواها وفاعليتها. تحول الصراع بين الشمال والجنوب إلى حرب دينية جهادية، اتسع مجالها وتأسس التجمع الوطني الديمقراطي. دفع انقلاب الإنقاذ كل القوى إلى الحائط، فقد جاءوا لإزاحة كافة مكونات الفضاء السياسي إلى خارج حلبة الفعل بقواه الحديثة والقديمة.

حدث مع كل هذه التغييرات تطوران مهمان، كان لهما الأثر الحاسم في تناول السودانيين وانحيازاتهم وتطور إسهامهم. التطور الأول كان مربوطاً ببدء ظهور الفضائيات في الفضاء السياسي العالمي، ظهور الموبايل، الانترنت وخاصة البريد الالكتروني والمواقع المستقلة.

التطور الثاني كان انفتاح السودانيون على عوالم جديدة، فعوضاً عن هجراتهم الأولى إلى دول الخليج وليبيا والتي كانت خصماً على قدراتهم الفكرية والسياسية، وأحياناً كثيرة من إعادة التشكل الايديولوجي المتشدد. الموجة الثانية من الهجرة إلى الخليج وليبيا أيضا اختلفت جذرياً فقد ضمت بقايا النخبة السودانية وفي اغلبها النواة الصلبة من قادة الانتفاضة ومفجريها، القادة النقابيين، المتنفذين السياسيين في الديمقراطية الثالثة وغلبة التيارات اليسارية والليبرالية وسطها.

طرق هؤلاء الآن أبواباً جديدة بدأت من القاهرة في بداية التسعينات والتي مارت آنذاك بنشاط سياسي عارم، فنشطت الحركة المعارضة في بداية التسعينات ومن ثم تمركزهم في دول الخليج في النصف الثاني من التسعينات ومنها توجهوا إلى أوربا الغربية، الأمريكتين واستراليا واسيا وغيرها.

تكونت في معظم هذه التجمعات فروع للأحزاب المختلفة ومن ثم فروع للتجمع الوطني الديمقراطي. ومن هذه التجمعات والحوار الذي دار خرجت اكبر حركتين من داخل ما يسمى القوى الحديثة أو الجديدة، التحالف الوطني السوداني/ قوات التحالف السودانية و حركه القوى الجديدة الديمقراطية **"حق** ".

حركة حق

نظم نقاش في دولة قطر في منتصف التسعينات حول اتجاهات الحركة الشيوعية ومن

ثم اليسارية السودانية فيما بعد سقوط الكتلة الاشتراكية. ضمت المجموعة آنذاك اعضاءاً من الحزب الشيوعي، عدد من التنظيمات اليسارية وبعض الشخصيات الديمقراطية في الدوحة، وتوصلت إلى الحاجة الملحة ومن ثم الدعوة لبناء تنظيم ديمقراطي واسع وقد صيغ هذا في وثيقة (**نحو كيان سياسي جديد)**، عرفت آنذاك بوثيقة الخليج. تم تبني الوثيقة بعد تطويرها لتصبح الوثيقة التأسيسية في مؤتمر عقد بين الحركة السودانية للديمقراطية والتقدم، والمنبر الديمقراطي السوداني وبعض الشخصيات المستقلة وكانت من نتائجه تكوين حركه القوى السودانية الجديدة (حق) بالمملكة المتحدة في 23 يوليو 95 والتي توحدت في مؤتمر تأسيسي مع تنظيم القوى الحديثه- الولايات المتحدة، والقوى الديمقراطية في كندا ليظهر تنظيم حق بعد مؤتمر واشنطن التأسيسي في أغسطس 1995. في نفس الوقت غادر الحاج وراق وآخرون الحزب الشيوعي في الخرطوم. تجاور المغادرون جميعا وانضم لهم مجموعات من الحزب الجمهوري كانت تهيم بعد فقد المرشد، مجموعات ممن كان الحزب الشيوعي يطلق عليهم الديمقراطيين وآخرون جاءوا من مسارب أخرى من بقايا الانعطاف الكبير فيما بعد الانتفاضة من اليسار والليبراليون.

حدث أول شرخ بين مجموعة الفراكشنات، حق الجديدة بقيادة الراحل الخاتم عدلان والمنبر الديمقراطي بقيادة الشيوعي السابق د. احمد عباس حسين، الذين رضعا زماناً طال من الديمقراطية المركزية. تعددت الانشقاقات بعد ذلك في حركة حق بعد عقد مؤتمر الحركة بأسمرا، ديسمبر-يناير 1996 -1997 ووصلت إلى حد إنشاء حق الجديدة وحق الحديثة.

صاغت حق وثيقتها التأسيسية وطورت فيها فيما بعد عبر مؤتمرات عديدة وانشقاقات مريرة. لكنها واجهت نفس الأسئلة التي واجهت كافة الأحزاب عند نشأتها: **من هي القوى التي تمثلها، ماهي وسائل الوصول إلى هذه الفئات والقوى، نظرية الوصول للسلطة، رؤاها، استراتجياتها وتكتيكاتها وبرامجها الإقتصادية الإجتماعية؟**.

من القوى الجديدة إلى القوى الكامنة

إستُعمِل تعبير القوى الجديدة في الفضاء التأريخي السياسي السوداني مرتين، الاولى بعد ثورة أكتوبر لتعبر عن تحالف حزب الامة – جناح الصادق المهدي- والإخوان

المسلمين بقيادة الترابي. هذا التحالف الذي ادخل الوطن في محنة الدستور الإسلامي والتي تلقي بذيولها حتى ألان. استعمل الراحل الخاتم عدلان نفس التعبير في نسق مختلف تماماً. فقد سقطت دعاوي كثيرة من النمط السوفيتي إلى الأنظمة العسكرية وتصاعدت حدة المطالبة بالحرية، الديمقراطية والعدالة الإجتماعية كمطالب جماهيرية أساسية، كما دخلت حقوق الإنسان في صلب إنشاء اي نظام سياسي.

طرح الخاتم تعبيره، وقصد أن القوى القديمة قد فقدت صلاحيتها وغير قادرة على تغيير جلدها التأريخي لحل المشكلات العويصة للوطن. رافق هذا الانفجار غير المسبوق في تعدد سبل المعرفة، وسائطها، مصادرها وتنوعها المذهل الذي يسمح بتشكل ثقافات مستقلة عن التكوينات التقليدية من الأسرة، المدرسة، أجهزة الإعلام الحكومية والحزبية والإشكال الأبوية التقليدية في المجتمعات. برغم ذلك فقد غابت عن عينه وأعيننا جميعاً القوى التأريخية المؤهلة لملء هذا الدور، لكنه استطاع الإشارة إلى تلك القوى بشكل عام وحددها في تنامي الطبقات الوسطي على حساب البروليتاريا أساساً، وعلى حساب البرجوازية كذلك، وتحوّل إنتاج الثروة القومية بصورة حاسمة من اليد إلى الدماغ. أثبتت الثورات العربية صحة هذه النظرية وقاد ثوراتها أبناء هذه الطبقة بالتحالف مع فقراء المدن والمهمشين وغاب عنها من يقبعون في قاع الفقر المدقع والجياع.

حاول الراحل الخاتم البحث عن القوى الجديدة التي ستشكل أحزاب القرن الحادي والعشرين وتقود البلاد، وحددها في قوى الحداثة والنهضة وتتمثل في المنتجين بأذهانهم وأيديهم، من مثقفين ومهنيين، ومن عمال ومزارعين، ومن رأسمالية منتجة، وفي القوميات المهمشة والمسحوقة، وفي جماهير النساء الرازحات تحت القهر، وفي الشباب والطلاب التواقين إلى توظيف طاقاتهم الخلاقة وتحقيق كل ممكناتهم الشخصية. إن واقع حال الثورات العربية يشير إلى قوى كامنة شديدة الإيمان بالحرية، الديمقراطية، العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان تتشكل على خلفية ممثلي القوى القديمة الإسلامية والتي لا تستطيع بحكم إيديولوجيتها وتأريخها المثقل إن تقدم لشعبها سوى الاستبداد والإفقار.

تحديات حق

لم تقدم وثائق الحركة أجوبة مناسبة عن الأسئلة التي أراها مفصلية. تطورت وثيقتها

التأسيسية - المنطلقات النظرية التي صدرت في عام 1995- عبر السنوات محافظة على التعبير عن القوى الجديدة. طوال تأريخ طويل من العمل السياسي والمتابعة، أجد نفسي غير قادرٍ على الانسجام مع دعوات القوى الحديثة. لقد غفلت القوى التي اندرجت تحت هذه المسميات عن قوى الشعب جميعها وحصرت نفسها في النخبة وتركت الريف، الفقراء والمحرومين للأحزاب الطائفية تارة وأحزاب تيار الدولة الدينية لاحقاً.

عندما برزت حق في الساحة السياسية كانت أملاً في أن تستطيع إن تقدم نموذجاً مختلفاً من أحزاب جديدة، عليها أن تمثل قطاعاً عريضاً من فئات الشعب وتقدم تنظيماً بعيداً عن الطائفية والعقائدية، باختصار ممثلة للتيار الرئيسي وقائده له. هناك تحديات حقيقية إمام حق للتحول لحزب جماهيري انتخابي وقائداً للتغيير، تتشكل رؤيتها من قيم الحرية، الديمقراطية، العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان.

التحدي الأول: رغم إن حق استطاعت خلال عملية طويلة أن تكون جزءاً من المشهد السياسي وأضافت كثيراً من الفاعلية والنشاط للقوى المعارضة وضربت مثلاً حقيقياً في نصرة حقوق المرأة ومبادرتها في إنشاء مركز الخاتم للاستنارة، إلا أن إسهامها الفكري لازال هشاً وليس هناك (على الأقل فيما اعرف) بوادر للتحول لحزب في القرن الحادي والعشرين من بوابات اتصال حديثة، أنشطة مجتمع مدني متنوعة، دراسات علمية عن الواقع السوداني ورؤية واضحة لقضايا السودان المعقدة. إن إمام حق الخيار أن تصبح تنظيماً "**للقوى الجديدة**" وتكرر تجارب الأحزاب اليسارية في انحسارها السياسي كجماعة ضغط او أن تتقدم الصفوف حزبا جماهيرياً، ديمقراطياً يتبني العدالة الإجتماعية ويقود مرحلة تغيير النظام.

التحدي الثاني: تعرضت حق مثل غيرها من الحركات إلى انشقاقات وتوترات عديدة، لا ادعي معرفتي باي تفاصيل عنها، لكن من نظرة رؤيوية أرى إن هناك حاجة حقيقية لإدارة حوار وتوافق داخلي من كافة الذين تركوها لاي سبب من الأسباب. إن هناك مرارات كثيرة طفحت على صفحات الاسفير، ويمكن لحق أن تقدم نموذجاً مختلفاً عن الحوار، التضحية والانفتاح.

التحدي الثالث: وهي في الحقيقة فرصة لان حق طرحت نفسها كحركة وليس تنظيماً نهائياً. أن هناك العشرات من الأحزاب والمنظمات والحركات التي تتقارب في

أطروحاتها مع حق مثل: الحركات الشبابية، منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل السياسة، التنظيمات الفئوية مثل النقابات، تنظيمات القضايا مثل المناصير، سد كجبار وغيرها، قوى الأرياف السودانية المهملة في مشاكلها المزمنة وغيرها. إن إدارة الحوار ليست عملية بسيطة ولكنها تحتاج لخبرات هائلة من كيفية وضع أجندة الحوار وقضاياها، تحديد القوى المعنية، الرؤية العامة..الخ. إن هذا واجب ألان او في وقت لاحق، لكنه لن يسقط بالتقادم وعلى احد القوى أن تبدأ في مشوارها الصعب.

التحدي الرابع: أن الحزب الشيوعي أصبح اقرب إلى يسار الوسط، اي معبراً عن أطروحة الاشتراكية الديمقراطية على الأقل نظرياً، اي أن إمام الحركة منافس معها على نفس القوى **"الجديدة"**. فعلت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين مافعل الحداد، لكن على مستوى القواعد هناك إعمال مشتركة، خاصة وسط الطلاب، إن هناك الكثير من القضايا المتقاربة ولابد من الوصول لأرضية مشتركة.

أودية الانشقاقات: فشل النخبة أم أسباب أخرى؟

تعرضت كل الحركات التي نشأت من داخل ما يسمى القوى الحديثة أو الجديدة، التحالف الوطني السوداني/ قوات التحالف السودانية وحركه القوى الجديدة الديمقراطية **"حق"**، وكذلك الحركات المتمردة التي حملت السلاح في دارفور لاحقاً، حركة العدل والمساواة 2003 وحركة تحرير السودان 2001...الخ لانشقاقات متعددة وواسعة وبشكل مستمر. هذا المصير يجعل أي تفكير في إمكانية تخطي هذا الواقع البائس محفوفاً بالمخاطر واليأس البهيم، فلماذا كان مصير مجمل أحزابنا التمرغ في أودية الانشقاقات والتفكك؟

ربما كان هذا التساؤل، هو مجمل ما دارت علية مناقشات النخب خاصة في العقدين السابقين والذي يحاول كل السياسيين، المفكرين، كتاب الأعمدة والمؤلفين الإجابة عليه. وكان الدكتور منصور خالد، الذي بدا مسيرته السياسية محاوراً الصفوة (حوار مع الصفوة عام 1968)، أكثر من قرعوا وبقسوة بالغة النخبة السودانية ووصمها بإدمان الفشل.

أولاً: هناك اتفاق كبير بين كثير من الذين تصدوا لدراسة هذه الظاهرة، لإرجاع

أسبابها إلى الوقوع بين فكي الحزب الشيوعي الذي يعتبر القوى الحديثة فنائه الخلفي وعليه يقوم بمنازعة التنظيمات الحديثة بما له من خبرة وتراث مؤامراتي، وبين أنياب الأحزاب الطائفية التقليدية المحنكة لأنهم يشكلون خطراً ماثلاً على مستقبلها. برغم وجاهة الفكرة وموضوعيتها إلا انني أرى إن هذا ليس سبباً ولكنه رد فعل طبيعي ومتوقع. الشيء الاساسي، إن أي تنظيم أو حزب أو مجموعة تقوم عندما تكون هناك حاجة موضوعية لها، ومن الطبيعي أنه باعتباره حدثاً جديداً ينمو من أحشاء القديم أن يواجه بمقاومة من محيطة القديم. البلهاء وحدهم يعتقدون أن المنظمات الراهنة ستقوم بعمل "**قيدومة**" لهم وإنهم سوف ينازلوهم فقط في ميادين العراك الاكاديمي والصراع الفكري. الصراع دائما يتشخصن، تدفع بأعضاء للفركشة، تتهم بأنها على علاقة بأجهزة الأمن وهلماجرا. ما يمكن الاتفاق علية إن خبرة من ينشؤون الأحزاب الجديدة لا تتساوي مع الأحزاب العتيقة، ويقودنا هذا إلى مدى جدية هؤلاء في دراسة جدوي التنظيم قبل الإعلان عن أنفسهم والوصول لمشروع قومي حقيقي.

ثانياً: الفكرة الثانية التي تلقى رواجاً إن هذه الأحزاب والمنظمات تفتقد الروابط مع تكوينات القوى التقليدية، جماهير الأرياف، المدن، الاقاليم البعيدة والرعاة. وقد رأيت في هذا السبب تجاوزاً مجحفاً لقوة الفكرة إذا استجابت للحاجة الموضوعية، وقد رأينا من قبل ثورة 1924 تصل لكافة أرجاء الوطن رغم صعوبة الحركة آنذاك، وانتشر مؤتمر الخريجين في أطراف البلاد وأقصاها، الحركة الاتحادية ذات الاتجاه العلماني الصريح تقود النضال ضد الاستعمار وتكتسح أول انتخابات برلمانية في السودان وتشكل الحكومة، الفكرة الشيوعية التي تسربت منذ منتصف الخمسينات إلى أدغال الاستوائية، جبال النوبة وجبل مرة ، واعتلى قياديون في الحزب الشيوعي رئاسة اكبر اتحادين شهدهما السودان اتحاد العمال واتحاد المزارعين حتى بداية السبعينات، وأخرها تغلغل فكرة السودان الجديد في ارجاء الوطن.

ثالثاً: تطرح مسالة التفكير الابوي كأحد المؤثرات القوية في أحداث هذه الانشقاقات. الفكرة الأساسية إن تقارب الأعمار والوضع الإجتماعي لقادة المنظمات الجديدة، وعدم خضوعهم لسلطة أبوية تساعد على سهولة الانشقاقات كوسيلة للانقلاب على بعضهم البعض. هذه الفكرة أيضاً لاتصمد للنقد الموضوعي فقد دارت أقسى الانشقاقات في حزبي الأمة والاتحادي في كافة الأزمان وتحت قيادات أبوية. كما حدث انشقاقات

عديدة في الحزب الشيوعي والإخوان المسلمين مع وجود قيادات أبوية.

يؤدي بنا هذا إلى أن مزيجاً من هذه الأسباب ربما بدرجات متفاوتة هي التي تقود إلى متلازمة الحراك، التنظيم، الصعود ومن ثم الانشقاقات. ورغم إن كثيرين يرون فيها ظاهرة صحية كتمرين ديمقراطي على أدب الخلاف والاختلاف وتباين الأفكار، إلا انني أري فيها تنازعاً غير صحي على خلفية تغليب المصلحة الشخصية، الكبرياء الفردي والتضييق المرضي للتيارات التي لاتحمل رأي التيار السائد والحجر على طرحها الحر.

يورد ابوذر علي الأمين يسن في تناول ظاهرة الانشقاق السياسي بإرجاعها إلى إفرازات (تمركز) الزعامة، وغياب المؤسسية والتخصصية وتوزيع العمل ضمن وداخل الأحزاب ذاتها وبقاء الزعيم واستمراريته. فالسلطة كانت كل شئ بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية (التقليدية والحديثة) للدرجة التي لاتستدعي عند تلك الأحزاب والقوى مشروعاً للحكم أو رؤية للتعامل مع القضايا الجوهرية والكبيرة"[47].

احزاب القرن الحادي والعشرين

في وثيقة الراحل الخاتم عدلان، ان آوان التغيير، طرح عدة اسئلة تصلح لمراجعة الاحزاب التي في الساحة **"هل استطاع الحزب ان يحقق الاهداف التي نشأ من اجلها ؟ هل يستطيع الان تحقيق تلك الاهداف؟ هل احتفظت هذه الاهداف بقيمتها ذاتها طوال هذه العقود؟ هل بامكاننا ان نواصل السير كما فعلنا في الماضي؟".**

من الظواهر المهمة في التظيمات المدنية، أنها تستمر في الحياة حتى لو تغير الواقع الذي افرزها. وقد ترتبط هذه الظاهرة بالتغيرات البطيئة التي تحدث على مستوي البنية المادية وانعكاس ذلك على التعبير السياسي والثقافي عنها. تأريخيا، يمكن القول إن اغلب احزابنا قد تجاوزها الزمن. الاحزاب الطائفية التي اعتمدت في تكوينها على القداسة، التحرك بالاشارة، شبكة العلاقات والمصاهرات، فشلت في تحويل هذه القوة والاقتناع الاعتقادي وتحويلها إلى قناعات وبرامج تمس حياتهم اليومية. هناك تحديات

[47] **ابوذر على الامين يسن:مقالات خواطر الازمة السياسية السودانية ديسمبر 2010،**
http://www.hurriyatsudan.com

كبيرة تواجه هذه الاحزاب.

نشأت كافة التنظيمات التي تنحو للاستبداد، في منتصف عصر الصناعة، وسيادة الرأسمالية (النازية، الفاشية، الاشتراكية...وغيرها)، وعصر الايديولوجيات. مثلما تهاوت الاممية الشيوعية، تشهد التنظيمات العابرة المجتمعات والدول من تيار الدولة الدينية، والتي لديها تنظيماً دولياً وافكاراً لفرض استاذية العالم مصيراً مماثلاً. لقد فقدت هذه التنظيمات –بفكرها التكفيري الانغلاقي- الاساس الموضوعي لوجودها، فقد تمت مراجعات في كافة التيارات اليسارية والقومية والليبرالية وقدمت بدائلاً مقنعة، وتعددت قنوات الفكر والانفتاح على الثقافات وطمحت الشعوب للحرية والعدالة الإجتماعية[48].

تزدحم منطقة الوسط ويسار الوسط حالياً بعدد مقدر من الأحزاب والحركات ذات الوزن، بدأ من حركة حق، التحالف الوطني، الحزب الليبرالي وغيرها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، وأحزاب دارفور وحركاتها. من الصعب قراءة التطورات في هذه التيارات، لكن بعضها سيستمر في التأريخ وبعضها سيتلاشي وربما تتطور هذه المجموعات وتتحد في وقت ما .

[48] تدور فكرة أستاذية العالم عند جماعة الإخوان في أنها المرحلة الأخيرة في الإصلاح، والترتيب هو كالتالي ..أن يُصلح المرء من نفسه ثم أسرته ثم مجتمعه ثم أخيراً العالم...وهذا الأخير هو ما يعرفونه (بأستاذية العالم) والمعنى هو أن يكون الإخوان هم القدوة والقِبلة التي يجب أن تتجه إليها كافة الأنظار لتتعلم منها وتنهل من علومها وتجاربها!!!

الجزء الثاني

فشل رؤية تيار الدولة الدينية

الفصل الأول: فشل الرؤية

رغم براعة السودانيين في صياغة الاستراتيجيات (وقد تكون سبباً في كثرة تواجدهم في المنظمات الدولية) إلا أنهم يعجزون تماما عن وضعها موضع التنفيذ. فقد استغرقنا أكثر من نصف قرن ونحن نراوح المكان حول الإجابة على سؤال واحد كيف يحكم السودان، وبالتالي ننطلق إلى تنفيذ ما جادت به العقول السودانية في القضايا الإستراتيجية وماذا يفعل بالحكم لنحدد من يحكم السودان وليحقق ماذا؟.

هذا يسمى في صياغة الاستراتيجيات الانتقال من الرؤية إلى تحديد الأولويات والأهداف ومن ثم وضع الخطة التنفيذية. المشكلة ليست في صياغة الاستراتيجيات، فهذا مطلوب- وبشدة- ولكن الجانب المهم الآخر المفقود وهو التكتيك أي التنفيذ.

كان انقلاب الإنقاذ مدني التخطيط، عسكري التنفيذ والمفترض فيه أن يسلم العسكر السلطة بعد حين لزعيم التنظيم ومكتب شوراها. وكما هو الحال في كل الانقلابات فقد طلب العسكر من "**إخوانهم**" المدنيين الخطط الجاهزة، الرؤية الإستراتيجية، حلول المشاكل المستعصية والأفكارالنيرة التي كانوا يظنون أنها في جعبة القيادات الأسطورية الغامضة، لكن كانوا جميعاً افرغ من فؤاد أم موسى.

بتعاظم النقص الحاد في المصداقية، العزلة وعدم تصديق المجتمع للأساس الذي بنت عليه انقلابها، اتجهت الإنقاذ إلى تعزية النفس بإدخال القومية في أنشطتها الاقصائية المختلفة ومن ثم جاءت الإستراتيجية القومية الشاملة (1992 - 2002م). عند فشلها، أرجعت ذلك لعدم وجود آلية متابعة فاعلة ومن ثم، تم تكوين المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ويتكون من (369) عضواً برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية، والسيد/ وزير رئاسة مجلس الوزراء مقرراً له. وبدأ المجلس برنامج الإستراتيجية الربع قرنية وانفق عليها الكثير من الدعاية والترويج ولكنه كان كالجبل الذي تمخض وولد فاراً. فرغم أنها نظرت بشكل شامل إلى كل القطاعات فقد كانت هناك أخطاء إستراتيجية فادحة لازمت كل الخطط التي تبنتها الإنقاذ.

أولاً: الرؤية تتحدث عن سودان في المريخ، لاعلاقة له بما يمارس في الوطن.

ثانياً: تبدأ الإستراتيجية الربع قرنية من لا مكان، فلم تتحدث عن كل ما شاب مسيرة القيادة من أخطاء (يعرف هذا في وضع الاستراتيجيات بتقييم الوضع الحالي للمفاهيم والمؤسسات الحاكمة).

ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي يستلزم إما الاقتناع الوطني والقبول الجماهيري كما تقول الإستراتيجية نفسها أو إن يؤمن بها الحزب أو المجموعة ويفرضها على الآخرين.

فقر الخيال

لم يخرج حزب الإخوان المسلمين في كافة عصوره عن ملامح الحزب الشمولي، رغم إن بدايات الحزب في الخمسينات كانت تتميز بديناميكية وحوار داخلي، لكن كان البناء دائماً قائماً على تمتين السمع والطاعة داخل التنظيم والهيكلية التنظيمية الصارمة. هذا الجو العام من سيادة ثقافة السمع والطاعة طبع التنظيم بفقر مدقع في الخيال والإبداع. على تأريخ الإبداع السوداني؛ فليس هناك روائي أو كاتب مهم، شاعر أو مسرحي أو فنان متميز ينتمي لتيار الدولة الدينية. وهذه ليست مصادفة سودانية، ولكنها ظاهرة في كافة تنظيمات تيار الدولة الدينية في العالم، لأنها ضد كافة أشكال الإبداع والفنون، وان تمشدقت على مستوى التنظير برحابة الصدر.

على طوال التأريخ منذ الأربعينات لم يبرز سوى الدكتور الترابي في مجال الفكر والتنظير، في مباحث صغيرة الحجم واقرب للمنشور الحزبي من أن تكون كتاباً للاطلاع العام وانحصر قراؤها وسط عضوية التنظيم، ومن الغريب إن تنظيماً امتد طولاً وعمراً كان عاجزاً عن رفد المكتبة السودانية بأي إنتاج يؤبه به.

1ـأزمة الهوية

نتج من التبني المتواصل لأطروحات النقاء لأغلب النخب السودانية الحاكمة في ثوبها العروبي الإسلامي، إلى جعل رؤاها اقرب ما يكون إلى النموذج العنصري وأن كانت في السودان أكثر عنفاً واقل تقيداً بحقوق الإنسان. فمن فصل الجنوب إلى حرب جنوب كردفان، دارفور، النيل الأزرق، الشرق وسدود الشمال ترينا بوضوح خريطة المجموعات غير العربية ومحاولة استئصالها. النموذج الآخر هو مقاربة نموذج

الدولة الدينية، بتبني نظرة شائهة للإسلام وفرض نموذج واحد.

2ـأزمة الشرعية

للشرعية تأريخ طويل في تجربة الشعب مع تيار الدولة الدينية، وفاقمت من ذلك مسرحية "**القصر رئيساً وكوبر سجيناً**"، وقد نالت هذه المعضلة من النظام في كافة تعاملاته وفقد النظام المصداقية تجاهها منذ الدقيقة الأولى. **المسالة الثانية** هي الارتباط العضوي بين الدولة والحزب، والذي صار فيه الحزب هو الدولة والمتحكم في علاقاتها وإقتصادها وفسادها. **المسالة الثالثة** هي تكوين أجهزة الأمن والمليشيات المتعددة، هذه الأجهزة هي الحاكم الفعلي الذي لايخضع لأي رقابة.

ليس الحال الإقتصادي والإجتماعي بأفضل حالاً فقد تفشى الفقر والعوز، الجريمة وغلاء الأسعار وانتشرت اتهامات الفساد والمحسوبية والهجرات. جاءت الإنقاذ عقب انقلاب، فهي غير شرعية لأنها لم تستند في وجودها إلى سند قانوني ولتصل السلطة الوليدة إلى الشرعية ومن ثم المشروعية انتهجت منذ البداية أسلوبان أصبحا الماركة المسجلة للإنقاذ:

أولاً: استعمال أساليب التعذيب في إخضاع الخصوم وانتزاع المعلومات. هذا ملف لابد أن يفتح بشكل علني وشفاف وتتاح لكل من تضرروا أن يتقدموا للمحاكم، وينال كل من شارك وخطط وأمر ونفذ الجزاء العادل.

ثانياً: إذا كانت ثورة أكتوبر أول من استنت الفصل للصالح العام، وواصلة نظام مايو واستعمله لحدود قصوي للتخلص من خصومة فقد جعلت منه الإنقاذ مؤسسة كاملة وتشمل كل أركانها. الفصل للصالح العام والذي تطور بعد الفراغ من تصفية كل من يختلف مع السلطة، إلى الفصل لتصفية المؤسسات وبيعها ومن ثم انحدرت إلى درجة الفصل لتعيين ابن شخص مسئول. ثم تلا ذلك التضييق في الرزق على هذا العدد العرمرم من المفصولين وإجبارهم على؛ إما الانحناء والعمل معهم أو الهجرة.

3ـ أزمة التغلغل

تعني مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته

على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم. سوى اشتباكات قليلة مع تشاد، إثيوبيا، اريتريا ومصر فقد دارت معظم المواجهات داخل الوطن بين ابنائة. هناك نمط متكرر من إعادة إنتاج المشاكل في السودان، فالدولة هي التي تأزم المشكلة ثم تبدأ المفاوضات – التي برعت فيها منذ اتحادات الطلاب- التي تتدخل فيها دول العالم لعدم ثقة الجانب الآخر في الجانب الحكومي. من كثرة هذه المشاكل التي كانت تتراكم على مر السنوات من جراء القضايا الموروثة والظلم الإجتماعي والتنمية المشوهة، فتحت كلها أبواب جحيمها في عصرالإنقاذ باعتبارها أكثر الأنظمة اقصاءاً، عنفاً وسوء إدارة.

فمن حرب الجنوب التي تصاعدت حتى شملت اغلب نواحي السودان، بدخول جبال النوبة، النيل الأزرق والشرق في الصراع وانتهت باتفاقية السلام، تصويت الجنوبيين لانفصالهم والتوترات السائدة في المناطق الأخرى. بهدوء جبهه الجنوب انفجرت دارفور مقتفية اثر الجنوب. أما جنوب كردفان والنيل الأزرق فقد تصاعدت أزمتها وفي أيام قليلة صحي الشعب السودان على حرب قادمة تدشنها الإنقاذ وفي انتظارهم عند المنحنى أخريات، فقد استن قادة الإنقاذ الطريق لكل من يريد أن يكون مواطناً في بلده، حمل السلاح أو يلاقينا برة أو يلحس كوعو.

إنتهى النظام الحالي في تحولاته التأريخية إلى مجموعة قليلة حاكمة وصفوية، تحميها أجهزة أمنية متحالفة مع الرأسمالية الطفيلية، ولها مصالح واضحة وتشابكات معقدة مع أجهزة ومليشيات متعددة، خفية ومجهولة الهياكل الإدارية وتداخل الاختصاصات والولاء. لا نبالغ في قدرة هذه الأجهزة وقد أثبتت التجارب السودانية والتونسية والمصرية أنها اضعف من أن تتصدي، فهي شديدة القسوة والوحشية في بداية اي نزال ولكنها سريعة الهرب والاختباء، كما حدث مع جهاز مباحث امن الدولة المصري ذو السمعة السيئة والمخيفة ففي أول نزال تشتتوا وتبعثروا. هذا هي القوة التي ستطلق النار وتحاول أن تمارس العبث الذي حدث في ميدان التحرير. لقد اعتمد قرار التعامل معه على تفاعل الشعب والأجهزة وقد وصل لحد حله تماماً في الثورة المصرية. عكس الثورات السودانية المسبقة مع أجهزة امن الأنظمة الديكتاتورية، تم توثيق كل تجاوزاتها إما من ضحاياها أو من شهودها وهي لاتسقط بالتقادم وسوف تطالها المسائلة الجنائية.

5ـ أزمة المشاركة

مكن بلا مبالغة إن نقول أنه لم يحدث في تأريخ السودان المعاصر، إن انفردت مجموعة محدودة بكل مقاليد السلطة، وأقصت كل الأفراد والجماعات التي لا تندرج في إطارها السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي ..الخ بكل تفاصيله. أزمة المشاركة الحالية هي محصلة قيام الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية وتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى تضاؤل وقلة أعداد المشاركين في الحياة السياسية، وتعتبر السلطة أي محاولة للمشاركة في الحياة السياسية هو تصرف غير مشروع لان الحكومة وحدها هي التي لها الحق في المشاركة السياسية. المؤتمر الوطني وحده يحتكر الحياة والمؤسسات السياسية، وقد نتج عن هذا الاحتكار إن انصرفت الجماهير عن المشاركة.

6ـ أزمة التوزيع

ما نراه ماثلاً الآن وبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال تحولات عنيفة في بنية السلطة، أدت لاستكمال ما كان قد بدا في مايو من تحويل الإقتصاد من إقتصاد إنتاجي إلى إقتصاد ريعي وخدمي. سوف نتناول هنا الملامح العامة والتي لن نفصل فيها، إذ أن هذا المجال هو من أكثر المجالات التي تم تناولها في الكتابات الدارجة والكتب والإصدارات السودانية سواء العامة منها أو المتخصصة.

يطلق على الخدمات الصحية والتعليمة (وأود إن أضيف اليها في السودان المياه)، اسم البضائع العامة، وهي الخدمات التي يجب أن تتوفر في أي دولة لمجموع السكان. هذا هو المجال الذي تعرض للتخريب الأقصي في الحكم العسكري الثاني والثالث، فأحيانا كاستجابة للروشتة الضارة للبنك الدولي وشبيهاته من دعاة الخصخصة وخروج الدولة من الخدمات، وأحيانا من استثارة الدافع الوطني في حماية البلاد وهو في حقيقته تثبيت لأنظمة الحكم العسكري ومركزية الحكم وفرض التيار العروبي أو الاسلامو/عروبي ضد من قاوموا وحاولوا الوصول لنموذج وطني عادل ومتنوع. ودائما التلاعب بشعارات مشاركة المجتمعات وابتذال الشعارات النبيلة، لنماذج التنمية المستدامة والمجتمعية حتى عنى هذا الشعار كابوساً للمجتمعات، إذ كان دائماً نذيراً

لعبء جديد بعد أن خرجت الدولة من توفير الخدمات (الصحة، التعليم، المياه وغيرها). أن بداية المسألة هي في دخول الدولة في معطف الرأسمالية الطفيلية وخروج الدولة من التمويل.

من أين جاء هؤلاء

تأريخ الايدولوجيا المستندة إلى الدين ليس وقفاً على دين بعينه، فقد كان التأريخ المسيحي سلسلة طويلة من الخلافات والنزاعات وتحول الدين إلى أداة لتسلط الكنيسة. شهدت أوربا اقسي صنوف الاستبداد باسم الدين كان أكثرها عنفاً محاكم التفتيش وصكوك الغفران وغيرها. لم تهدأ أوربا إلا بعد أن حدث فيها إصلاح ديني وقامت الحركة الإصلاحية البروتستانتية بوضع أسس الفصل بين الكنيسة والدولة وأخضعت الكنيسة لسيادة الدولة، وأدت تداعياتها إلى تبلور مقولة التسامح الديني أي فكرة التعايش السلمي مع حالة التعدد الديني والتنوع الطائفي.

يقف العالم الإسلامي اليوم على تقاطع الطرق نفسه الذي كانت تقف عليه أوروبا المسيحية في القرن السابع عشر، فسياسات الإسلام السياسي تؤجج صراعات لا نهاية لها ليس فقط بين المسلمين وغير المسلمين ولكن بين الطوائف الإسلامية وأبناء الوطن الواحد. فالحكم المستند إلى الدين يجد استجابة من عامة الناس، خاصة الفقراء، عندما يطرح في حالته التجريدية فقط أما بالنسبة إلى أولئك الذين اجبروا فعلياً على العيش في ظل مثل هذه النظم في إيران، أفغانستان او السودان مثلا فقد عانوا دكتاتوريات خانقة لا يملك زعماؤها كالآخرين حلولاً لكيفية التغلب على الفقر، العدل، الحرية، وحقوق الإنسان.

اختلف تأثير الشعائر والرموز عند جماعات الإسلام السياسي فقد تحولت إلى طريقة حياة كاملة متشابهه في اللبس، طرق الحديث، الايماءات، استعمال مفردات بعينها، المظهر العام، الاشتراك في الأنشطة الإجتماعية. اكتمل بناء التنظيم الحديدي القائم على القيادة الكاريزمية والمفكرة والمنظرة **"كل أمور التفكير والتدبير"** وجماعة عليها التنفيذ والطاعة، وباختصار فقد فوجئ السودانيون بعد الإنقاذ بهبوط جماعة شبحيه لم يروا منها سوى بعض قياداتها التي كانت جميعها تقرب وتبعد من زعيمها، فإذا هم يجدون بينهم جماعة لم تكن بينهم في حياتهم العادية وتتشابه رموزها وشعائرها بشكل خرافي. فما الذي أثر في هذه الجماعة لتثير بيننا هذه الأسئلة البديهية

والأعجب ان نحتار في تعليلها.

كان هناك عاملان في البنية التنظيمية تركا أثراً قوياً ودائماً على السلوك السياسي ومن ثم المنظومة القيمية للإفراد: الطلاب ونظام الأسر. كانت الأولى – الطلاب في المرحلة الثانوية والجامعات- ذات اثر بالغ وعميق في تشكيل العقلية الإخوانية باعتبارها سنوات التفتح والبناء الشخصي والإجتماعي، وكذلك نظام الأسر الذي بني عليه التنظيم في طوال سنواته منذ إنشائه، أي استبدال التشكيلات المتاحة له من الأسرة والعشيرة والقبيلة البيولوجية والدولة. هذا العالم الذي يدخله العضو الجديد افتراضي ومبني بإحكام حول تصورات قبلية وعهد ذهبي جمد في التأريخ وأحيط بقدسية الدين أولاً والتنظيم ثانياً.

الإنقاذ والمرأة

لم يختلف تطور المرأة السودانية التأريخي عن تطورها العالمي في إطاره العام، وإن اختلف في إطاره الخاص وزمنه. فمن بدايات الوجود الانساني كانت المرأة حافظة الوجود والأجيال، ومساهمة بشكل كامل في توفير المأكل عن طريق التقاط الثمار وصيد الحيوان..الخ. شاع تعدد الزوجات والازواج ولكن تميزت إلام (في كل اللغات توجد إشارات لغوية تشير إلى إلام) وكانت هي المرجع الاساسي في النسب (حافظ كاتب الطبقات على ذكر الإباء والأمهات بشكل متساوي وقد ظلت إلام تمثل مركزاً محورياً للأنساب حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر)، وعلى خط الإرث (مايسمى الخط الامومي) الذي استمر حتى الممالك المسيحية النوبية، وفي العديد من القبائل السودانية وحتى منتصف القرن الماضي في قبيلة الميدوب في شمال دارفور.

لم تثبت الدراسات السودانية تقديس المرأة، والذي شاع في الثقافات القديمة ونتج عنه آلهة من النساء مثل ايزيس،عشتروت، آفروديت وفينوس وغيرهن، ويشير ماندل إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطور الزراعة علي يد النساء، وظهور أديان جديدة قائمة علي عبادة آلهة الخصب لعبته النساء في اكتشاف الزراعة [49].

---

[49] **تاج السر عثمان :المفهوم الماركسي لتحرير المرأة، 2009 / 1 / 29 ،**
www.alhewar.net/forum.php?action=view

ترجع الدراسات الموضوعية تطور النظرة للمرأة على المستوى العالمي إلى عوامل اجتماعية، تأريخية وثقافية بالضرورة ولاترتبطها ببيولوجية المرأة، وتتفق هذه الدراسات أن النظرة الدونية للمرأة ارتبطت مع ظهور الملكية، التشكل الإجتماعي وظهور الدولة، ومن ثم تحول الوراثة من الخط الأمومي للخط الأبوي.

أدت العوامل الثقافية المترتبة على هذا إلى التدهور التدريجي في النظرة إلى المرأة وربطها بإنتاج النوع والعمل المنزلي في المرحلة الإقطاعية، والتسليع المتزايد وكرمز للجنس في العصر البرجوازي، كما انعكست هذه النظرة أيضا في تطورها في الأديان من ربط النسب الديني بالأم في إليهودية وفرض الحجاب، إلى اعتبارها أصل الشرور في المسيحية.

رغم إن التطور لم يختلف كثيراً، إلا أن عدم التشكل الإجتماعي بشكل متساو في السودان، وتواجد عدة أنماط من التطور في وقت واحد، يجعل من العسير (في ضوء غياب دراسات تأريخية، اجتماعية واثارية) الوصول إلى نتائج أكثر من رصد الاتجاهات العامة. فرغم إن الملكية والدولة بدأت مبكراً منذ مملكة كرمة، إلا أن مكانة المرأة السودانية استمرت عالية في المجتمع، فلم يقتصر وصف زوجات الملوك الرئيسيات بأنهن سيدات كوش في فترة مملكة نبتة، وإنما استمر ذلك في الفترة المروية ، وشغلت بنات الملك منصب زوجة أمون المقدسة (شغلته ثلاث من الأميرات السودانيات هن بنات كل من كاشتا، بعنخي وتهراقا)، ومن المعروف أن كثير من حكام مروي كان أكثرهم من الملكات "**الكنداكة**".

التغير التأريخي الحاسم في وضع المرأة – خاصة في الشمال والوسط- ارتبط بدخول العرب في السودان، وانتهاء الخط الأمومي عن طريق الزواج وبروز السيطرة الذكورية وتبعاتها، أضيف إلى ذلك الانتشار الواسع للاسترقاق. وقد تفاقم الاسترقاق والسبي في التركية وخلال عصر المهدية، تحت مبررات دينية واجتماعية أخذت منحى منظماً أوجدت له المبررات الدينية من قبل المهدي نفسه، وتمادى فيه الخليفة عبد الله من بعده[50].

إن موقف المرأة من الإنقاذ ظل ثابتاً في رفضهن لكافة السياسات التي أرادوا فرضها،

---

[50] **احمد ضحية: المرأة السودانية وتجربتها مع السلطة السياسية، الحوار المتمدن-العدد:** 1359 - 39 / 10 / 2005

بل لقد تحدينها من الجدات إلى الفتيات، سخرن منها وعبرن عن ذلك في الأغاني، وفرضن العزلة على نساء الإنقاذ في الإحياء وحيل بعد ذلك كثر. إن النساء ورغم تعرضهن لقهر كاسح، ظالم وعنيف واصلن انتزاع المكاسب، فلقد صابرت المرأة واستطاعت أن تفرض نفسها في كافة المواقع ضد ما يعمل له دعاة أن تلزم المرأة المنزل، وأطاحت بأحلامهم إلى السراب البلقع.

لم تكن الحرية النسبية للمرأة واختلافها مجرد وصفاً جغرافياً، أو بالقرب والبعد عن أثر الثقافة العربية فقط، لكنها ارتبطت بشكل وثيق بمشاركة المرأة في الانتاج والعمل، فنساء السودان في المجتمعات الزراعية النيلية، الزراعة المطرية، الرعاة في البوادي كان عليهن مهام جسيمة في الحقل والمنزل. وقد انعكس هذا في ملبسهن، الاختلاط الكامل بين الرجال والنساء، الانفتاح والحرية في الحركة، ومن بيوت الطين النوبية التي تفتح على حوش متسع وحجرات تفتح على هذا الحوش، قطاطي الغرب والشرق، خيام البدو لم تكن هناك بيوت للرجال وحوش للنساء. حتى الحياة الجنسية كانت معلنة تنبيء عنها حفرالدخان ورائحة الدلكة المتصاعدة.

نموذج أمدرمان صار هو المعتمد في النظرة إلى المرأة سودانياً، ولعب وضعها كمركز لنشوء الحركة الوطنية، الأحزاب السياسية، دورها الثقافي من الإذاعة والصحف تأثيراً بالغاً في نشرها. بالرغم أن هذا النمط سيرخي بكلكلة على المرأة السودانية ويصبح هو النموذج الوطني، إلا إنه سرعان ما سيُكسر على يد الرائدات في أمدرمان نفسها ويصنع الطريق للمرأة السودانية الجديدة.

عندما نتحدث عن تعليم المرأة السودانية نعلي من اعتبار الشيخ بابكر بدري **(رائد التعليم النسوي في السودان)** والذي افتتح أول مدرسة للبنات في رفاعة عام 1903م وأدخل فيها بناته. وهكذا نشأت أول مدرسة حديثة لتعليم البنات في السودان عام 1907 في رفاعة[51]. إذا كان الشيخ بابكر بدري رائد العملية، فقد كان الإمام عبد الرحمن المهدي راعيها ومناصرها الأول ومن أكبر الموالين لتحرير المرأة وتعليمها، أيد وساعد الشيخ بابكر بدري في دعوته منذ البداية، وساعد في امتصاص وتخفيف حدة تحرش السلطات البريطانية به، واهتمً بتعليم بناته.

---

[51] **بابكر بدري وأحفاده: رشد الحداثة وشرودها: مجدي الجزولي، الحوار المتمدن-العدد: 1629 - 1 / 8 / 2006 -** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7154211

عند بروز القائد الطموح آنذاك الدكتور الترابي بعد أكتوبر، وجد النساء قد خرجن من قمقم الزمن الطويل واقتحمن الحياة في كل مناحيها، ونلن مكاسب سياسية/قانونية وإقتصادية غير مسبوقة في أفريقيا والعالم العربي. وقد أعطى ميل النساء للتصويت للحزب الشيوعي في دوائر الخريجين، وعجز خطاب الإخوان المسلمين عن اللحاق بالخطوات التي سارتها المرأة، تنبيهاً قوياً لزعيم الحزب لتقديم قراءة جديدة لموقف الإسلام من المرأة، مما لاحظه الإمام الصادق المهدي في مؤلفه **"دور الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة السياسي"" "أما جبهة الميثاق الإسلامي فقد قامت بدور مخالف تماماً لدور مثيلاتها من الحركات المنطلقة من عباءة الإخوان المسلمين. كان دورها منحازاً تماماً لقضية الحقوق السياسية للمرأة السودانية".**

حددت الإنقاذ موقفها من المرأة منذ البداية متكئة على التفسير المتشدد من الفكر البدوي، وسوف تتراوح مواقفها بين هذا الفكر ودرجة مقاومة المرأة وتجذر حريتها في المجتمع. تعرضت المرأة لنوعين من الاستهداف على طول سنوات الانقاذ، كجزء من المجتمع تعرضت للتشريد، الاعتقال، التعذيب والقمع، كعاملة او طالبة وكضحية لسياسات التمكين. كما تعرضت لاستهداف موجه لجنسها كامرأة قامت على سياسات موجهه بالدرجة الأولى على استعادة الحجب، بعث الروح لنموذج نساء امدرمان في المجتمع الذكوري ما قبل أكتوبر 1964 وأخرى من التدخلات القانونية.

مع الإنقاذ وتمكنهم من الدولة وتحولها إلى الخزانة الخاصة بالحزب فاضت الأموال بين أيديهم، فشاع بينهم تعدد الزيجات حيناً باسم زوجات الشهداء، وأخرى لحل مشكلة العنوسة وغيرها، لذلك سيدخل رجال الانقاذ التأريخ أنهم أعادوا التعددية إلى مجتمعاتنا، بينما حرمت سياساتهم الإفقارية الملايين من شبابنا إمكانيات الزواج حتى من واحدة.

المرأة تحت سوط القانون

رغم أن منظمات الإسلام السياسي ادعت أنها دعوية تقوم على نشر الفضائل، والعمل على الرضا المجتمعي بواسطة الحجة المقنعة وضرب المثل الجيد، إلا أنها جميعاً عجزت عن ذلك، واتجهت إلى فرض القوانين من أعلى. بدلاً من التمثل الروحي للإسلام الذي عمل عليه رواد الإصلاح الديني في العالم الإسلامي، ومارسة شيوخ

السودان مما تفيض به كتب الطبقات وسير المصلحين في ضرب المثال، من السماحة ومفاهيم الوسع المجتمعي، فقد اعتمدت الجماعات المختلفة على العنف، أو تطبيق القوانين المتشددة على يد أجنحتها المسلحة. ما عجزت عنة الانقاذ من كسر مقاومة المرأة السودانية الباسلة عن طريق الإجراءات والسياسات وضعته في قوانين متنوعة، قام على تطبيقها أجهزة متنوعة. لقد قامت مجموعات المجتمع المدني، التي تعمل في مجال المرأة، بدراسات عميقة ومتنوعة حول هذه القوانين وإظهار استهدافها المرأة بشكل خاص. برز من القوانين والتي تخص المرأة كنوع قانونين: **قانون النظام العام وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين**. إن للقوانين وجهين أولهما النصوص نفسها وتوجهها الايديولوجي والثانية منفذي هذه القوانين.

العنف في الحياة السياسية السودانية

سوف نعالج مسألة العنف في الحياة السياسية السودانية من منطلق أنها وإن كانت من أسباب طول مدة حكم تيار الدولة الدينية، إلا أنها في نفس الوقت كانت أيضاً من أسباب فشل "**المشروع الحضاري**". كان العنف موجودًا في الحياة السودانية منذ القدم، لكنه في التأريخ المعاصر، خاصة بعد الفترة الاستعمارية كان محكوماً بشروط وقوانين صارمة؛ لأنه يتم في مجتمع قبلي لم يكن ليسمح بأي انفلات غير محسوب للعنف، سواء بين أفراده، أو مع قبائل اخرى.

وقد استطاعت السلطة الاستعمارية أن تفرض النظام والقانون بصرامة شديدة، وعند الاستقلال لم يكن هناك من مظاهر للعنف في الحياة السياسية السودانية، سوى ماسمي "**عنف البادية**" وقصد به حشد انصار المهدي في المدن لحسم قضايا سياسية مع خصومها. في هذا الجو نشأ الإخوان المسلمون وتنظيمهم، ومارسوا العمل بشكل سلمي حتى منتصف الستينات، ومع تأثر التنظيم بما سمي القطبية، ودخول أفكار الجاهلية والحكمية بدأ التنظير للعنف عند الإخوان المسلمين.

ينضم السودان إلى مجموعة (العراق، سوريا وليبيا) في العنف والتصفيات الداخلية، المحاكمات الصورية في اغلبها، إخفاء آثار الإعدامات والتصفيات بإخفاء أماكن دفن الضحايا وأخيراً إنها مرتبطة دائما بالجزء المسيس من هذه القوات. لكن كمية العنف داخل الجيش السوداني تفوق كافة مثيلاتها في الدول العربية والإفريقية في تكرارها عبر الزمن. منذ تدخله في "**تمرد الجنوب 18 أغسطس 1955**" تحولت مهامه من

حماية الوطن من التهديدات الخارجية وحماية الدستور إلى اصبح الجيش السوداني طرفاً في النزاعات الداخلية بشكل عميق وفاعلاً أساسياً في خرق الدستور.

أدخلت منظمات تيار الدولة الدينية الاستعمال الممنهج والثابت للتعذيب منذ إنشائها، واستعمالها العنف لمعاقبة خصومها في المدارس، ثم جاءت الإنقاذ ومعها بيوت الأشباح، والتي تمارس فيها أفضل أساليب التعذيب وأكثرها تطوراً، وعلى مستوى المناطق فقد مورس التطهير العرقي، حرق القرى، الاغتصاب..الخ مما وثقته الكتابات المختلفة وقادت عددا من قياداته إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولم يتوقف هذا حتى الآن.

منذ يومها الأول في الحكم وضعت الانقاذ هذه السياسة موضع التنفيذ من الفصل التعسفي للتجويع، فرط عقد المؤسسات، الترويع بالقوانين من الطواريء، حظر التجوال، سياسات **"بيوت الأشباح"** من الاعتقالات، التعذيب، الاغتصاب، الخطف، القتل، الإعدامات العشوائية وغيرها، السيطرة المجتمعية من اللجان الشعبية، منظمات الإغاثة، أجهزة الإعلام والتعبير وأجهزة الأمن المختلفة والمليشيات، طلاب الإخوان ثم المؤتمر الوطني حالياً، الجنجويد، المليشيات القبلية وغيرها.

وتوسع كتاب المحبوب في وصف التعذيب والقتل الممنهج الذي مارسته أدوات الاكراة **"لكن في غمرة التدأُفع الحاد الذي اتصل منذ أيام الجبهة الإسلامية إلى بواكير أيام الإنقاذ، بين الحركة الإسلامية وخصومها تطورت عقيدٌة غريبٌة عن جملة تأريخ الحركة في الاستيعاب والتسامح والتعافي، عبرت عنها العناصر التي تتولّى المسئوليات الرفيعة في الأجهزة الأمنية والموصولة على نحو يومي بنائب الأمين العام ولجنة الأمن والعمليات العليا، وهي اعتماد العنف الحاسم لإسكات أُلمعارضة ذات النزع السياسي أو العسكري، ومده ليوافي مظاهر الفوضى الإقتصادية والإجتماعية فيضِربها بقوة حاسمة كذلك"[52].**

الدساتير الديمقراطية المؤقتة والعسكرية الدائمة الرائحة

بدأ من 1964 وعند سقوط النظام العسكري، ستتبني الأنظمة الديمقراطية الدستور

---

[52] **المحبوب عبدالسلام: الحركة الاسلامية دائرة الضوء خيوط الظلام، تأملات في العشرية الاولي لعهد الانقاذ، دار مدارك، 2009**

الإنتقالي لعام 1956 وفي 1985 بعد سقوط نظام المشير نميري تم تبني نفس الدستور الإنتقالي وجزئيا بعد اتفاقية نيفاشا 2005. ويمكن تفسير هذه الظاهرة إن الثورات والانتفاضات التي تقود لتغيير النظام تقوم بها القوى المدنية المنظمة في المدن خاصة العواصم وذلك لأنها تواجه القوات المسلحة. في تلك الفترات يتحلل أفراد الشعب من ارتباطاتهم القبلية، الطائفية والجهوية ضد عدو مشترك حجر عليهم حقوقهم. في هذا الجو المشحون عاطفياً وسياسياً تسيطر التنظيمات (أحزاب، نقابات، منظمات أهلية...الخ) الخفيفة الوزن انتخابياً على الشارع وتقوده. ولأنها قوى مدنية ومتعلمة وتعرف حقوقها ومكتسباتها جيدا تعيد البهاء إلى دستور 1956 الإنتقالي الذي بعموميته والحريات فيه يمثل أفضل المكاسب لديها. هناك جانب آخر في المسالة يتمثل في إن الدساتير السودانية منذ 1953 لم يشترك الشعب في نقاشها، ثانياً إن هذه القوى تأريخياً ليس لديها – والحديث هنا عن مجموع الشعب- ثقافة قانونية كبيرة ولم يبذل جهد من قادتها بتعميق مفهوم الدستور وأيضا إن التغييرات الكثيرة والمتنوعة - والتي جميعها لم تلامس القضايا الأساسية للوطن - أفقدت معني الدستور المصداقية التي يستحقها.

ترضخ الأحزاب ثقيلة الوزن الانتخابي، والتي كانت جماهيرها المدنية مشغولة بإسقاط النظام وجماهير الأرياف التي ترزح تحت مظالم القرون، حتى تعيد ترتيب نفسها لان طبيعة الارتباط بها مختلفة عن القوى المدنية. فغالب بنائها أبنية حديثة مركبة على أساس طائفي، وارتباط جماهيرها بها ايدلوجي وليس تنظيمياً كالتكوينات المدنية. لذلك تحتاج إلى وقت حتى تستعيد زمام المبادرة وتلف جماهيرها حولها وتحول الأساس الايديولوجي إلى حركة تنظيمية، وبذلك تقلب الطاولة على القوى المدنية وتنتزع المبأداة خاصة مع الانتخابات الني تجرى سريعاً. حدث هذا بالضبط في أكتوبر 1964 مع جبهة الهيئات. وقد تم في 1964 تبني الدستور بحذافيره. كان هذا منطقياً وموضوعياً، فالرجال الذين أجازوا دستور 1956 هم نفس القادة. والقوى الجديدة التي قادت المظاهرات والإضرابات وبرزت بعد أكتوبر وتصدرت الحكم (اليسار، النقابات وقوى الهامش) كانت تهتم بالشق الإقتصادي الإجتماعي للدستور.

أما في ابريل 1985 فقد خاضت جميع الأحزاب معارك النظام لسنوات طويلة، تعلمت من درسها وكانت تتابع حركة الشارع والشعب وتشارك، ورغم تفتتها تنظيمياً إلا أنها

استفادت من تحالفها مع قوى مدنية عقائدية – الاتجاه الإسلامي – واستطاعت تكوين مجموعاتها التي كانت حكراً على اليسار قبل انقلاب مايو 1969 وسط القوى المدنية وأصبحت موجودة في النقابات والمنظمات المختلفة ولذلك كانت القوى اقرب إلى التوازن. أدى هذا للتفكير الاستراتيجي للأحزاب الطائفية في الانتخابات بعد عام إلى تأجيل معركة الدستور.

بعد سقوط نظام نميري أعيد الاعتبار إلى دستور 1956 ولكن تم الاحتفاظ بجزء من الدستورالموروث من الحكم العسكري تحت بند مصادرالتشريع - **الشريعة الإسلامية والعرف مصدران أساسيان للتشريع والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم.** ورغم أنه كان قد تم دمغ القوانين التي صدرت في سبتمبر 1983 بالقوانين السيئة السمعة وإنها لاتساوي الحبر الذي كتبت به، إلا إنها لم تلغ بل جمدت.

كانت الحجة الأساسية إن قوانين مايو ستصفي لاحقاً وفي الحقيقة كانت هذه مخارجه، لكي لاتضطر أحزاب مبنية على الطوائف الدينية أن تخسر المعركة مع تيار الدولة الدينية، والذي تعرف جيدا مصادر قوته، امكانياتة الإقتصادية، الحشدية والاختراقية التي بناها طوال عشر سنوات تحت ظل مايو وفي غيابهم جميعاً.

الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية لسنة 1973 م

ركز دستور 1973 السلطة في يد رئيس الجمهورية، فالنظام جمهوري؛ رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية، وكذلك يعين ويعزل رئيس وقضاة المحكمة العليا وقضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الأخرى. الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الوحيد في جمهورية السودان الديمقراطية. ضمنت **"اتفاقية أديس أبابا"** في الدستور وضمنت بعض أفكار الفقهاء ذوي الثقافة الغربية حول الحريات والحقوق والواجبات.

جاء التشريع في مجال مصادر التشريع متراوحا بين القادم الجديد للساحة: الجنوب وبين سحب البساط من الأحزاب الطائفية والتي تتخذ من الإسلام سبيلا للمعارضة فساوي بين الشريعة الإسلامية والعرف وجعلهما مصدران رئيسيان للتشريع

والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم، جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية والمساواة في الحقوق الدينية. كانت هذه أول مرة ترد فيها الإشارة إلى الشريعة كمصدر للتشريع في دستور سوداني.

دستور جمهورية السودان 1998

اي كانت الرؤى حول طريقة الشروع، المناقشات والإجازة فان القرار في اليوم السادس من ربيع أول 1419هـ الموافق اليوم الثلاثين من يونيو 1998م[53]. استطاع السودانيون عبر التمازج والتزاوج و العلاقات التأريخية والجغرافية أن يطوروا لغة قراءة عربية وسيطة تستعمل في الكتابة الصحفية ونشرات الأخبار وغيرها، ذات مصطلحات واضحة متفق عليها وطوروا لهجات تتفرع منها عدة لكنات حسب طريقة لفظ كل منها لمخارج الحروف. اللغة التي تم استعمالها في الدستور الجديد كانت مخالفة لهذا الإرث، وقد جاءت تعبيراً عن الرغبة الكامنة والإيمان المتأصل في قادتها إلى تغريب المجتمع لصالح افكارهم، سلوكهم ولغتهم.

يمكن أن نقول بلا مبالغة إن تأريخ حياة السودانيين السياسية فيما بعد الاستقلال، هو تأريخ صراعهم حول الدستور الإسلامي، ونعني إن كل القضايا الأساسية التي صنعت التأريخ المعاصر ارتبطت بشكل أو بآخر بها. تميزت الدعوة إلى الشريعة الإسلامية والدستورالاسلامي في السودان – كما لاحظ الأستاذ محمد بن المختار الشنقيطي الباحث في مؤسسة قطر للتربية والعلوم، الباحث في القضايا الإسلامية بشكل عام ومشكلات الحركات الإسلامية في العالم العربي- أنة برغم إن الشريعة الإسلامية 90% منها أخلاق وليست قوانين، يعني ليست مجالاً يفترض أن تتدخل فيه الدولة بقوة القانون، ولكن الحركات الإسلامية تريد أن تحول كل الأخلاق إلى تشريعات[54].

عند تناول قضايا الشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي من واقعها العملي كرؤية تطورت والظروف والمحددات الإقتصادية الإجتماعية التي دفعت بها إلى الحكم. لقد

---

[53] للسخرية يقول نص الدستور الموجود فى صفحة وزارة الخارجية فى الانترنت فى دساتير السودان السابقة انة صدر عام 1988 -http://www.mfa.gov.sd التحقق يوم 7 يناير 2011
[54] برنامج قناة الجزيرة في العمق، الاسلام السياسي في العالم العربي- الحركة الاسلامية السياسية في السودان بتاريخ 2010/4/26

لعبت ثلاثة تيارات أساسية الاثر الأكبر في هذا الجدال: تيار الدولة الدينية، التيار العلماني، والأحزاب الإسلامية الليبرالية.

الفصل الاخير: التجمع الوطني الديمقراطي

لم يطرح أحد في السودان سؤال البديل عند مواجهة النظام ألانقلابي، فقد تجمع كل زعماء الأحزاب السياسية السودانية في سجن كوبر وفيهم د. حسن الترابي كجزء من إستراتيجية إخفاء هوية الانقاذ السياسية (عرف في الأدبيات السودانية اذهب إلى القصر رئيساً واذهب إلى كوبر سجيناً). تنادى الزعماء إلى طرح أول ميثاق للتجمع كتبه قيادات الأحزاب المعارضة من داخل سجن كوبر العمومي ووقعت عليه كافة الأحزاب والقوى الشعبية في 21 أكتوبر 1989م (أحد عشر حزباً و51 نقابة).

التجمع الوطني الديمقراطي: النجاح النظري

باستعمال العنف المفرط شق نظام الإنقاذ طريقه وباستعلاء شديد واحلام كبيرة في إنشاء الإمبراطورية الإسلامية، بدأ النظام في ارتكاب الأخطاء القاتلة التي ستعزله عزلة مجيدة حتى اليوم. أخطاء إستراتيجية أدت ليس فقط إلى انتهاء اكبر تنظيم اخواني في العالم وأكثرها تأثيراً إلى سلطة فاسدة مستبدة وعاجزة كغيرها من السلطات الإقصائية ولكن إلى تقديم اسوأ نموذج لحكم أسلامي وأكثرها فشلاً في المنطقة.

أولاً: استعمال العنف المفرط سواء على أفراد الشعب والناشطين أو اثر تحويل حرب الجنوب إلى حرب جهادية، وأن كان قد حقق اهدافه الآنية من شل قدرة الشعب على الحركة والمقاومة فقد بدأ في تحويل أنظار العالم ومنظماته الحقوقية والإنسانية لحملات قاسية وعنيفة ضد النظام الانقلابي وعزله. وقد بلغت من شدة هذه الحملات السياسية إن قاد هذا ضمن قضايا أخرى لخروج كثير من مثقفي تيار الدولة الدينية على النظام لصحوة ضمائرهم.

ثانياً: اعتمد النظام الانقلابي سياسة الأرض الخالية، وهي سياسة استمرت حتى اليوم (فصل الجنوب ليخلوا لها الجو في الشمال، ثم تصدير المعارضين من جنوب كردفان

والنيل الأزرق إلى الجنوب، عقد صفقة مع أحد أطراف دارفور وقتل الباقي .. وهكذا دواليك). يعود هذا بالأساس لاعتماد مشروعها على التطبيق القهري والأحادية وفقر المنطق. فقد فضلت إخلاء السودان من نخبة المعارضة لمشروعها وبذلك رفدت التجمعات السودانية بالخارج بأكثر نخبها الفاعلة والمجربة والتي استطاعت خنق النظام من أي تأييد اقليمي اودولي.

ثالثاً: جاء غزو الكويت فشلاً استراتيجياً عويصاً، وأبان كل سيئات تيار الدولة الدينية من غرورها وتحليلها السياسي الفطير وانتهازيتها السياسية القاصرة في التحالف مع النظام البعثي العراقي بعد غزوة العراق في 2 أغسطس 1990، وايدي النظام مضرجة بدماء 28 ضابط استغرقت محاكمتهم 60 دقيقة دون محام. وقد ثبت فيما بعد أن ثلاثة منهم لم يشتركوا في المحاولة الانقلابية في 28 ابريل 1990 واستقدموا لقاعة المحكمة من المعتقلات التي كانت تؤويهم عند قيام الانقلاب.

رابعاً: فتح أبواب السودان مشرعة أمام كافة أطراف تيار الدولة الدينية في العالم لحشد القوى حول المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، لبناء الإمبراطورية الإسلامية الحديثة من حماس إلى راشد الغنوشي، أسامة بن لادن، كارلوس ...الخ. ليست المشكلة في أن يحتضن السودان أي مكافح من اجل الحرية، فقد فعلتها الأنظمة من قبل ولكن المفارقة إن هؤلاء كانوا يباركون العسف والظلم والقتل في السودان. ربما كانت تجربة السودان المريرة للغنوشي هي التي قادته إلى الموقف المستنير والتي عبر عنها في لقاءات عديدة ونود أن نصدق هذا الموقف والأيام بيننا.

قاد كل هذا وغيره إلى تمكن التجمع الوطني الديمقراطي من محاصرة النظام الانقلابي، وتوحيد كافة القوى المعارضة لمشروع تيار الدولة الدينية، وأصبح اكبر وأضخم تحالف سوداني في التأريخ الحديث وضمت الحركة الشعبية والتي قدمت رؤيتها وأدخلت الكفاح المسلح كأحد وسائل تصفية النظام. الباقي منها إن السودانيين ولأول مرة في تأريخهم بعد التوحد المتسرع لإعلان الاستقلال قد خرجوا برؤية موحدة، بعد تحاور اخذ زمنه ونال حظه من التداول الواسع. وإذا كانوا قد عجزوا عن وضع تصور تنفيذي فقد خلفوا ورائهم وثيقة جيدة تصلح في اي وقت لتشكل مسودة أولية لحكم البلاد عند انعتاقها من حكم الفرد.

تمخض الحوار الممتد بين الأطراف المتعددة إلى الوصول إلى مؤتمرها التأريخي

بمدينة اسمرا عاصمة دولة اريتريا تحت شعار مؤتمر القضايا المصيرية، وذلك في الفترة من 15 إلى 23 يونيو 1995، وصدر البيان الختامي في يوم الجمعة 23 يونيو 1995. تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الأساسية: الحرب والسلام، حق تقرير المصير؛ علاقة الدين بالسياسة؛ شكل الحكم ومقومات سودان المستقبل.

كان ابرز القضايا التي تم الاتفاق عليها ما جاء تحت الدين والسياسة في السودان ونصت على أن **"تشكل كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري. يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري. لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني. تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو إي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في إي مكان أو موقع في السودان"**.

كان ثاني ابرز القضايا التي تم الاتفاق عليها ما جاء تحت شكل الحكم إذ نصت على أن **"يحكم السودان على أساس حكم لامركزي- أي فيدرالية موسعة- يؤسس على توزيع السلطات والصلاحيات المتفق عليها بين المركز والكيانات الشمالية والكيان الجنوبي"**.

إعلان القاهرة في 16 يناير 2005

مع مجيء الرئيس جورج بوش ممثلاً للمحافظين الجدد، بدأ التغير في الاستراتيجية الامريكية تجاه الصراع في السودان إلى دعم مسارات التفاوض وصولاً إلى الاتفاق الإطاري في مشاكوس في يوليو 2002، والتي وضعت الاساس النظري للدولة الواحدة بنظامين، والغطاء العملي للاتفاقية الثنائية بين الشريكين لاحقاً في اتفاقية

السلام الموقعة بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي في التاسع من يناير 2005 (اتفاق نيفاشا). الحاقا لنيفاشا عقد التجمع الوطني الديمقراطي اتفاقية مع حكومة جمهورية السودان (إعلان القاهرة). يعد الاتفاق أفضل خريطة شبه مكتملة في بلورة رؤية سودانية قادرة على انتشال السودان من وهدة التسلط، الاحادية وحكم الفرد والسير في طريق الديمقراطية والتنمية والتقدم (كل هذه الوثائق متوفرة **http://www.umma.org**)

الطريق إلى الدولة الديمقراطية المدنية

ربما كان أفضل تعريف للدولة المدنية ما أوردة المناضل علي محمود حسنين: **"نحن نتحدث عن الدولة المدنية في مواجهة الدولة الدينية، والحديث عن الدولة المدنية يعني أن الدولة غير دينية لان الدولة الدينية غير موجودة حتى في الإسلام والذين يتاجرون بالدين والذين يستخدمون الإسلام السياسي ليست هناك دولة دينية،... الشعب السوداني الآن يريد دولة مدنية ديمقراطية تقوم الحقوق والواجبات فيها على أساس المواطنة وليس أي نوع من التمييز والجميع تحكمهم المواطنة ويطبق عليهم قانون وأحد، وعليه لا يستطيع أي إنسان أن يستغل الدين للعمل السياسي كما يجري الآن، لذلك نشدد على ضرورة عدم استغلال الدين في العمل السياسي".**

لم يعط أي شعب في العالم الدولة التي يريد أو يطمح من أي قوى اجتماعية، أحزاب، حكومات مجاناً أو بالتمني، هذا صراع طويل أمامنا سوف يحدده توازن القوى الفعلي على الأرض. الدولة المدنية الديمقراطية يصنعها من ينادون بها، وتحتاج لحشد الجهود والتكاتف وخلق تيار عريض يدفع بها إلى السطح، يفرضها ويقننها. أن قوى الثورة القادمة ومن خبرات الثورات السابقة والثورات المعاصرة تطمح لوطن مدني ديمقراطي متطور وهذا هو التحدي.

سؤال البديل

تميزت الثورات والانتفاضات السودانية بعدة سمات أثرت بشكل عميق في نتائجها ومخرجاتها، تختلف البدايات لكنها اتخذت سيناريو موحداً في الانتهاء. جماهير المدن الكبري تتدفق إلى الشارع وتعلن الإضراب السياسي العام، أثنائها يتحرك صغار

الضباط والجنود ويضغطون على القيادة ويساندون الإضراب السياسي العام. بعد انجاز الإسقاط يركن الشعب إلى منازلهم ويتركون أمورهم في أيدي جبهة الهيئات في أكتوبر 1964، المجلس العسكري الإنتقالي والتجمع الوطني لإنقاذ الوطن 1985.

أولاً: تميزت الثورات السودانية بالقصر الشديد. في أكتوبر 1964 دامت الثورة حوالي الأسبوع (21 حتى 28 أكتوبر). في انتفاضة مارس – ابريل 1985 تحركت مظاهرة طلاب جامعة أمدرمان الإسلامية في يوم الثلاثاء 26 مارس 1985 وتم تنفيذ الإضراب السياسي من صبيحة الخميس 4 ابريل ونفذت قيادة القوات المسلحة انقلاب قصر في 6 ابريل 1985.

قصر زمن الثورات، وعدم توحد القوى الثورية حول مطالب محددة والتأخير في تكوين المؤسسة القائدة (تم تكوين قيادة نقابية وحزبية موحدة للانتفاضة في ليلة الجمعة 5 ابريل وتم التوقيع على ميثاق تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن)، التعجل في تكوين حكومة في غياب ما برع فيه خبراء الطبقة الوسطي من رؤية واضحة، خريطة طريق مفصلة وجدول زمني منضبط لتحقيق الأهداف، كل هذا يتركنا أمام بناء سياسي شائه من حكومة بلا أهداف (تحاشت اتفاقية نيفاشا هذه المزالق واستطاعت وضع خريطة طريق مفصلة وجدول زمني منضبط لتفكيك دولة السودان لإنشاء نظامين).

ثانياً: القوى التي لعبت دورا في الثورات السودانية هي القوى المدنية المنظمة خاصة العاصمة ولا تؤثر الاقاليم والمدن الأخرى إلا بشكل هامشي. هذه القوى مشكلة في غالبها الأعم من طلائع الطبقة الوسطي والعمال المنظمين في نقابات، ولا تشكل هاتان الفئتان إلا عدداً ضئيلاً وضعيفاً من مجموع الشعب. ورغم قدرة هاتين الفئتين على قيادة الثورة وانجازها فقد عجزت تماماً عن جر مجموعات الشعب الأخرى إلى النطاق السياسي الفاعل. رفع هذا من سقف مطالب الجماهير المهمشة والفقيرة وجعلها في موضع الانتظار كي تتحقق المطالب التي رفعتها المجموعات المدنية.

ثالثاً: عندما تنجز جموع المدن ثورتها وتعود إلى مضاجعها، تتولى مجموعة مختارة - جبهة الهيئات في أكتوبر 1964 والتجمع الوطني لإنقاذ الوطن 1985، كافة الحوارات والاتفاقات والاختلافات في أماكن مغلقة (نادي العمال في أكتوبر ونادي المهندسين في ابريل) بعيداً عن الثوار أنفسهم. حتى عندما تتعرض مكاسب الثورة إلى التعطيل والتأجيل لا يتم استدعاء الثوار للضغط على القوى المحافظة بل يتم العودة

إلى سياسة الكواليس.

يطرح سؤال البديل الآن عن كيفية تغيير النظام، ويتبنى بعض أطراف النظام البعيدة عن التحالف الأمني الرأسمالي القبلي الحاكم، التغيير من الداخل ويراود بعض قادة الأحزاب الليبرالية بعض الآمال عن التفكيك الناعم. وقد أثبتت الثورات العربية وغيرها من الثورات استحالة أي تغيير من الداخل، كما يتحفنا اتفاق جنوب إفريقيا واتفاق نيفاشا بدروس قيمة عن ارتباط التغيير بالقوة. الجديد في سؤال البديل اختفاء الفزاعات بشكل كامل والشعور الكامن وسط أفراد النظام بدنو التغيير. الملمح البارز عن النظام الانقلابي قدرته الفائقة على البقاء وبراعته في استغلال كافة الظروف لصالحة والاهم من ذلك عدم التورع عن أي فعل خارج كل المنظومات.

تدلنا تجارب الثورات السودانية السابقة، تجارب التجمع الوطني الديمقراطي، اتفاقية نيفاشا والثورات العربية أن مربط الفرس هو غياب المشروع القومي الشامل الذي يغير وجه الحياة في بلادنا، واهم من ذلك الإرادة السياسية لتنفيذ هذا المشروع. الذين يتابعون مسارات الثورات العربية، يرونها تفتقد هذا المشروع ويسائلون النفس عن جدوى التضحية إذا كانت ستضيع في صخب النخب وانشقاقاتها أو تسليمها لدعاة الدولة الدينية التي لا تطمئن ماضيها ولا حاضرها. لا يجد الكاتب أن من مهماته وضع المشروع الوطني الشامل، هذا تحدده القوى الطامحة.

وثيقة البديل الديمقراطي

مع تحركات 17 يونيو 2012 برزت خمس قوى في الشارع، تفاعلت مع بعضها، تعاونت وتشابكت: الحركات الشبابية، القوى والمنظمات النسائية، المجتمع المدني، قوى الإجماع الوطني والقوى المنتظمة في الجبهة الثورية وهي قوى متعددة ومتنوعة لكنها كلها تتفق حول إسقاط أو تغيير النظام وإقامة نظام ديمقراطي تعددي.

عندما وقعت الأحزاب وثيقة البديل الديمقراطي سعدت جداً لان الأحزاب السياسية السودانية استطاعت في هذه الظروف الحاسمة في حياتنا أن تقدم لنا انجازاً ضخماً بكل المقاييس. لقد عانت أحزابنا الوطنية من التخريب والدسائس وزرع الفرقة والانشقاقات، كما عانينا كأفراد وأكثر واعتقد أن مجرد قدرتها على الاستمرار بطولة

لابد أن نقدرها ونثمنها.

ميثاق الفجر الجديد

ترينا تجارب الفترات الإنتقالية التي حدثت لكثير من الشعوب انه بعد انجاز التغيير السياسي اي كانت الطريقة، ان تتم معالجة قضايا الفترة الإنتقالية باتفاق سياسي بين كل القوى المشاركة. تجيء قضايا الحكم الإنتقالي تحت ثلاثة عناوين رئيسية **الاول:** الحوكمة الإنتقالية وتعالج ما كان يسمى كيف نحكم الوطن، **ثانياً:** العدالة الإنتقالية التي تعالج قضايا الانتهاكات المتنوعة، الفساد وقضايا اهدار حقوق الانسان؛ **وثالثاً:** مؤسسات الحكم الإنتقالية. جاء ميثاق الفجر الجديد محاولة لمعالجة والاتفاق حول هذه القضايا التي طرحت على كافة الثورات المعاصرة، وادى عدم حلها لتعثر طويل. لقد تطور الفكر السوداني من ميثاق إلى الاخر ولكن العبرة في النهاية ان نستطيع ان نصل لاتفاق حقيقي وأن ننفذة.

نُرَجِعَ بلدنا

الحرية، العدالة والمساواه هي القيم الاساسية للاديان السماوية والوضعية، وتوجه البشرية منذ بداية الخلق. ارادت النظرية الشيوعية أن تحجر الحرية وتعطي شعوبها العدالة والمساواه، فاسقطتها الشعوب واحتفظت من تراثها بالعدالة الإجتماعية. تيار الدولة الدينية حجر المباديء والقيم جميعها وقدم تصوره الخاص بجماعة الإخوان، الحرية لهم لاغير، العدالة تمكين وطفيلية للجماعة اما المساواة فقد تحولت إلى طائفية ضيقة وعنصرية الجماعة واستعلاء مبالغ فيه.

التجربة الماثلة ارتنا بوضوح كاشف أن الشعب باكمله هو الحاكم وصاحب السلطة. لقد اسقطت التجربة الدعاوي حول عدم امكانية تحقيق ثورة مكتملة، بدون توفر المنظمات الجماهيرية، الاتحادات والابنية النقابية التي لاتحدث الثورات ولكن تساعد فيها، وحدثت الثورة خارج الاطر التقليدية ومرجعيات ثورة اكتوبر والانتفاضة. لقد قيدت هذه الاطروحات المعلبة تحركات الشباب واعتقلتها في غياهب إليأس، الخوف والنمطية حتى اشرعتها تمرد ومن خلفها الشعب المصري.

الوطنية السودانية ليست مجرد شعار مبهم لكنها ارتباط موضوعي، حمله اهل

السودان منذ قرون عديده، بنوا فيه المعابد، الاهرامات، الكنائس والقباب والمساجد. كان يحس فيه المواطن إنه مساهم في بنائه وإنه يمتلكه مع باقي المواطنين. منذ فرضت دولة الإخوان، اصبح دين الوطن إسلام الإخوان، والوطن مملوك بالكامل لدولة الحزب، والدولة جابي ليس لديه أي مسئوليات اجتماعية تجاه مواطنيه.

الرؤية السودانية: الكتاب الثاني

نحو إطار عام للرؤية

إلي اين نريد الذهاب وكيف؟

مقدمة

في كافة دول الثورات العربية -ومن ضمنها السودان- تواجدت قوتان متجاورتان، النخبة السياسية المعارضة والتي كانت بعد يأسها من الإصلاحات من داخل النظام، اقتنعت بأن حل الأزمة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية الشاملة يكمن في تغيير النظام كلياً. القوة الآخرى كانت معارضة، شملت أغلب الشعب، وهي ذات جذر إقتصادي وإجتماعي عبرت عن نفسها في النقد القاسي للنظام والعزوف عن المشاركة في النشاط السياسي والحركات الاحتجاجية.

أدى عدم قدرة النخبة السياسية المعارضة في تنظيم هذه الجماهير، أن فجر الشباب إنفجاراً شعبياً مدوياً لإسقاط النظام وعيبها الأساسي الذي ظهر جلياً في كافة الثورات، **أنها بلا قيادة سياسية**. أن الطاقة الشبابية والتي انتظمت في ملايين الافراد استطاعت أن تحول هذه الطاقة إلى فعل ايجابي وتسقط الأنظمة لكنها افتقدت الآليات والوسائل التي تحول بها هذه الطاقة إلى مجارٍ واقنيةٍ سياسيةٍ سلسةٍ. هذه الحلقة المفرغة كسرتها حركة تمرد المصرية.

يرينا علم الثورة أنّ "**الأزمة الثورية**" تحدُثُ عندما يصبح الحاكمون عاجزين عن الحكم، منقسمون في صراعات السلطة، ليس لديهم تصور او رؤية لبناء الوطن. والمحكومون يتصاعد سخطهم على الوضع العام، ليس لديهم قبول بالنظام، ولا يشاركون في أي انشطة للنظام ولا يصدقونها. تحتاج معادلة تغيير "**الازمة الثورية**" إلى "**اللحظة الثورية**"، إلى طرف ثالث - قيادة ميدانية - تقود الجماهير إليها.

هذه القيادة الميدانية، كما اثبتت الثورات العربية، هي فكرة يؤمن بها مجموعة من الشباب لديها قرار حتمية التغيير، الارادة والحركة الدائبة. إن القضية المركزية في هذا التحرك هو ايمانها بأهدافها، إستعدادها التام للتضحية، وحماسها. تواجه القيادة الميدانية عند بدء المسيرة عائقين: **أولهما**: سلبية الجماهير وعزوفها عن النزول للشارع **وثانيهما:** فاعلية سلاح القمع في مواجهة المعارضة.

لذا فهي تستهدف مهمتان: **المهمة الأولى** تثوير الجماهير، ودفعها للمقاومة والرباط

في الشارع، لإسقاط النظام وتحقيق الأهداف، **والمهمة الثانية** إفقاد سلاح القمع قيمته في مواجهة الحراك الشعبي، من خلال الحشد الجماهيري الهائل وابتكار وسائل مقاومة أدوات القمع المختلفة لشل فاعليتها. اثبتت التجارب أن القيادة الميدانية وحدها لاتكفي، لابد أن تترافق مع **القيادة، رؤية واضحة وخارطة للمستقبل**.

دولة الإنقاذ ضعيفة، مفككة ومنقسمة وغير قادرة على الحكم بالأسلوب الذي تعودت عليه (القمع الحكومي المكثف، تكسير كل أدوات وآليات العمل السياسي المدني المعارض بإستغلال إمكانات الدولة- الأمن، الإقتصاد، الإعلام، اختراق الأحزاب والمجتمع وغيرها). هذا إلى جانب الضائقة الإقتصادية الطاحنة وآثارها الإجتماعية المدمرة. هناك اتفاق من أغلب قطاعات الشعب السوداني على رفض النظام بشكل كامل، وكنت أرى أن الغائب الاساسي هو **القيادة الميدانية** التي تحول الأزمة إلى لحظة ثورية ومن ثم تنجز ثورتها.

في 30 سبتمبر 2013 عقد الرئيس البشير مؤتمراً صحفياً لإعلان ما اسمي رفع الدعم عن البترول. بدأ الرئيس بتقديم شرح مبسط للاسباب التي دعت الدولة لهذا القرار، ثم بدلاً من أن يواصل في لهجة معتذرة، لقرارات مريرة هي اخطاء نظامه، واصل في أكثر خطاب إستفزازي سمعه الشعب، من عليهم، ولامهم أنهم سبب المشكلة، أن دولتة طاهرة كماء الوضوء وأن الانفاق الامني والحكومة منضبطة وهكذا.

صعق الشعب من هذا وكان الخطاب قد بدأ ليلة الاثنين متأخراً وإنتهى في الساعة الاولى من الثلاثاء. كان السودان على موعد مع الشارع، فقد ابتدرت مدينة ودمدني المظاهرات الرافضة. ووجهت هذه التحركات بالعنف المفرط وسقط شهيد. أدخلت ودمدني في مسيرة التحركات، ظهور الطرف الثالث "**المندسين**" والذين هاجموا رموز السلطة من دور شرطة، دور المؤتمر الوطني، **بعض** طلمبات البنزين (ذات العلاقة بالامن او اطراف السلطة كما يقال)، تلفزيون الجزيرة، مراكز بسط الامن الشامل سيئة السمعة، واحيانا المحليات. سوف يكون هذا هو إتجاه كافة المظاهرات التي انتشرت في العاصمة.

انتشرت المظاهرات الصغيرة والكبيرة في كافة انحاء العاصمة، تبدأ بمجموعة صغيرة ثم تكبر، تواجهها قوات الشرطة بالبمبان، ثم فوراً تضرب في المليان

بالرصاص الحي. أستمرت هذه الحالة حوالي يومي الثلاثاء وصباح الاربعاء، بعدها تحولت اجهزة الامن (صباح الاربعاء تكونت من الشرطة، الامن المركزي، الامن، الجيش في بعض المواقع وافراد من حزب المؤتمر الوطني)، إلى العنف المفرط وفي حوالي الواحدة بعد ظهر الاربعاء قطعت خدمات الانترنت. وكما حدث في الثورات الاخرى - تونس، مصر وليبيا- فقد قامت مجموعات (غالباً تمولها الحكومة او هي من شماسة المدينة وهي بالالاف)، باحراق بعض المرافق العامة، ماكينات الدفع الإلي وغيرها، واندفع اركان النظام باتهامات غريبة جداً من مشردين إلى ارهابيين. اللافت أن هذه التحركات لم تطالب او تتعامل مع القرارات الاخيرة، لكنها رفعت فوراً شعار اسقاط النظام. تعددت سلوكيات المظاهرات من تحرير الشوارع من اجهزة الامن، إعلان مناطق كاملة محررة، تشييع الشهداء في مواكب شعبية..الخ. **المؤكد أن السودان لن يكون كما كان قبل 30 سبتمبر 2013.**

أعلنت قوى سياسية ونقابات ومنظمات حقوقية سودانية السبت 6 اكتوبر 2013 تشكيل "**تنسيقية قوى التغيير السودانية**"، وقال بيان تأسيسي إن الكيان الجديد يتكون من تحالف شباب الثورة السودانية، تحالف قوى الإجماع الوطني، بالإضافة إلى نقابات الأطباء ولجنة المعلمين، نقابة أساتذة جامعة الخرطوم، التحالف الديمقراطي للمحامين، نقابة أطباء الأسنان وتحالف منظمات المجتمع المدني. وضعت التنسيقية أهدافا عدة على رأسها: تنحي النظام فوراً، حل كل أجهزته التنفيذية والتشريعية، تكوين حكومة إنتقالية تضم كل أطياف الشعب السوداني تتولى إدارة البلاد لمرحلة إنتقالية مقبلة، تحقيق المحاسبة والقصاص لكل من شارك في جرائم القمع والتعذيب والقتل في حق أبناء الشعب السوداني، إيقاف الحرب الدائرة فوراً ووضع الأسس للسلام المستدام عبر عملية مصالحة وطنية شاملة تخاطب جذور الأزمة السودانية.

رفع 31 قيادياً إنقاذياً مذكرة لرئيس الجمهورية تدعوة إلى الاستجابة لمطالب الشارع، معلنة أن حزمة الإجراءات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة مؤخراً أحدثت آثاراً قاسية على المواطنين دون مبررات مقنعة، أن خطاب الحكومة عند تقديم حزمة الإجراءات كان مستفزاً للمواطن ولم تبد الحكومة الاكتراث اللائق لمشاعر المواطنين، ولم تسمح الحكومة للمواطنين بالتعبير السلمي عن آرائهم وفق ما يكفله لهم الدستور. طالبت المذكرة بوقف الإجراءات الاقتصادية فوراً، إسناد ملف

الإجراءات الاقتصادية لفريق اقتصادي مهني وطني، يمكن تطعيمه بعناصر من القوى السياسية المختلفة، وتكون مهمته الاتفاق على وصفة للمعالجات العاجلة للأزمة في غضون أسبوعين وغيرها. أطلقت المجموعة على نفسها مجموعة الاصلاح، وهي مواصله لإنشقاقات عديده تكررت من رفقاء طريق طالهم عسف الديكتاتور الجاثم، وهي في النهاية مثل غيرهم تهدف إلى إبعاد الطاقم الفاسد المستبد، غسل احوالهم ولو امكن الحفاظ على إستمرار حكم الإخوان.

من تواتر الاحداث في السودان، خاصة السنوات الاخيرة فإن أي تغيير سياسي في السودان لن تتجاوز سيناريوهاته عنوانين رئيسيين.

السيناريو الأول: أن تستفيق القيادة الحالية إلى عمق الازمة والانتقال من إنكار الفشل إلى القبول به، وطرح مشروع اصلاحي حقيقي على جماهير الشعب السوداني لإعادة السلام إلى الوطن، تفكيك دولة ألاستبداد، التمكين والإقصاء، التحول الديمقراطي والدخول في مرحلة إنتقالية للتمهيد لنظام تعددي، مدني وديمقراطي.

السيناريو الثاني وهو الاقرب احتمالاً، الانتقال من الأزمة الثورية إلى اللحظة الثورية، عبر مفجر يثير حفيظة الشعب السوداني وتتوفر له قيادة ميدانية مناسبة تدفع بجموع الشعب إلى الاصطفاف في الشوارع، الدعوة لإسقاط النظام وتَصُاعُدِ هذا إلى الوصول للحصار الكامل للسلطة وعجزها عن التصدي لهذه الثورة العارمة. ومن ثم الدخول في مرحلة إنتقالية للتمهيد لنظام تعددي، مدني وديمقراطي.

الإطار العام للرؤية

أتاح لي عملي في منظمة الصحة العالمية، قرابة العشر سنوات، اكتساب طريقة عمل المنظمات الدولية بشكل عام والتي تبدأ من تنفيذ مشروع نموذجي تحدد له مدخلاته، مخرجاته ووسائل متابعتها وتقييمها. ثم تتم الاستفادة من هذه التجربة، ويعاد تطبيق المشروع في بيئات مختلفة وعندما تتبلور المشاريع عن **"قصص نجاح"** في هذه المجتمعات، وبناء على تحدياتها، مسببات الفشل والنجاح تطور إلى **"إطار عام"** قابل للتطبيق في مجتمعات متنوعة ضمن السياق المعين. ويمكن تعريف الإطار العام في أكثر اشكالها بساطة بأنها **"مجموعة من الافتراضات المفاهيم، القيم، والممارسات التي تشكل في مجموعها وسيلة لعرض الواقع".**

هذا الكتاب يطمح أن يقدم الإتجاه **"نحو إطار عام للرؤية"**، يوضح حاجتنا لها، العناصر التي ربما نود النظر إليها حين نبدأ بذلك ولتوضيح كيف نصل هناك. هو ليس كتالوجاً جاهزاً للتطبيق، لكنه يحاول أن يلم بشكل شمولي وينظر في القضايا العاجلة التي تحتاج لمعالجات في اتجاه الرؤية، كما يورد مجموعة من تجارب الشعوب المعاصرة التي ستفيد من سوف يرسمون هذه الرؤية. كل دولة لها خصوصيات مما سوف ينعكس على كيفية معالجتها للقضايا العاجلة والإنتقالية المطروحة في ساحتها.

ينظر الكتاب في كيفية التحضير لرسم الرؤية، ممهداتها، آلياتها والتجارب الناجحة في الدول التي سبقتنا مثل الهند، ماليزيا، الصين، كوريا، جنوب إفريقيا، عمان، دبي، البرازيل واندونيسيا. كل دولة تناولناها لديها ميزة نسبية في تجربتها الناجحة يمكن أن تنير لنا الطريق، حسب وضعنا ونتائج تحليل الوضع الراهن للدولة.

□

الفصل الأول: الرؤية الإستراتيجية

قد تتعدد الإستراتيجيات في الدولة من الإستراتيجية العسكرية، السياسية والإقتصادية وغيرها. لكن مفهوم الرؤية الإستراتيجية يختلف عنها أنها محصلة توافق الإستراتيجيات، وهي الإستراتيجية التي تعني باستخدام كافة موارد الأمة لتحقق النجاح. هناك ثلاث مكونات مميزة يجب أخذها بعين الاعتبار عند الشروع في صياغة الرؤية الإستراتيجية وهي: **تحديد مجال النشاط الحالي، وتحديد التوجه الإستراتيجي المستقبلي، وتوصيل الرؤية بشكل واضح وجذاب للأطراف ذات الاهتمام**. ما يعنينا هنا ارتباط الرؤية والإستراتيجية في مفهومها الحديث، أن الرؤية الإستراتيجية هي محاولة الإجابة على السؤال: **إلى أين نحن ذاهبون وكيف؟.**

كانت أزمة الرؤية الإستراتيجية التي يعاني منها سودان ما بعد الاستقلال، واسطة عقدٍ للمقالات التي نشرها الدكتور جعفر محمد علي بخيت، لأن أعراضها الأولى تجلَّت في ضعف السلطة السياسية المركزية، ذلك الضعف الذي شخَّصه الكاتب بأنه بيت الداء ومفصل الإعياء والفشل. تم تشخَّيص أُسَّ "**القلقلة**" السياسية التي صاحبت استقلال السودان، انطلاقاً من فرضيَّة مؤداها أن هذه "**القلقلة**" متجذِّرة في ضمور السلطة المركزية، وعجزها عن جذب القوي القطاعية إلى مدارها الجامع والمنبسط للجميع، ثم تسخيرها لخدمة الصالح العام. إلا أن تعاظم هذا الضمور والعجز، من وجهة نظر الدكتور بخيت قاد إلى إضمحلال هيبة السلطة المركزية، وأفول شمسها المشعة الجاذبة، ثم تمحورها داخل النفوذ القطاعي الغالب، الذي أغلق نفسه وإنكفأ عليها داخل إطار مصالحه القطاعية الضيِّقة، التي لا ترقى إلى تطلعات الشارع العام[55].

خلص الدكتور بخيت إلى أن السودان الحر المستقل لا يمتلك عادات مرعية في شؤون الحكم والسياسة، وليست له أيديولوجية تتحكم في تسيِّر دفة أمور الناس الحياتية، ولم يحظ بزعامة قومية يدين لها الناس بالولاء المطلق، كزعامة سوكارنو في إندونيسيا

---

[55] **د. أحمد إبراهيم أبوشوك : السودان السلطة والتراث، مركز عبد الكريم ميرغنى، امدرمان، السودان، 2008**

وغاندي في الهند. لذا فإن هذا الواقع السياسي السوداني المترهّل وضع الأهلين بين سندان الديمقراطية الذي يختل فيه النظام الديواني وتفسد الحياة العامة، ومطرقة الدكتاتورية التي تتسلط في السلطة وتذهب بحريات العباد ومقدساتهم.

إن غياب الرؤية الإستراتيجية هو الذي أدي إلى عجز الحكومات السودانية المتتالية - سواء كانت مدنية أو عسكرية- من وضع دستور دائم. وتعني مرجعية الدستور في هذا المضمار الاستقرار السياسي القائم على التسامح الوطني وسماع الرأي والرأي الآخر عبر مؤسسات ديمقراطية راشدة، وتعني تطوير قدرات القوى القطاعية في تحقيق كسبها الجماهيري المشروع وتوجيه ذلك الكسب في خدمة الصالح العام، وتعني تحقيق التنمية المتوازنة بين المركز والتخوم (أو ما يعرف بالهامش).

وكجزء اخر من غياب الرؤية الإستراتيجية جاء تدهور الخدمة المدنية، في أن العقلية الإستراتيجية في السودان لم تدرك قيمة الخط الفاصل بين شاغلي المناصب الوزارية وسدنة الخدمة المدنية العامة، ذلك الخط الذي يضع على عاتق قادة التوجهات القطاعية مسئولية صياغة السياسة العامة وتحديد مسارات الرؤى الإستراتيجية، ويلزم في الوقت نفسه شاغلي الوظائف التنفيذية ذات البُعد الإداري والفني أن يقوموا بترجمة هذه السياسة على صعيد الواقع، وفق أجندة تخدم مصلحة الشارع العام والرؤية الإستراتيجية التي توافق عليها الناس.

التأصيل والتحديث

هناك علاقة وثيقة بين التأصيل والتحديث في نظرتنا إلى دور الدين في حياتنا، علاقته بالدولة والسياسة وتأثيراتها المتوقعة في صياغة الرؤية السودانية. لم ولن يتمكن مجتمع أن يصوغ رؤية توافقية إذا لم يصل لتوافق اكبر في دور العقيدة في حياتهم، تصوراتها، احكامها وعلاقاتها بنظام حكمهم. هذا الموضوع ليس عابراً في حياتنا او جديداً فقد ثارت حوله الأسئلة منذ الممالك النوبية، المسيحية وعند احتكاك العرب بالسكان، كما إنها كانت جزءاً من الحراك السياسي منذ سقيفة بني ساعده والصراع حولها منذ الاستقلال.

تعرف احكام الشريعة الإسلامية **"بأنها الأحكام قطعية الثبوت.. قطعية الدلالة من الشريعة"**، وبالتالي فهي تفسر بانها ثابتة بتغير الزمان والمكان. هناك خلاف أساسي

بين المحثين ودعاة الاسلام السياسي، هذا الخلاف ليس على مبادئ الشريعة، والتي تشترك فيها كثير من القوانين الوضعيّة مع الشريعة الإسلاميّة، لكن الخلاف يأتي في الأحكام.

انطلق المجددون المعاصرون تأييداً لرأيهم في تغير الأحكام الثابتة بالنص تبعاً لتغير المصالح بتغير الزمان، محاولين حسب فهمهم الجديد الحذف، الاضافة، التعديل أو التغيير تبعاً لتغير الأحوال. وفي الممارسة العملية فقد استندوا أساساً إلى فهم اجتهادات سيدنا عمر بن الخطاب (رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، اجتهادات الإمام محمد بن إدريس الشافعي ومقاصد الشريعة للإمام الشاطبي.

يرى المجددون المعاصرون أن سيدنا عمر بن الخطاب (رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كان له اجتهادات في قضايا بها نصوص، وهي في **"المسائل المبنية على الأدلة الشرعية الصحيحة".** أحد أهم مسائل اجتهاد سيدنا عمر (رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قطع العطاء الذي جعله القرآن الكريم للمؤلفة قلوبهم تبعاً لتغير المصلحة بتغير الأزمان على الرغم من أن النص القرآني لايزال ثابتاً[56]. كذلك اجتهاد سيدنا عمر (رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عام المجاعة (الرمادة) في وقف تنفيذ حد السرقة على السارقين وهو قطع اليد، وفي هذا تغيير لحكم السرقة الثابت بنص القرآن عملاً بتغير الظروف التي أحاطت بالسرقة.

استند المجددون المعاصرون على القيمة الضخمة لتراث الإمام الشافعي، أن الإمام الشافعي كان يفتي في العراق بفتاوي، ولما ذهب إلى مصر أصبح يفتي بخلاف ذلك لاختلاف البيئة بين مصر والعراق وبالتالي أصبحت له فتاوي تناسب أهل العراق وفتاوي تناسب أهل مصر. ويرى اخرون أسبابُ تغييرِ الإمام لبعضِ اجتهاداتِه من مراجعتُهُ لأصوله في الاستنباط، وإعادتُهُ لتصنيفِ كتابه (**الرسالة**) في أصول الفقه، مما أدى إلى اختلاف اجتهاده في الفروع، مراجعتُهُ لاجتهاداته في الفروعِ والنَّظَرُ فيها، وإعادتُهُ الاجتهادَ بناءً على قياسٍ أرجحَ، ودليلٍ أقوي، شأنُ من يتحرَّى الحقَّ ويرى رأيه صواباً مُحتَمِلاً للخطأ. عندما سئل الإمام الشافعي عن ذلك أجاب: **"لقد تغير الزمان، وتغير المكان، وتغيرت أحوال الناس، كما تغير علم الشافعي، فازداد**

---

[56] **فضيلة الدكتور محمد راتب النابلسي: السيرة - سيرة الخلفاء الرشدين - سيدنا عمر بن الخطاب: سعة إدراكه وبعد نظره وصدق فراسته، بتاريخ: 1994-02-**
http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=1318&id=114&sid=658&ssid=674&sssid=78828

علماً وخبرة"[57].

وضع الإمام الشاطبي اسس نظرية المقاصد **"اتفقت الأمة، بل سائر الملل، على أن الشريعة الإسلامية وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، هي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري".** ويرى أن الْمَوْلَى عز وجل، ولتعظيم مكانة هذه الكليات الخمس في الشريعة فقد ضمنت الشريعة تذليل الصعاب أمام مهمة الحفاظ عليها، فأتيحت الرخص بعد الرخص، لكي يرفع عن الناس الحرج، ويضمن أن تدوم **"مقاصد الشريعة"** وألا تتبدل مهما تبدلت الأزمان والأحوال.

فقد حفظ الله **إقامة الصلاة** بإتاحة الرُخَص في الطهارة والوضوء، وتيسيرها بالتيمم في حالة عدم وجود ماء طاهر، أباح صلاة القصر، رفع القضاء في حالة الإغماء، أتاح الصلاة قاعداً وعلى جنب، كما أتاح **الإفطار في رمضان** في السفر والمرض، كما **حفظ النفس** بتحليل ما تم تحريمه في حالة الاضطرار، كتحليل أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب المحرمات في حالة العطش الشديد، كما أحل الزواج بدون تسمية الصداق تيسيراً، **لحفظ النسل،** كما أباح الطلاق والخلع، **وفي المال** حلل الاقتراض الحسن، والتمتع بالطيبات من الحلال، تبشيع الإسراف والتبذير، وبالنسبة **للعقل** فقد رفع الحرج عن المكره والمضطر إذا انتابه مرض أو عطش أو جوع. وقد لخص الإمام الشاطبي مجمل نظرية المقاصد الكلية للشريعة في قولتة الماثورة **"حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله"**[58].

الحداثة

تطور سؤال الاصالة والحداثة عبر العصور من الملك الآله في الممالك النوبية القديمة، إلى الملوك القساوسة في النوبة المسيحية، إلى حدوث انفصال قاطع بين مكوك وسلاطين السودان والسلطة الدينية من رجال الدين أو الشيوخ. عرض الاستاذ عبد الرحيم ابو الغيث في أول دراسة من نوعها منشورة عن تطور الفقه الإسلامي في السودان، كيفية تداخل الفقهاء والمتصوفة في حكم السكان، وتَكَوُّنَ أنظمة الحكم من

---

[57] **د.عبد الرحمن عباد: الخلافات بين المذاهب الإسلامية،**
http://www.passia.org/meetings/rsunit/Islamic-Schools-Jurisprudence.htm

[58] **وائل السمرى: الامام الشاطبى**،**/www1.youm7.com/News.asp?NewsID=747647**

تداخل شديد بين الشرع، العادات والاعراف المحلية، مثل إعتماد سلطنة الفور على الشرع الإسلامي وقانون دالي وهي قوانين عرفية منذ القرن الخامس عشر[59].

كانت السلطنات السودانية أول تدشين للدولة المدنية التي كانت الشريعة الإسلامية فيها جزءاً من قوانينها، لكن لم تكن وحدها فقد طوع السودانيون شريعتهم لما توارثوه من تقاليد وأعراف وخبرات. وغير الاحوال الشخصية التي كانت تراعى بدقة، فقد تكيفت الساحة مع ثوابت الشريعة ومتغير العصور، كما اوضح مولانا حسين سيد أحمد المفتي في كتابه إن الشريعة البيضاء وهي نوع من النزاعات يتم الحكم فيها بالغرامة في حالات الزنى وغيرها[60].

عند الاستقلال 1956 برز مشروعان واضحان: **الأول مشروع التيار الرئيسي** وتسانده مجموعة صغيرة آنذاك من تيار الدولة الدينية، وهو الذي يستند إلى الليبرالية السياسية والحرية الإقتصادية وفي ملامح كثيرة استمراراً لطريق التنمية الإستعمارية، **والثاني: المشروع الاشتراكي** الذي استند إلى اليسار بكافة اطرافه بما فيها القومي العربي ايام الناصرية واطراف من الليبرالين.

عندما نال السودان استقلاله عام 1956 لم يكن في مفكرة النخبة التي خلفت المستعمر أي رؤية إستراتيجية بديلة، بل واصلت في طريق رأسمالية ما بعد المستعمر سواء في الديمقراطية الأولى، الحكم العسكري الأول والديمقراطية الثانية. ولأن الامور كلها كانت تحت السيطرة فلم تكن بحاجة لاستدعاء أي متغيرات أخرى. تنبه عبد الخالق محجوب مبكراً إلى ضرورة التعامل مع هذه الإشكالية الكامنة، لكن ظل هذا التنبه اغلبه نظرياً وسوف يشحذ سيوفه عند الاضطرار بعد حل الحزب الشيوعي. وجاء كذلك تنبه مبكر من الإمام الصديق المهدي في خطابه البرنامجي في الاحتفال بعيد الهجرة 1961 بعد تكوين الجبهة الوطنية ضد الحكم العسكري الأول **"قيام حكم ديمقراطي منبثق من مبادئ الاسلام والواقع السوداني مستمد من تجارب الماضي"**.

هذا التعايش بين القوانين الوضعية المدنية وقوانين الأحوال الشخصية استمر لقرابة نصف القرن وكانت نهايته منتظرة في منعرج اللوى. لكن التغييرات الكبري بعد أكتوبر هي التي فعلت. فقد برز إلى السطح برنامج العدالة الإجتماعية بقوة وفعالية

---

[59] الاستاذ عبد الرحيم ابراهيم ابو الغيث: تاريخ الفقة الاسلامى فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم ، السودان، 2011

[60] حسين سيد احمد المفتى: تطور السلطة القضائية فى السودان ، الخرطوم 1959

واصبح برنامجاً وبديلاً حقيقياً له أنصار ومنظمات وتنظيمات. لم تكن تاثيرات ثورة أكتوبر وحدها، لكن المناخ العام والذي بلغت فيه الاتجاهات الاشتراكية عالمياً أوجها. وقد أدى هذا إلى تبني مختلف القوى الدستور الإسلامي لأسباب مختلفة[61].

أولاً: برزت بعد اكتوبر قوى جهوية عديدة تتبني مطالب على علاقة بالعدالة الإجتماعية وإن لم تكن يسارية من جبهة نهضة دارفور، إعادة تنشيط مؤتمر البجه، جبال النوبه، الفونج وغيرها، والتي كانت تهز مواقع الاحزاب الطائفية وتطرح أجندة جديدة.

ثانياً: اكتساب الحركة النقابية لنفوذ واسع إثر دورها الحاسم في إنجاح ثورة اكتوبر وكان قادة اكبر منظمات السودان النقابية من اتحاد العمال واتحاد المزارعين من الحزب الشيوعي، وبقية المهنيين من اليسار. ووضح من انتخابات الخريجين أن اليسار كاتجاه غالب على الشريحة المتعلمة في السودان.

ثالثاً: أثر هذا الاتجاه العام على مجمل الحركة السياسية والذي ظهر في تبني حزب الشعب (حزب الطائفة الختمية) للاشتراكية العربية، بروز تيار يسار الوسط في الحزب الاتحادي، طرح الإمام الصادق لشعار السندكالية الوثيق الصلة بالحركة الفابيه وغيرها

القوى التي كانت تريد السير في نفس رأسمالية ما بعد المستعمر، شهرت فكرة الدستور الإسلامي والتي عنت ببساطة إخراج برنامج العدالة الإجتماعية من الساحة السياسية. وهكذا فقد بدأت بحل الحزب الشيوعي ومحاولة نفيه من الوجود. هكذا تم التحالف بين الإمام الصادق المهدي والدكتور الترابي لتبني شعار الدستور الاسلامي في الديمقراطية الثانية، فاتحة الطريق لهذا الدرب المؤلم الذي سار فيه السودان.

بعد فشل الهجوم من الخارج 1976 وطرح المصالحة الوطنية نظر قادة الإخوان إليها باعتبارها خطوة في اتجاه تحقيق هدفهم الاستراتيجي، المتمثل في إحتلال موقع أساسي في الحياة السياسية السودانية، إن لم يكن أهم مواقعها. وصاغت إستراتيجية الاختراق الداخلي **"إن جوهر إستراتيجية الإخوان خلال أعوام النميري يمكن وصفه**

---

[61] الوثيقة رقم 12: جهاد في سبيل الديمقراطية: مطلب الامة: اشرف على اعداده الصادق المهدي، موقع حزب الامة القومى

بأنه سباق مع الزمن لتحويل الحركة إلى قوة سياسية رئيسية قبل انهيار نظام النميري. وقد حاول الإخوان الإبقاء على النميري حتى يكونوا قادرين على وراثته، أو يكونوا ـ على الأقل- قوة رئيسية مشاركة في النظام الذي سيرثه"[62].

وكانت إستراتيجيتهم تشمل أموراً عدة منها: تقوية نفوذهم في الحركة الطلابية، إختراق الجيش، النقابات، القضاء، بناء مؤسسات مالية وإقتصادية إسلامية. حدث تحول ضخم في تنظيم الإخوان في سنوات المصالحة فقد نجحت في الاستفادة من هذه الفترة إلى الحد الأقصى وجنت مكاسب إستراتيجية:

أولاً: النمو والامتداد السريع بفضل حرية العمل التي كسبتها من المصالحة. وتعددت واجهات العمل الإسلامي، مثل: "**منظمة الدعوة الإسلامية**" "**جماعة الفكر والثقافة الإسلامية**" "**جمعية الإصلاح والمواساة**" "**الوكالة الإسلامية الإفريقية للإغاثة**" "**جمعية رائدات النهضة**" ...إلخ،

ثانياً: اتسعت دائرة العلاقات العامة الداخلية والخارجية التي كانت الحركة في حاجة إليها،

ثالثاً: اكتسبت بعض الخبرة بأمور الدولة،

رابعاً: إختراق أجهزة الجيش والأمن، التعرف على بنية الجيش الداخلية، توزيع بعض العناصر في مواقع مختلفة واستمالة بعض القيادات باستخدام أساليب متنوعة،

خامساً: اما أخطرها فقد كان بناء قاعدة مالية قوية عبر المؤسسات المالية والإقتصادية التي سمح النميري بإقامتها ضمن برنامج تطبيق الشريعة.

الحداثة والمحدثين

عندما أتناول التأصيل والتحديث فإن هذا ارتبط أن السودان الواقع على تخوم العالم العربي والإسلامي بعيد نوعاً ما عن التأثير في المجري الثقافي العام على هذه المنطقة وذلك لأسباب عديدة منها أن السودانيين ظلوا لفترات طويلة شفاهيين لا يقربون الكتابة

---

[62] الدكتور/ حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان -التطور .. الكسب .. المنهج، 1990

الا أماني، سوي الكتابة في الصحف، المؤلفات الدارجة التي تميل إلى المحلية والقصر ومداولة القضايا الحركية اليومية، وإنهم لم ينطلقوا من تأسيس نظري، والأخيرة كانت ثالثة الأثافي في إضعاف الأثر على الغير لأنها بدلاً من أن تستن الحوار مدخلاً، جعلت من العنف والإقصاء مصيراً مع وصول فصيل تيار الدولة الدينية للحكم في السودان. ورغم أنها أصبحت قبلة أنظار التيارات الإسلامية من العالم العربي والإسلامي، لم تترك التجربة سوي المردود السلبي، سواء لدى التيارات الدينية المحافظة والتنصل من تيارات الدولة الدينية من ركود التجربة وخوائها، خاصة بعد مفاصلة زعيمها ورائد التجديد فيها.

اربعة كان لهم اسهامات في قضايا التأصيل والتحديث: **الاستاذ طه ابراهيم، الإمام الصادق المهدي، الدكتور حسن الترابي** والمغفور له **محمود محمد طه**. ويمكن ملاحظة أن اربعتهم كانوا خريجي مؤسسات تعليمية حديثة، وجاء انخراطهم في التنظير الفقهي والحداثي من واقع الانخراط في العامل السياسي وليس الدعوي.

رغم إنطلاق الإمام الصادق المهدي والدكتور الترابي للتجديد من داخل المنظومة السنية المعتمدة، إلا أن الفرق أن الإمام يسعي للتوفيق بين الدين والعصر وديمقراطيته وحقوقه، السياسة والطائفية، اما الدكتور الترابي فسعى للتوفيق بين الدين والعصر من اجل توسيع مجال عمل حركته منذ السبعينات، ومن بعدها لمحاولة فك الخناق عن المأزق السياسي والأخلاقي الذي يجد أن حركته الإسلامية ادخلته فيه. الاثنان لم يجدا صعوبة في الإنطلاق من داخل الفقه والدخول مباشرة إلى إعمال الإنتقال من الاجتهاد المقيد بظاهر النص إلى الاجتهاد الأوسع بالرأي لإنهما جاءا اساساً من محيط صوفي.

أما محمود محمد طه فيقدم نظرية خارج الإطار الفقهي المعتمد، بينما الاستاذ طه ابراهيم يقدم معانٍ جديدة للقراءة القديمة. ونلاحظ أن الإمام الصادق المهدي، المغفور له محمود محمد طه والاستاذ طه ابراهيم استعملا مسألة النسخ. الإمام الصادق المهدي انطلاقاً من أن **المحكم ما هو محقق لمصالح العباد في الزمن الحالي**، محمود محمد طه استعمل النسخ **لإبطال العمل بما سماها الفروع**، والتي اعتبرها المرتبطة بالسور المدنية، والإنتقال إلى ما اعتبره الأصول أو المباديء الكلية في السور المكية. الاستاذ طه ابراهيم **ربط بين نظرية التكاليف والوسع** واعتماد النسخ لوضع تكاليف جديدة على ضوء الوسع الموجود في الزمن المعين.

الاستاذ طه ابراهيم: التكليف والوسع

في كتابة "**مساهمة في حل أزمة العقل العربي المسلم**"، الذي يستند إلى معرفة وافرة بالتراث الإسلامي استطاع تقديم مساهمة جديدة من مواقع الاستنارة. بدأ الكتاب بمعالجة اللغة العربية وتطورها، والعلاقة بين منطق اللغة ومنطق الفكر واستغرق هذا حوالي ثلث الكتاب. فما الذي يحدد قوانين اللغة: **إنها تتم بالنقل، وإنها نقل متواتر وعليه إجماع، وعند تحقق هذه الشروط تصبح اللغة صالحة لكل زمان ومكان**. يقوم الكاتب بسياحة طويلة في تأريخ تطور اللغة ويرى أن أصول وقواعد علم أصول الفقه قد اخذت كافة قوانينها من حقل اللغة. يقدم الكاتب مدخلين لقراءة قواعد المنطق القرآني يراها متسقة مع الفكر والمعرفة[63].

تقوم الفرضية الأساسية للمؤلف على أن كل الأوامر والنواهي الصادرة من الخالق لعباده محدودة بالوسع، أو الطاقة التي يستطيع بها الانسان أو الجماعة أن تنفذ التكاليف. كما جاء في سورة الأنعام **وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا"**، وفي سورة الأعراف **"وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"**، وفي سورة المؤمنون **"وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ"** وفي سورة الطلاق **"لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ مَآ آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً"**.

بينما ينطلق **الفقه الأصولي** من أن **الأصل هو التكليف**، تنطلق **رؤية الكاتب** من أن **وجود الوسع هو أصل التكليف**، وأن القرآن يقر بأن الوسع يتغير وأنه يجب تغيير التكليف أو اسقاطه وفق قامة الوسع الجديد (مثل أن الأنسان غير مكلف بأداء الزكاة إذا لم يملك نصابها). الإشكالية الأساسية التي يناقشها الكاتب في النسخ هو أنه مستمر بعد انقطاع الوحي، ويراها من اعظم الادوات التي وفرها القرآن لمعالجة أي نقص في فهمنا او تطبيقنا لمعاملاتنا. أيضاً ناقش الكاتب كيفية التعرف على وقوع النسخ ويرى أنة توجد قضايا دلل الواقع بدحضها، عدم جدواها أو قضايا تحتاج لإعادة الاختبار على الواقع وتغير الوسع. أما المنوط به وضع التكاليف البديلة فيرى أن الديمقراطية الحديثة توفر لنا القنوات الملائمة للتشريع.

---

63 63 طه ابراهيم: مساهمة فى حل ازمة العقل العربى المسلم: اصول بديلة للفقة والفكر، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2002

ربما، وبدون أن يكون هذا قصدهم، حملت رياح توقيعات تمرد كافة القضايا التي مزقت كيان الشعوب في المنطقة إلى الميادين وفي قبضة الجماهير العريضة: من اطروحات الاسلام السياسي اليمينية، الاقصاء الشامل والممنهج لكافة القوى والتيارات الإجتماعية وخطل إدعاءاتها في فرض دين الجماعة وفشل رؤيتها المدوي.

طرحت الاحداث في الميادين قضية الإصلاح الديني والسياسي إلى الصدارة، وذلك بإنتزاع الإسلام من أيدي الجماعات التي جيرت الإسلام لصالحها، والتي حاولت فرض تصورها الخاص على كافة المسلمين والمواطنين. من بين ضباب سنوات الصراع الدامي لفرض هذا التصور الذي كاد أن يودي بقيم، اخلاق ومباديء المجتمعات الاسلامية، ظهر جلياً الفهم العصري والمتطور لمفاهيم المواطنة، الدين والاخلاق.

لم تخضع مفاهيم الاسلام السياسي – بكافة تكويناته- للمراجعة والاصلاح في قاعات الحواراوالتلفزيونات، ولكن دارت المعركة في ميادين مصر، والتي خرجت من عباءة تنظيمها كافة المتطرفين والتكفيرين. حسمتها الشعوب في الميادين من واقع الممارسة العملية وتجاربها المريرة مع هذه التيارات. وسوف تُتُرجَمَ هذه المفاهيم إلى واقع القوانين، مدونات السلوك المجتمعي، المناهج الدراسية و كتابات المفكرين والمثقفين. إن العالم الإسلامي يضع اقدامه على عتبة الاصلاح الديني المطلوب، واستكمال مسيرة الرواد كجزء اساسي من الإصلاح السياسي، الإقتصادي والإجتماعي.

مسيرة الثورة التونسية كانت مختلفة فبعد أكثر من عامين للوصول إلى جو توافقي، طوت تونس صفحة المسار التأسيسي بختم دستورها الجديد، حين صوت 92 في المائة من النواب على المشروع. قال رئيس الكتلة الديمقراطية المعارضة، محمد الحامدي "**إن هذا الدستور سيوفي ضحايا الديكتاتورية حقهم. أنّ الأجواء التي طغت على المجلس لإنجاح المسار الدستوري قد تكون أهمّ من الدستور في حدّ ذاته**". وقال عضو المجلس التأسيسي عن الكتلة الديمقراطية المعارضة، سمير الطيب، "**عشنا لحظات يأس وفكرنا بجدية في حلّ المجلس لكنّنا تغلّبنا في النهاية على**

خلافاتنا"[64].

الاصلاح الديني

إرتبط تأريخ الصراع الديني في العالم العربي والإسلامي بين مفهومين. **الاول** ربط بين الشريعة الإسلامية والاحكام وتبنتة تيارات الدولة الدينية، ويوجز الشيخ حسن الترابي في كتابة الهام هذا المفهوم: **"القضية الأساسية التي حملتها الدعوة في هذه المرحلة فهي قضية الدستور الإسلامي، وبالطبع لم تكن تلك حملةً دستورية قانونية، بل حملةَ اتصالٍ بالشعب وتذكيرٍ بالنظام الإسلامي وبث للفكر الإسلامي الذي كان متاحاً"[65].** المفهوم الذي وضح جلياً بعد التجربة البيئسة لتيار الدولة الدينية أن الحملة انحصرت في الجانب الدستوري القانوني فقط وأغلبها الجانب العقابي. **المفهوم الثاني** كان مفهوم التيار الرئيسى الليبرالي واليساري وتتمحور حول مبدأ فصل الدين عن السياسة والتركيز على المبادىء والاخلاقيات، وأن تراوحت المواقف بعداً وقرباً من برزخ تيار الدولة الدينية على مر السنوات والظروف.

اهم معالم الدستور المصري الذي اجيز فى 14 يناير 2014 وضعه الشعب مصدراً للسلطات: "**السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر السلطات؛ وذلك على النحو المبين فى الدستور**". وأشار الدستور المصري حول الشريعة الإسلامية: "**الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع**". وإن المرجع في تفسيرها هو ما تضمنته مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا في ذلك الشأن.

كانت المحكمة الدستورية العليا في مصر قد عرفت مبادئ الشريعة الإسلامية، الحكم الصادر بجلسة 2004/12/19- القضية رقم 1129 لسنة1921 قضائية دستورية بأنها: "**المبادئ قطعية الثبوت والدلالة "القطعية في ثبوتها ودلالتها، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها التي يكون الاجتهاد فيها ممتنعاً لأنها تميل من الشريعة الإسلامية مبادئها الكلية وأصولها الثابتة التي لا تحتمل تأويلاً أو تبديلاً... أما الأحكام الظنية غير المقطوع بثبوتها أو دلالتها أو هما معا فتنحصر دائرة الاجتهاد فيها، وهي**

---

[64] **تونس تطوي عامين من أزمة الدستور:** **http://www.skynewsarabia.com**

[65] **الشيخ حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان: التطور .. الكسب .. المنهج**

بطبيعتها متطورة تتغير بتغير الزمان والمكان، لضمان مرونتها وحيويتها، ولمواجهة النوازل على اختلافها، تنظيما لشؤون العباد بما يكفل مصالحها المعتبرة شرعاً، بما تقوم عليه المقاصد العامة للشريعة من الحفاظ على الدين والنفس والعقل"

وحول ممارسة الحقوق الدينية جاء فى **المادة** (43): "**حرية الاعتقاد مصونة. وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للأديان السماوية؛ وذلك على النحو الذى ينظمه القانون**". وجاء النظام السياسي في الدستور المصري على أسس واضحة: "**يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التى تسوى بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته؛ وذلك كله على النحو المبين فى الدستور". "ولا يجوز قيام حزب سياسي على أساس التفرقة بين المواطنين، بسبب الجنس أو الأصل أو الدين"**

تناول الدستور المصري مسألة الحريات**: "حرية المواطن فى كل جوانب حياته فكراً وإبداعاً ورأياً وسكناً وأملاكاً وحلاً وترحالاً ". "حرية الإبداع بأشكاله المختلفة حق لكل مواطن. حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة... والرقابة على ما تنشره وسائل الإعلام محظورة، ويجوز استثناء أن تفرض عليها رقابة محددة فى زمن الحرب أو التعبئة العامة**[66]**.**

جاء التصديق على الدستور التونسي بعد اكثر من ثلاث سنوات من الثورة يوم 24 يناير، 2014 وباغلبية ساحقة من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخبين[67]. وقد تناول كارم محمود هذه العملية: "**هذه المكتسبات وغيرها بشأن الدولة المدنية ما كان لها أن تجد ترجمة في الدستور الجديد لولا تطور التيار الرئيسي في الحركة الإسلامية بتونس (النهضة). وكذا لولا يقظة القوي الليبرالية واليسارية التي وقفت بالحوار والنضال السياسي لا بالتحريض الإقصائي....وفي المحصلة والختام توافق التونسيون أو معظمهم علي طريق وعلي دستور، وعلي إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في ظل حكومة محايدة محل قبول من الفرقاء**".

---

66 **الدستور المصرى 2014**، **http://moraselon.net**

67 **الدستور التونسي 2014** **http://jblo9.blogspot.com/2012/08/blog-post_8.html#ixzz2rsFexogN**

واشارت ديباجة الدستور التونسي أن الدستور جاء: **"تأسيساً على ثوابت الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال... ومن اجل بناء نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي تكون فيه الدولة مدنية تقوم على المؤسسات وتتحقق فيها السلطة للشعب على اساس التداول السلمي على الحكم ومبدا الفصل بين السلط والتوازن بينها ويكون فيه حق التنظم القائم على التعددية والحياد الاداري والحوكمة الرشيدة والانتخابات الحرة هي أساس التدافع السياسي ويقوم فيه الحكم على احترام حقوق الانسان وعلوية القانون واستقلالية القضاء والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات وبين كل الفئات والجهات".**

وجعل الدستور التونسي: **"الشعب هو مصدر السلطات، يمارسها عبر ممثليه المنتخبين انتخاباً حراً، وعبر الاستفتاء "**، وحول علاقة الدين بالدولة اشار الدستور التونسي: **" تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الاسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"**، وأن **"الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياد دور العبادة عن الدعاية الحزبية"**[68].

الاصلاح الديني في السودان

إن الاصلاح الديني مطروح بشدة على الساحة، خاصة بعد التجربة القاسية مع تيار الدولة الدينية. لا يستطيع الجيل المؤسس عادة أن ينجز مراجعات حقيقية، وتغير استراتيجي شامل. حاولها عبد الخالق محجوب في التحول لحزب اشتراكي ولم ينجح، محمد إبراهيم نقد في تحويل الحزب العقائدي إلى حزب جماهيري في السبعينات والثمانينات وتمت محاصرته.

هذا الموقف يواجهه بشكل اقسي واعنف تيار الدولة الدينية، فرع الترابي في التحول من أحلام الإمبراطورية الإسلامية إلى تقديم نموذج عصري مدني حديث يرجعهم إلى الساحة. وقد اشار الاستاذ المحبوب عبد السلام لهذا في معرض نقدة لمواقف المؤتمر الشعبي **"الاعراف السياسية المعاصرة تؤكد أن من اقترف خطأ كبيراً في السياسة**

---

[68] **كارم محمود: دروس الدستور التونسي: http://www.ahram.org.eg**

ويعترف به يعمد رأساً إلى الاعتذار والاعتزال". اما عن عجز الجيل المؤسس فقد عبر عنه المحبوب بوضوح قاسي "**الترابي مسؤول عن تأخير الاصلاح في الشعبي"**[69].

إذا كانت المراجعات ليست مطلوبة من دعاة الدولة الدينية، لأنها لن تشكل التيار الرئيسي في سودان المستقبل، إلا إذا ارادوا الاندماج وخضعوا لما عبر عنة المحبوب" **لو تأسس على النقد والمراجعة وتجدد في ضوء معاني الاسلام الجوهرية وفي ادوار العصر"**، فأنها فرض عين على أحزابنا الطائفية، التي تتفاوت في استعمالها الدين في الساحة السياسية عند اللزوم. ربما يستطيع شباب الأحزاب والتنظيمات القيام بهذا الدور.

ناقش د. سيد القمني هذه القضية كجزءٍ من اسباب تخلف المسلمين. ويرى أن أول واخر مؤتمر سياسي عقدة المسلمون حول الخلافة، كان اجتماع سقيفة بن ساعدة. يبدأ القمني من حقيقة اساسية إن المشكلة ليست في الإسلام ولا في أي دين. لكنها في كيفية إستثمار هذا الدين، فهناك من استثمره في التقدم، ومن يستثمره في التخلف. التحالف الطويل بين السلطة والفقهاء في مشهد ما بعد سقيفة بن ساعدة قاد إلى افكار التكفير والتأثيم لكل المعارضين السياسيين**.** ويطرح القمني مخرجين للخروج من دائرة التخلف:

الأول: الاعتراف للناس بصدق الإيمان، وسحب كل التكفيرات والتأثيم للمسلمين سواء من فقهاء السلطة او الاسلام السياسي بكافة اطرافه. اننا نعيد، تأريخياً، مواصلة مشهد سقيفة بني ساعدة وإعادة الاعتبار أن السلطة جزء من الساحة السياسية وليست الساحة الدينية. إن لهذا الموقف سنداً من سيدنا علي بن أبي طالب (رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُ)، أنه لم يهاجم أحداً ممن خرجوا عليه، او يوصمه بالكفر والاثم، بل اعتبرهم معارضة سياسية او في الحد الأقصي "**بغاة**" لها رأي اخر. وعندما خاطب الخوارج سار في نفس الطريق **" كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم ألا تسفكوا دماً حراماً، ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا أحداً! فإن فعلتم نفذت إليكم بالحرب! "** وهكذا فالبقاء على رأي مخالف لرأي الحاكم، أمر لا جناح عليه، ما دام قد التزم حدود التعبير السلمي.

ثانياً: الاعتراف أن تخلفنا هو في الجانب العلمي المعرفي الحضاري، وهو مجال

---

[69] الأحزاب والإصلاح..صورة من قريب (1) المؤتمر الشعبي...التغيير...الفريضة الغائبة: الرأي العام، الاحد 19 يناير 2014

الفلاسفة وعلماء الاجتماع والتأريخ والرياضيات والفيزياء والكيمياء، وهذه علوم خارج نطاق الدين ولا يفهمها رجاله. ويضيف القمني**"فبالإسلام نفسه تقدمت دول أخرى في شرقي آسيا".**

الاحزاب في العملية الديمقراطية

لم يتم التعرض للاحزاب ودورها في الدستور المؤقت للسودان لسنة 1956، او الدستور المؤقت لسنة 1964 بتاتاً. وكان هذا لأن الاحزاب آنذاك كانت لحدما تفصل بين العمل الطائفي والعمل الحزبي. جاءت اول إشارة لتعدد الأحزاب في دستور السودان الانتقالي لسنة 1985 **"يقوم النظام السياسي على حرية تكوين الأحزاب السياسية ويحمي القانون الأحزاب الملتزمة بالمثل والوسائل الديمقراطية الواردة في هذا الدستور** ". جاء هذا رغم ان رئيسي الحزب الاتحادي والامة كانا في نفس الوقت زعماء الطائفة.

تم التطرق إلى علاقة الاحزاب والمنظمات الدعوية الدينية لأول مرة في تاريخ السودانيين في مؤتمر القضايا المصيرية، يونيو 1995. تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الأساسية: الحرب والسلام، حق تقرير المصير؛ علاقة الدين بالسياسة؛ شكل الحكم ومقومات سودان المستقبل. كان أهم ما تم الاتفاق عليه ما جاء تحت الدين والسياسة في السودان ونصت على أن **" لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني"**.

تناول دستور 2005 وتحت باب حرية التجمع والتنظيم: كفالة الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حمايةً لمصالحه. وانة لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي على المستوى القومي أو مستوى جنوب السودان أو المستوى الولائي ما لم يكن لديه: (أ) عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد، (ب) برنامج لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور، (ج) قيادة ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً و(د) مصادر تمويل شفافة ومعلنة.

الأحزاب الديمقراطية تكون مفتوحة لكل المواطنين، أما الأحزاب الدينية، الطائفية،

القبلية أو الفئوية فهي تولد إشكالية أساسية لأنها تقوم على الانغلاق والإقصاء وتعمل لصالح قسم من المواطنين. يطعن هذا بالمبدأ الأساسي للديمقراطية أي المساواة في المواطنة للجميع دون أي تمييز. أما عن تمويل الأحزاب الديمقراطية، فمن الضروري: **أولاً:** أن تتم عن طريق التمويل الشعبي؛ **ثانياً:** من تمويل الدولة بشكل واضح ومحايد تبعاً للقانون لإبعاد تسلط رأس المال أو المؤسسات الدينية وغيرها ممن لهم مصلحة خاصة لاستغلال الدولة ؛ **ثالثاً:** ان تخضع كغيرها من منظمات المجتمع المدني إلى الرقابة بواسطة المراجع القانوني المختص.

وعندما تطرح مفاهيم من مثل **"لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني"**، فهي بالضرورة تعني الاحزاب الليبرالية الطائفية. ان فصل الطوائف والجمعيات الدعوية عن الاحزاب هو المدخل لديمقراطية حقيقية. يستوجب هذا تقنين وضع الطوائف والجمعيات الدعوية كجمعيات مجتمع مدني، تحديد أهدافها، ومجلس إداراتها ومصادر تمويلها والأنشطة المصرح لها بمزاولتها طبقا للقوانين المعمول بها داخل الدولة، وإخضاعها لرقابة كافة الجهات الرقابية المختصة.

في مؤلف مكرس لعلاقة الديمقراطية بالاستنارة والتعليم، ناقش عبد العزيز حسين الصاوي مسيرة الاستنارة في السودان **"الأحزاب الكبيرة انتخابياً (الاتحادي الديموقراطي والأمة) لم تكن بيئة ملائمة لإنضاج الرصيد الاستناري النهضوي، بسبب غلبة الثقل الطائفي في تكوينها، بينما الاحزاب الكبيرة نوعياً الأكثر تمثيلاً للقوى الحديثة، الشيوعي والإسلامي، والبعثي في ما بعد، كانت متنافية آيديولوجياً مع الديموقراطية الليبرالية. من هنا، شكَّل النمطان العقبة الكبري في مسار تجذير الديموقراطية كثقافة عامة"**[70].

تضمن دستور مصر 2013 الباب الرابع: سيادة القانون: المادة 54:" **للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على اساس طائفي او جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ**

---

[70] **عبد العزيز حسين الصاوي: في السودان كما في غيره: لا ديموقراطية بلا استنارة ، التاريخ : -29يوليو-2012 العدد:6832 ،** http://www.alsahafa.sd/details.php?articleid=49188&ispermanent=0

الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري".

الاصلاح السياسي

عبر الدستور المصري بقوة عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية **"المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمواطنات، دونما تمييز أو محاباة أو وساطة، وبخاصة فى مجالات التعليم والتوظيف ومباشرة الحقوق السياسية والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وإعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية. يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي". " ينظم القانون النقابات المهنية، وإدارتها على أساس ديمقراطى....ولا يجوز للسلطات حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا تفرض عليها الحراسة". الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلا ولا انتقاصا. ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.**

وفى الحقوق الإجتماعية فقد جاءت كافة الحقوق في إطار العدالة الاجتماعية **"وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، والمحافظة على حقوق العاملين، والمشاركة بين رأس المال والعمل فى تحمل تكاليف التنمية، والاقتسام العادل لعوائدها".**

شملت الحقوق الاجتماعية ضمان حد أدنى وأقصى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، إستخدام أراضي الدولة؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحمى الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، الحق فى تعليم عالى الجودة، مجاني بمراحله المختلفة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي فى مرحلة التعليم الأساسى، وضع خطة شاملة للقضاء على الأمية وتجفيف منابعها، الرعاية الصحية حق لكل مواطن وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومى، كفالة العمل على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، كفالة خدمات التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعي؛ إذا لم يكن المواطن قادراً على إعالة نفسه أو أسرته، توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين

والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحى، رعاية ذوي الإعاقة صحياً واقتصاديًا واجتماعيا والإلتزام بصون البيئة وحمايتها من التلوث.

جاء الدستور التونسي قوياً وأكثر تفصيلاً في الحقوق السياسية، حيث جاء: **"حرية الفكر والتعبير والاعلام والنشر وحق الاجتماع والتظاهر حريات وحقوق مضمونة"، " كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء امام القانون"، "التنظّم الحزبي والنقابي والجمعياتي، والمعارضة السياسية حقوق مضمونة"، "حرية الرأي والتعبير والاعلام والإبداع مضمونة ولا يجوز الحد من حرية الاعلام والنشر إلا بموجب قانون يحمي حقوق الغير وسمعتهم وأمنهم وصحتهم، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال ممارسة رقابة سابقة على هذه الحريات"**. كون الدستور التونسي هيئات مستقلة متعددة: الهيئة المستقلة للانتخابات، الهيئة المستقلة للاعلام والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

حصن الدستور التونسي القضايا الاساسية: **" لا يمكن لاي تعديل دستوري أن ينال من الطابع الجمهوري للنظام والصفة المدنية للدولة ومن الإسلام باعتباره دين الدولة واللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية ومن مكتسبات حقوق الإنسان وحريته المضمونة في هذا الدستور ومن عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة"**. تماماً مثلما عمل على تحصين المساجد ودور العبادة من الاستغلال الحزبي ومنع دعوات التكفير والتحريض علي الكراهية والعنف.

جاءت حقوق المرأة تأسيساً على الحقوق التأريخية للمرأة التونسية **"تضمن الدولة حماية حقوق المرأة ودعم مكاسبها باعتبارها شريكاً حقيقياً مع الرجل في بناء الوطن ويتكامل دورهما داخل الأسرة، تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تحمل مختلف المسؤوليات وتضمن الدولة القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة"**.

جاء الدستور التونسي اجمالياً في الحقوق الإجتماعية لكن حافظ على ضمان الحق في التعليم المجاني في كامل مراحله للجميع، الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة، كفالة الوقاية والرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية لكل المواطنين دون

تمييز بين الجهات وأن تضمن الدولة العلاج المجاني لذوي الدخل المحدود، العمل حق لكل مواطن وتبذل الدولة كل المجهودات لضمانه في ظروف لائقة وعادلة، الحق في بيئة سليمة ومتوازنة وفي تنمية مستدامة وإن حماية البيئة والاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية واجب على الدولة والمؤسسات والأشخاص.

الاصلاح السياسي في السودان

عانت الحياة السياسية السودانية من تجريف وتصحير لأسباب متعددة اهمها الديكتاتورية المايوية التي جثمت على ظهر الوطن، وبعد سنوات قصار لم تستعد فيها الحياة مجراها حط على كاهل الوطن ديكتورية الإنقاذ. السبب الهام الآخر ظاهرة الهجرة الى خارج الوطن وكانت ترتبط بالنظام السياسي الديكتاتوري. الهجرات الاولى فى منتصف السبعينات، والتي شابهت الوباء، كانت من فعل التدهور الإقتصادي والإجتماعي وبِدِء انسحاب الدولة من المسئوليات الإجتماعية (التعليم، الصحة وغيرها). هجرات التسعينات والتى تستمر حتى الآن كانت ذات طبيعة مغايرة، فاغلب مهاجري السبعينات كانوا من متضرري الإقتصاد، اما مهاجري الإنقاذ فقد ارتبطت بشكل حاسم بالسياسة والتصفيات الإدارية والإقتصاد.

أصاب هذا التجريف كافة مفاصل الحياة السودانية: العشوائية، سوء الإدارة، التدني المخيف في الكفاءات، تدهور الزراعة والصناعة وكل انشطة الحياة. كان اقوى تأثير على التكوين السياسي للشعب السوداني. كان الفرد السوداني يتدرب على العمل الجماعي، التعددي والديمقراطي، فى اتحادات المدارس الجامعات، التكوينات الجغرافية، الاحياء والاندية المناطقية والعامة، الاتحادات العمالية والزراعية، النقابات المختلفة وغيرها. تم مصادرة هذه القنوات امام الشعب وأصبحت جميعها تدار عن طريق الاجهزة الامنية.

ليس النظام وحده هو العائق لرفع كفاءة الشباب الطامح للتطور ولكن الهياكل القديمة من الاحزاب، والتي من فرط الضغوط الواقعة عليها من السلطة المستبدة، إن اصبحت جزءاً من مكرسات الاستبداد داخل منظماتها. من الصعب التكهن بمصير ومستقبل هذه الاحزاب في ظل قبضة الابوية المفرطة ومن تربوا على لبنها. سوف تواجة الحياة السياسية السودانية تحديات من الصعب التكهن بها، لكنها كلها سوف تدور حول

غياب الديمقراطية داخلها.

ليست المنظمات الشبابية، المجتمع المدنى، الحركات النسوية افضل حالاً، فهي ايضاً ترزح تحت مطرقة الانشقاقات، الصراعات الموضوعية منها والذاتية وسندان اتهامات التخوين، التمويل الاجنبي وغيرها من الثقافة المتوقع أن تسود في مثل هذه الظروف. ليس هذا ببعيد عن تدخلات الاجهزة الامنية والتي اصبحت فى غاية المهارة فى نشر هذه الاجواء والثقافة. تتحمل الحركات جزءاً من هذا الهرج لانها عاجزة عن غرس قيم التعاون، التضحية والإيثار عند كثير من افرادها. هذه المظاهر متكررة فى السودان منذ وقت طويل وأغلبها افراز متطاول لسيادة الفكر الظلامي، غياب الديمقراطية في المؤسسات الإجتماعية والتعليم المتدهور.

احدى قضايا الإصلاح هي الإتفاق حول ماذا نعني بالتغيير؟. تراوح مطلقيها من الحركات الشبابية المعارضة، قوى الاجماع الوطني، والجبهة الثورية إلى الحركة الوطنية للتغيير برئاسة البروفسير الطيب زين العابدين، مجموعة سائحون، مقدمي مذكرة سبتمبر 2013 إلى أن اصبحت اسماً لجريدة يملكها مامون حميدة. وتعتبر كلمة التغيير أكثر الكلمات المتداولة فى برنامج **"مع حسين خوجلي"** وسائر مذكرات تيار الدولة الدينية.

هذا المشهد هو سلوك موضوعى تتبعة الديكتاتوريات العسكرية، ولجأ الية تيار الدولة الدينية مراراً وتكراراً. فهي تتبنى الشعارات الشعبية وتعمل عكسها، وتود ان تكون السلطة والمعارضة في آن واحد. جزء من تحديد المصطلح هو لنزع أجندة التغيير من تيار الدولة الدينية التي في السلطة والمعارضة. لقد اعطتنا التجارب المريرة لثورات الربيع العربي، أن قوي الثورة المضادة تعمل لتحويل دولة الإقصاء العلماني إلى دولة الإقصاء الاسلامي او العكس. ليس فى خاطر الكاتب سوى وصف الصورة، لأنها بعكس الإصلاح الديني ليست هناك محددات ثابتة ولكن تستجيب للمتغيرات بسرعة بالغة.

□

الفصل الثاني: قضايا الوضع الإنتقالي: قضايا نظام الحكم

يمكن أن نبدأ بصنع الوهم إذا تخيلنا للحظة أننا يمكن ان نصنع رؤية سودانية قبل أن ننجز كافة القضايا التي سوف نستعرضها لاحقاً: قضايا نظام الحكم والمسائل المتصلة بها والتي كانت محور الصراع وسبب فشل المشاريع الوطنية وتشمل: **قضايا الدستور، العدالة الإنتقالية، العدالة الإجتماعية، العلاقات الخارجية والمجتمع المدني**؛ والقضايا المتصلة بالتغيير الإقتصادي والإجتماعي الذي سيشكل البنية التحتية لأي نهوض وطني والوصول لرؤية البناء والتنمية وتشمل: **الثقافة الديمقراطية، تمكين المرأة، إجتثاث العنف من الحياة السياسية، محو الامية، الفقر، العطالة والديون.**

لم تسر كافة الفترات الإنتقالية في ثورات ما بعد تسعينات القرن العشرين من البرازيل، اندونيسيا، دول شرق اوربا والبلقان، جنوب افريقيا، التي حدثت عقب حروب مثل افغانستان والعراق وحتى دول ثورات الربيع العربي، كما آمل شعوبها. دول قليلة استطاعت الخروج من مصيدة الفترة الإنتقالية، عندما ألتزمت بتحقيق كاتلوج تشابه في أغلبه. لدي السودان فرصة سانحة أن يستفيد من كل التجارب والخبرات العالمية التي تراكمت عالمياً، والمسار الذي وجدت فية دول الربيع العربي نفسها. لقد جربنا كافة الفترات الإنتقالية بعد 1953، 1965، 1985 و 2005، وللسودانيين خبرات وتجارب مفيدة فيها.

قضايا نظام الحكم: اولاً:الدستور

اناقش قضايا الدستور من موقع التحليل السياسي وليس القانوني، فمجمل ناتج العملية القانونية في النهاية تشكل الفضاء السياسي والحياتي للمواطن. يعيش السودان الأن فراغاً دستورياً، لكن أهل السودان لايهمهم من الدستور شيء ولايعنيهم في كثير او قليل لأنة دستور اخر لنفس النظام. لن يهتم الشعب السوداني بدستور إلا كجزء من عملية إصلاح سياسي شاملة.

عند التعرض لأي دستور هناك الجيل الأول وتتضمن الحقوق والحريات ذات المضمون السياسي والمدني، وتمثل الحقوق والحريات ذات المضمون الإقتصادي والإجتماعي، والجيل الثاني من قائمة الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. والتي أمنت جميعها حقوقاً إقتصادية وإجتماعية مثل حق العمل، حق الملكية، حق التعليم، الحق في الرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق بما يحقق للإنسان حياة كريمة ولائقة[71].

أن الالتزامات الواقعة على الدول فيما يتعلق بالحقوق والحريات الإقتصادية والإجتماعية هي التزامات إيجابية، بما يعنيه ذلك من ضرورة بذل الدول لجهود معينة حتى تكفل للمواطنين فرص عمل مناسبة، فضلا عن توفير المسكن، الغذاء، الكساء، التعليم والرعاية الصحية المناسبة إلى غير ذلك من المتطلبات اللازمة للحياة الكريمة واللائقة لمواطنيها. وهو ما يفيد بأن للأفراد الحق في مطالبة السلطات الحاكمة بأن تقدم لهم يد العون والمساعدة، وأن توفر لهم كل ما هم بحاجة إليه لكي يعيشوا حياة لائقة وكريمة.

أما الإلتزامات الواقعة على الدول فيما يتعلق بالحقوق، الحريات السياسية والمدنية فهي لا تعدو أن تكون إلتزامات سلبية تفرض عليها ألا تضع العراقيل أمام المواطنين وتحول بينهم وبين تحقيقها. وهو ما يفيد بأنه ليس للأفراد الحق في مطالبة السلطات الحاكمة سوي بأن تخلي بينهم وبين ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية والمدنية.

من حقوق مجردة لحرية التعبير وتأليف الجمعيات والاتحادات، تطور دستور السودان الإنتقالي لسنة 1985 إلى حرية التعبير والنشر والصحافة وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وحافظ دستور جمهورية السودان لسنة 2005م على نفس الحقوق. حدث تطور حاسم في مسألة تكوين الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، الاتحادات المهنية وإصدار الصحف والقنوات الفضائية..الخ بمجرد إخطار السلطة التنفيذية.

إن السودان في حاجة إلى مراجعة للسلطة القضائية: من مراجعة قانونها لاستعادة استقلالها، وجود نظام داخلي للمحاسبة والتطهير الذاتي ومراجعة تكوينها الهيكلي. هناك قضايا دستورية جديدة طرحت لتعزيز الديمقراطية، طرحتها تجارب الشعوب المختلفة والحاجة اليها. من **مثل الاعلام ، البيئة والمجتمع المدني**.

---

[71] **أ.د. جابر سعيد عوض: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية: رؤية مقارنة،**
www.nhrc-qa.org/.../NADWA-11052008-Jaber_Awad

تجارب العالم في صياغة الدستور

صياغة الدستور هي المرحلة الثالثة من عدة مراحل. **المرحلة الأولى:** تبدأ بالإحساس بالحاجة الملحة لدستور جديد أو لتعديل الدستور القائم، **المرحلة الثانية:** تحديد الإجراءات القانونية التي سيتم بها تحديد الأشخاص الذين سيقومون بصياغة الدستور، **المرحلة الثالثة:** هي عملية الصياغة نفسها و**المرحلة الرابعة:** الموافقة عليه إما عبر استفتاء أو من خلال موافقة الجمعية التأسيسية له. **ثم أخيرا:** تصميم المؤسسات التي تضمن عمل هذا الدستور بفاعلية وكفاءة.

كل ما سبق لا معنى له إلا إذا كانت العملية برمتها تحظى بثلاثة أنواع من الشرعية: **الشرعية الأخلاقية:** والتي تجعل الدستور يعبر عن الضمير الوطني ويشارك المجتمع قيمه الأساسية ويعبر عنها بصراحة ووضوح، **الشرعية السياسية:** التي تعكس إحساس قطاعات واسعة ومتنوعة من المجتمع بملكيتها للدستور **واخيراً الشرعية القانونية:** بأن يتم كتابة الدستور وفقاً للقواعد والقوانين والإجراءات التي سيتفق عليها العدد الأكبر من الشعب صاحب السيادة سواء مباشرة عبر الاستفتاء أو على نحو غير مباشر عبر ممثليهم.

تجربة جنوب افريقيا في صياغة الدستور

مثلت العملية الدستورية في جنوب إفريقيا المثال الكامل لعمليات وضع الدساتير القائمة على مشاركة المواطنين فيها. حتى ذلك التأريخ، لم يكن لعامة الناس دور مباشر في وضع الدساتير، أما في هذه الحاله فقد بادر ممثلو الشعب المنتخبون الممثلون في الجمعية التأسيسية الاتصال بالناس، تثقيفهم ودعوتهم لإبداء وجهات نظرهم وطالت تلك الجهود مجتمعة حوالي 73% من السكان. تم تشييد قاعة زجاجية في جوهانسبرغ وزودت بخمسين باباً للخمسين عضواً لكي يدخلوا في نفس الوقت نشداناً للشفافية والمساواة. وقد استغرق التوافق حول هذا الدستور سبع سنوات.

التجربة الإندونيسية في صياغة الدستور

يبلغ عدد سكان إندونيسيا حوالي 238 مليون شخص. عدد السكان المسلمين، 86.1٪،

وفقاً لتعداد عام 2000، 9٪ من السكان مسيحيون و3٪ هندوس، و2٪ بوذيون وأقليات أخرى. يوجد نحو 300 إثنية و742 لغة ولهجة مختلفة. أكبر مجموعة عرقية هي الجاوية الذين يشكلون 42٪ من السكان، ويهيمنون على البلاد سياسياً وثقافياً.

ركزت اندونيسيا منذ اليوم الأول لثورة الاصلاح علي السعي لتعديل الدستور، وكانت الفكرة الاساسية هي وضع جدول اعمال للاصلاح الديمقراطي، حيث ادركت قوي الثورة الاندونيسية أن الديمقراطية لا تتحقق بين يوم وليلة، ولا توجد عصا سحرية تجعل البلاد تتحول من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي بين عشية وضحاها.

فالخلاف الذي كان دائراً في بداية عملية الاصلاح باندونيسيا، كان يتمحور حول طبيعه الدولة هل تكون اسلامية ام مدنية. وتوصلت الاطراف الاندونيسية إلى صيغة تضع مباديء واخلاقيات الدين في مكانة عالية بينما تبني المؤسسات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية علي اساس مدني، وتخضع للقواعد والاحتياجات المادية اليومية التي يواجها المجتمع.

عندما اراد الاندونيسيون وضع الدستور، اختاروا بالتوافق السيد يعقوب توبنج أستاذ القانون المنتمي إلى أقلية دينية (المسيحية) والقادم من أقلية سكانية (جزيرة سومطرة)، ليرأس اللجنة المشكلة لوضع دستور جديد للبلاد بعد الثورة الشعبية التي أسقطت الجنرال سوهارتو عام 1998، ذلك أن الجميع كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً واحداً يتمثل في إقامة دولة عصريةً بهويةً واضحةً ومحددة.

إستطاعت هذه اللجنة التوصل إلى دستور يحترم الحريات وقيم التقدم والتطور، على أربع مراحل دون أن تتعرض هوية البلاد الراسخة والمستقرة للخدش أو الاهتزاز. وليس هذا فقط ما جرى، بل أنه من بين مائتين وخمسين لغة محلية يتحدثها الشعب الإندونيسي، وقع الاختيار على لغة أقلية عرقية لتكون اللغة القومية للبلاد.

افكار حول الوصول لدستور السودان

من استعراض تجارب وضع الدساتير في اندونبيسا وجنوب أفريقيا وغيرها من بلدان، تبرز ضرورة الاهتمام بقضيتين أساسيتين عند وضع الدساتير:

القضية الأولى منهجية وضع الدستور، بمعني كيف يتم البدء في عملية صنع

الدستور؟ وما هي خطوات العملية؟ وإلى أي نتائج يؤدي الإلتزام بعملية ديمقراطية تشاركية في عملية صنع الدستور؟.

القضية الثانية تتعلق بمحتوي الدستور، وإلى أي مدى يحقق الأهداف العليا للمجتمع؟ ويضع المصلحة الوطنية لجموع المواطنين في المقدمة، وأيضاً إلى أي مدى يضع الأساس لعملية تحول ديمقراطي مستقرة ومستدامة وسلسة؟. اوضحت التجارب العالمية في وضع الدستور على عدد من المبادىء يجب توفرها في عملية صناعة الدستور، صاغتها مخرجات ورشة عمل المبادرة السودانية لصناعة دستور للسودان.

أولاً: إن الدستور عقد إجتماعي يفوض فيه المواطنين جزءاً من سلطاتهم إلى حكومة وبرلمان منتخبين ديمقراطياً، خدمة مدنية يتم تعيينها، قضاء مستقل، ذلك لخدمة المواطنين، حماية حياتهم وتحقيق الرفاه الإجتماعي.

ثانياً: إن هذا العقد الإجتماعي يمثل مجمل أراء كافة المواطنين، وهو عنوان توافقهم ولن تتوصل إليه إلا بالحوار والتفاوض والمصالحة بين أطياف الشعب السوداني.

ثالثاً: المشاركة العامة: إن العملية التشاركية في صناعة الدستور، هي تلك التي يكون فيها الشعب واعياً عن العملية والخيارات التي قررت. و يتم من خلالها اعطاء فرصة حرة، نزيهة وحقيقية مباشرة للتعبير عن ارادة الشعب في منتدى آمن يتم تسهيله من قبل اولئك المكلفين بالتحليل وادماج وجهات نظر الشعب في مسودة وثيقة الدستور.

رابعا: الشفافية: إن العملية الشفافه في صناعة الدستور هي تلك التي تجري بطريقة مفتوحة، بحيث يكون الناس على علم وادراك بما يحدث في كل مرحلة من مراحل العملية، ويكونوا واثقين من أن أصواتهم سوف تسمع.

الهيئة التأسيسية المناط بها وضع الدستور

تدل تجاربنا السابقة في محاولات الوصول لدستور، أنها كانت تفشل لهيمنة مكون واحد عليها. من تراكم هذه التجارب وغيرها فقد وضحت معايير يمكن الاسترشاد بها في تكوين الهيئة التأسيسية المناط بها وضع الدستور:

أولاً: إن ضمان توافق الأراء يبدأ من **التمثيل** الذي رأت مخرجات ورشة عمل

المبادرة السودانية لصناعة دستور للسودان أن يشمل المجموعات الآتية: الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المجموعات المهنية والمتخصصة، النقابات، مع مراعاة التنوع العمري، الإثني، اللغوي، الثقافي، الديني، مجموعات النساء، ومجموعات السودانيين في المهجر.

ثانياً: إن الدستور كغيره من العقود يحتاج إلى وجود **المختصين من فقهاء القانون الدستوري** الذين لديهم الخبرة والمعرفة بالتجارب السابقة والمحلية.

ثالثاً: الهيئة التأسيسية المناط بها وضع الدستورهي المطبخ، لكن تنظم **مناقشات مجتمعية واسعة** وتوفر أيضاً شبكة اتصالات وتواصل مع المواطنين عن طريق الندوات المتخصصة، الاعلام، الوسائط الإجتماعية وغيرها.

رابعاً: تراوح **زمن الوصول** إلى دستور توافقي من شهور إلى سنوات حسب ظروف كل دولة. الهيئة التأسيسية المناط بها وضع الدستور عليها أن تطرح خريطة طريق واضحة ومحددة بالانشطة والمواقيت يتم الاتفاق عليها.

خامساً: نوعية الاستفتاء: هناك قرارت وقوانين يكفي فيها أغلبية النصف زائد واحد، وهناك ما يلزمها أغلبية الثلثين، وهناك أشياء لا تستقيم إلا بالإجماع. وهناك مستوى أعلي وهو المستوى الإنساني لا تطرح أصلاً للاستفتاء مثل الحرية، ولا على قهر أو سلب حقوق الأقلية أو فرض معتقدات الأغلبية عليها وغيرها.

قضايا الحكم: ثانياً: العدالة الإنتقالية

العدالة الانتقالية **Transitional justice**، هو مفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، لجان الحقيقة، برامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. ليست العدالة الإنتقالية نوعاً خاصاً من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الإنتقال من النزاع و/أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الإنتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية[72].

[72] **العدالة الانتقالية**، **http://www.marefa.org**

نشأ المفهوم إبان الحرب العالمية الثانية اثناء محاكمة النازيين عن الجرائم غير الانسانية التي ارتكبوها (محاكمة نورمبرغ). تمحورت العدالة الإنتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر. لعبت تجربة جنوب أفريقيا في مواجهة إرث من التمييز العنصري دوراً هامّاً في تطوير مجال العدالة الإنتقالية، إذ رأي أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام عن بعض رموز النظام العنصري، يقابله عودة منفيّي المؤتمر الوطني الإفريقي إلى بلادهم، بغرض التأسيس لمصالحة وطنية[73].

عرفت العقود الأخيرة تطبيقاً ناجحاً على الأغلب لمفهوم العدالة الإنتقالية، في دول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية والوسطي. أن التشبث بالعدالة الإنتقالية وحسن تطبيقها، ساعد في سرعة عملية التحوّل على أسس سليمة. في أمريكا الجنوبية، عولجت آثار الديكتاتوريات العسكرية وانتهاكاتها بطرق مختلفة مرّت كلها بامتحان حسن تطبيق العدالة الإنتقالية. من التجارب العالمية فان العناصر الأساسية التي يمكن أن تقود لبناء إستراتيجية شاملة للعدالة الإنتقالية يمكن ان تشمل **المكاشفة، المحاسبة، المصالحة، تعويض الضحايا وجبر الإضرار والإصلاح المؤسسي** [74].

اولاً: المكاشفة وتتعلق بتفسير لمدي وطبيعة العنف أو الإنتهاكات التي وقعت في الماضي أو في أثناء حكم النظام السابق. وقد نادي نيلسون مانديلا بوضع سجل دقيق عما وقع في الماضي ومن خلال ذلك يمكن التعبير عما عاناه اؤلئك الضحايا. ويمكن ان تشمل انشطتها لجان الحقيقة، لجان تقصي الحقائق، اللجان القضائية وغيرها. إن هناك ملفات عديدة يجب فتحها منذ الاستقلال والوصول لحقائقها مهما كانت مريرة.

ثانياً: المحاسبة عند سقوط الأنظمة الديكتاتورية وخروج الثوار إلى الميادين وانتهاء الاحتفالات، تبدأ الصعوبات التي تراكمت طوال سنوات الاستبداد في التفاعل. وتبدأ المطالبات بمحاسبة الذين افسدوا الحياة السياسية والإقتصادية والتعامل مع الماضي

---

[73] **ريما عبدالله صالح : مشروع قانون العدالة الانتقالية انتهاك ام عدالة (ورقة قدمت في مائدة مستديرة بمحافظة عدن)،** الأحد 18 نوفمبر 2012، http://alomanaa.net/news/2126

[74] **ماهى العدالة الإنتقالية:** http://ictj.org/ar/about/transitional-justice

الذي يشكل حجر الزاوية لمستقبل. تعالج هذه الآليه التعامل مع انتهاكات الماضي، مساعدة المجتمعات التي تمر بهذه المرحلة لتساعدها على الانتقال السلمي لمرحلة ديمقراطية تعددية، يسودها الاستقرار السياسي وتبتعد بها عن الانزلاق في أتون حرب أهلية تأتي بويلات أعظم من تلك التي جلبتها الدكتاتوريات السابقة[75].

بموجب القانون الدولي تلتزم كافة الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان الماضية ومحاسبة المسئولين عنها وفرض عقوبات عليهم، والتي تتطلب كحد أقصى الالتزام بالتسليم أو المتابعة، وكحد أدنى إلحاق عقوبة غير قضائية لا تتنافى كثيراً مع حجم جريمة حقوق الإنسان المعنية. ويمكن أن تكون المحاكمات وطنية أو محاكمات دولية.

ثالثاً: المصالحة: يرجع تعبير"**المصالحة الوطنية**" إلى الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديجول، وارتبط بشكل أساسي بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون وجرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال أو إبان حرب الجزائر. بعد ذلك استخدم مانديلا هذا المفهوم، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول المصالحة الوطنية. وتشمل المصالحة الوطنية الإجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الأمة على أسس شرعية قانونية، تعددية وديمقراطية في الوقت ذاته. وبذا يمكن القول إن المصالحة هي أحد أهداف العدالة الانتقالية، بل هي في الواقع شكل من أشكال العدالة الانتقالية.

رابعاً: يقع تعويض الضحايا وجبر الإضرار في حدود المحاسبة، لضمان حقوق الضحايا وتحقيق العدل. ويشتمل مفهوم التعويض علي عدة معاني من بينها التعويض المباشر، رد الاعتبار، والاسترجاع. أما التعويض المعنوي فيكون باستصدار اعتذار رسمي، أو تكريس مكان عام أو يوم وطني للذكري..الخ. ويشمل جبر الضرر الفردي التأهيل البدني والنفسي والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع القانونية والإدارية والوظيفية وقضايا نزع الممتلكات، فضلاً عن ابتداع أشكال لجبر الضرر الجماعي، كرد الاعتبار للمناطق التي طالها التهميش وخراب الحرب ومراعاة ظلامات النساء.

الإصلاح المؤسسي: وهو موضوع ذو صلة وثيقة بأهداف العدالة الانتقالية ويعتبر أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات وتحتاج هذه

---

[75] إبراهيم شرقية فريحات: العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي، موقع الجزيرة نت

البلدان إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري و/أو ديمقراطي في المستقبل. ففي فترات الصراعات والديكتاتوريات عادة ما يتم تعليق معايير حقوق الإنسان وإفساد إجراءات العمل الاعتيادية. في الفترات الانتقالية فإن إصلاح المؤسسات بشكل عام يكون الهدف منه هو إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء فترة النزاع أو القمع..

هناك ثلاث سبل إلى الآن يمكن عبرها بلوغ غاية الإصلاح المؤسسي:**اولاً:** إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف والانتهاكات والقمع. **ثانياً:** إزالة كافة أشكال التمييز العرقي أو الإثني أو الديني أو النوعي القديم العهد والمرتبط بفترة الانتهاكات **وثالثاً:** منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية.

برز مفهوم العدالة الإنتقالية في السودان اثناء مفاوضات نيفاشا والذي إنتهى إلى اعتماد صيغة مخففة في نص المادة/21 من الدُّستور الإنتقالي (**تبتدر الدولة عملية شاملة للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطني والتعايش السلمي بين جميع السودانيين**). لكن هذا النص لم يفعل بأي مستوى ومضت الفترة الإنتقالية حتى الانفصال لتنقلها إلى اجندة الفترة الإنتقالية التي ستلي تغيير النظام.

بعكس الثورات السودانية السابقة فان أي تغيير في السلطة في السودان سوف يستدعي العدالة الإنتقالية باعتبارها جزءاً من ترتيبات الوضع. دخل المفهوم في الحياة السياسية بقوة واصبح جزءاً من برامج الاحزاب. كرس الحزب الشِّيوعي فصلاً كاملاً في برنامجه الجَّديد المجاز في المؤتمر الخامس عن العدالة الإنتقالية. جاء اوضح تعبير عن العدالة الإنتقالية في ميثاق الفجر الجديد تحت مسمى "**المحاسبة والعدالة الإنتقالية**"[76].

قضايا الحكم: ثالثاً: العدالة الإجتماعية

عندما يخرج الشعب في أي ثورة لمنازلة نظام استبدادي فاسد، تطرح مسـألة العدالة الإجتماعية إما بشكل غير واضح مثل ثورة اكتوبر 1964، او بشكل شعار محدد كما

[76] **كمال الجزولي: العَدالةُ الانتقِاليَّة: مَدخَلُ المُستَقبَل السَّالِكُ، مرجع سابق**

فعل المصريون في 25 يناير 2011 يطالبون بالعدالة الإجتماعية. لكن رغم ذلك فأن مفهوم العدالة الإجتماعية لم يكن واضحاً في أذهان المطالبين بها، وربما لم يكن حاضراً، حتى، في أذهان من قادوا الحركة أنفسهم. ارتبط مفهوم العدالة الإجتماعية في أذهان الكثيرين بمفهوم إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية، أو ربما بمفهوم المساواة على المستوى الإجتماعي، أو بمفهوم رفع الدخل الشهري لكل أسرة وغيرها.

تناول محمود عبد الفضيل الوضع بعد الثورة المصرية فيما يتناول تطبيق مبدأ العدالة الإجتماعية في ظل الظروف المصرية الراهنة وحصرها في حدها الأدني في ستة مجالات:**أولاً:** إعادة النظر في الهيكل النسبي للأجور، **ثانياً:** العلاقات الإيجارية، **ثالثاً:** السياسة المالية وتطبيق نظام الضرائب التصاعدية بطريقة متدرجة، **رابعاً:** سياسة توفير السلع العامة Puplic Goods بأسعار تناسب دخول المواطنين محدودي الدخل. يأتي على رأس قائمة السلع العامة المشمولة بالرعاية: خدمة التعليم، الرعاية الصحية، المواصلات العامة، المسكن الملائم، الحد الإدني من الأنشطة الترويحية ، **خامساً:** مكافحة البطالة ونشر مظلة التأمينات الإجتماعية و**اخيراً:** ثلاثية الدخل والأسعار والتوظف[77].

ترتبط قضايا العدالة الإجتماعية في السودان بشكل حاسم بقضايا فقدان التوازن التنموي بين اطراف الوطن، التهميش الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي لمجموعات سكانية متعددة، العطالة والتي في بعض من عناصرها تشمل المجموعات المهمشة بشكل أكبر. الفقر المتفشي بشكل واسع وعلى مستويات عديدة هو الهاجس الاكبر والمعضلة التي تواجهها الدولة السودانية والتي سوف تمثل عقدة الحل او الفشل.

أسباب الفقر سياسية، إجتماعية وإقتصادية. البعد السياسي ويكون نتاجاً لسياسات الدولة في تركيز السلطة والثروة، الحروب او التوزيع الجغرافي، وكلها قابلة للتعامل معها إذا توفر للبلد قيادة ذات رؤية. سياسات الدولة هي العامل الحاسم في السودان، فمنذ الاستقلال لم تتوفر قيادة تعاملت مع هذه القضية من واقع العدل الإجتماعي. إن الفقر في السودان صناعة محلية وسوف تحتاج لحلول داخلية اساسها العدالة الإجتماعية.

---

[77] **محمود عبد الفضيل :حول محاور العدالة الاجتماعية، 10 نوفمبر 2012، http://shorouknews.com**

قضايا الحكم:رابعاً: العلاقات الخارجية

لعبت دول متعددة ادواراً مختلفة في شأن السودان وكانت ذات اثر مباشر على ساسة السودان، الذين لعبوا الادوار الرئيسية في تلك الازمنة من مصر، السعودية، الغرب وامريكا، دول الخليج، دول الجوار، ماليزيا والصين.

تعد السياسة الخارجية للدول، امتداداً طبيعياً لأوضاعها ونظمها الداخلية ولذا فإن أي تغير أو تطور يطرأ على النظام السياسي أو البيئة الإجتماعية لدولة ما، يحدث تغييراً في مضمون وأسلوب سياستها الخارجية، ومواقفها من القضايا الدولية، كما أن قيم القيادة السياسية المسيطرة داخل ذلك النظام وإدارتها ومعتقداتها، تشكل الاتجاهات التي يجري فيها ذلك التحرك الخارجي.

مرت إستراتيجيات الغرب في السودان بمراحل تأريخية عديدة. وعكست الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة بعد مرور ثلاثين عاماً، إنه في فترة الخمسينات كان السودان يعامل باعتباره ملحقاً لمصر جرياً على التقليد البريطاني الموروث من الحقبة الإستعمارية. وقد ساد الاضطراب في تصنيف السودان فهو يعامل أحياناً باعتباره جزءاً من شرق إفريقيا، جزءاً من دول افريقيا تحت الصحراء او بلداً عربياً منتمياً إلى الشمال الإفريقي.

خلال الحرب الباردة دخل السودان ضمن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محدداً للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في فترة الحرب الباردة، والتي اشتملت على أربع قضايا أساسية من احتواء الشيوعية، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ودعم ونشر القيم الليبرالية (اقتصاد السوق). قوبل أنقلاب الإنقاذ بترقب من الأسرة الدولية وبترحيب من بعض الأطراف الإقليمية والدولية. فقد رحبت مصر بالأنقلاب في بدايته وساعدت على تسويقه اقليمياً. بشكل عام أحدث أنقلاب الإنقاذ ارتياحاً لدي الولايات المتحدة الأمريكية[78].

هناك موقفان متناقضان فى التعامل مع الساسة الخارجية السودانية: احدهما موقف النظام والذي ملخصة أن السودان تحت هذا النظام "**الديمقراطي والنزية والشفاف!!**"

---

[78] **محمد ابراهيم العسقلانى: حباب الانقلاب:موقف امريكا من انقلاب خاتم يونيو89م ، 20 فبراير 2008** ، http://alrakoba.net/articles-action-show-id-7220.htm

والذي يستظل بهدي الاسلام، مستهدف من كافة الفزاعات التي توصلت اليها الانسانية حتى الان، الموقف الآخر وهو موقف النخبة والمواطنين والتي لاتضع أي حسابات مهمة للدور الخارجي.

حقيقي تماماً أن آثر الخارج على السياسة السودانية ليس محسوساً، وأن كان التهميش الدولي واضحاً وقد تولت قطر الملف السوداني طوال ما بعد اتفاق نيفاشا. انعكس هذا في تراجع الاهتمام السوداني بقضايا العلاقات مع الخارج، ومن ثم فنحن نفتقر لمؤسسات جادة ومراكز بحث متخصصة وذات مهنية في هذا المجال. سوف نواجة عند عتبة اي تغيير بملفات متعددة ومعقدة في العلاقات الخارجية من مجالنا الاقليمي الحيوي، العلاقات العربية، الاوربية، الامريكية والاسيوية.

إن احد المهمات العاجلة في الوضع الإنتقالي تصحيح الوضع الحالي من الاتفاق والتوافق الوطني على اهداف السياسة الخارجية، بحيث تعكس السياسات الداخلية من الديمقراطية، سيادة القانون وحرية التعبير. وبناء محددات السياسة الخارجية، بحيث يركز على عوامل موضوعية من طبيعة الجوار الجغرافي، الموارد والتحالفات الإقتصادية والتوازن والمساواة في تقرير السياسة الخارجية للدولة: القضية الآخرى تعديل صورة السودان المشوهة والمدموغة بكل صفات الارهاب، انتهاكات حقوق الانسان، الحروب الأهلية المدمرة وصورة السودانيين في الخارج[79].

قضايا الحكم: خامساً: المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني قديم منذ أرسطو باعتباره "**مجموعة سياسية تخضع للقوانين**" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني. تبلور المفهوم الحديث للمجتمع المدني من خلال ما كتبه (هيجل) في مؤلفه (مبادئ فلسفة الحق) الصادر سنة 1812، حيث أشار فيه إلى أن "**المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات، وتنتظم كلها داخل القانون المدني**"[80].

---

[79] **د .منصور خالد يقول :الفريق عبود (فقط) هو رجل السياسة الخارجية، الخرطوم 7 مارس 2012 ،** **http:// www.sudaneseonline.com**

[80] **مفهوم المجتمع المدني:نشأة وتطور المجتمع المدنى: مكوناته وإطاره التنظيمى** http://www.mojtamai.com

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، وقد استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التأريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها**"[81].

اهم بنود الدستور الجديد في اندونيسيا كانت تلك المتعلقة بحقوق الانسان وكذلك بدور المجتمع المدني الذي اصبح له صلاحيات كبيرة، ليس فقط في مراقبة الاداء الحكومي، وإنما أيضاً في الحفاظ علي الدستور، والتصدي لأية محاولة للعودة إلى الماضي تقوم بها عناصر ما يسمي هناك الثورة المضادة. كانت الفكرة الاساسية وضع جدول اعمال للاصلاح الديمقراطي، حيث ادركت قوي الثورة الاندونيسية ان الديمقراطية لا تتحقق بين يوم وليلة ولا توجد عصا سحرية تجعل البلاد تتحول من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي بين عشية وضحاها[82].

لقد اثبت المجتمع المدني السوداني قدرة فائقة على التفاعل الحي مع قضايا الشعب السوداني، مما عجزت عنه وحدات الاتحاد الاشتراكي او لجان الإنقاذ الشعبية. لقد كانت منظمات المجتمع المدني الذي تسيطر علية منظمات التيار الديني مخلب القط في السيطرة على المجتمعات، ولعبت دوراً تخريبياً واصبحت واجهات للثراء. تحتاج منظمات المجتمع المدني لمراجعة شاملة، من مراجعة نشأتها، تمويلها، القوانين التي تنظمها والاجهزة الرقابية وفاعليتها.

□

---

[81] **حسين علي الحمداني : مجتمع مدنى: الدور السياسى لمؤسسات المجتمع المدنى فى العراق،**
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=36391

[82] **سهير هدايت: التجربة الاندونيسية، المصدر:الأهرام اليومى،**
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=545247&eid=430

الفصل الثالث: قضايا الوضع الإنتقالي: قضايا التغيير الإقتصادي والإجتماعي

نعالج هنا الجزء الثاني من قضايا الوضع الإنتقالي وهي القضايا المتصلة بالتغيير الإقتصادي/الإجتماعي والذي سيشكل البنية التحتية لأي نهوض وطني والوصول لرؤية البناء والتنمية وتشمل: الثقافة الديمقراطية، تمكين المرأة، اجتثاث العنف من الحياة السياسية، محو الامية، الفقر، العطالة والديون.

القضايا الإقتصادية والإجتماعية: اولاً: الثقافة الديمقراطية

اتناول موضوع الثقافة الديمقراطية باعتبارها جزءاً حاسماً في تسريع مشوار النهضة والتقدم الذي نعالجه في موضوع الرؤية. يعتقد كثير من الناس أن الديمقراطية تتم بشكل تلقائي عند تطبيق آليات الانتخاب ومنح الحقوق السياسية العامة. وتدلنا تجاربنا السابقة أن السودان الذي عاش ثلاث فترات من الحكم الديمقراطي (ينعتها البعض بالحكم التعددي)، من ازهي فترات الحرية والتي توفر فيها للشعب حريات واسعة بقدر كبير، لكن لم تقم بزرع الثقافة ليتمثلها الشعب في سلوكه.

قال المفكر مونتسكيو 1755- 1689 **"الناس سواسية في النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي. في الأول لأن الناس هم كل شيء وفي الثاني لأنهم لا شيء"**. لتحويل الناس من لا شيء في أنظمة القمع الدكتاتوري إلى كل شيء في النظام الديمقراطي نحتاج إلى أنتقال تدريجي، مدروس ومبرمج، ليس على نهج الهندسة الإجتماعية ولكن على ارضية من الاقتناع، الحوار والتفاهم.

الديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية إجتماعية. **الأولى** تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره، أما **الثانية**، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهتم بتحسين أوضاع المواطن المادية، من حيث توزيع خيرات البلد على كل المواطنين لأن للمواطن حق شرعي بنصيب عادل منها[83].

---

[83] مونتيسكيو فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا. عام 1748 نشر مونتيسكيو أهم كتبه "روح القوانين" وأضحى من أبرز المراجع في العلوم السياسية.

في التعامل مع الديمقراطية لدينا في الحياة السودانية منظومتين فكريتين، **الأولى** المنظومة الدينية التراثية و**الثانية** المنظومة الاسرية، العشائرية والقبلية. اثرت القرون الطويلة من تواجد المنظومة الدينية التراثية من الإجماع على وجوب الطاعة المطلقة للحكام، ورفض قتالهم والخروج عليهم، وإن كانوا فسقة ظالمين. انعكس هذا على سلوك المسلمين وقاد إلى الاستنتاج انهم لا يمكن أن يصيروا ديمقراطيين. لقد كذبت الوقائع في دول عديدة هذا الادعاء من اندونيسيا إلى السودان، ومن ماليزيا إلى لبنان.

غير العامل الديني الذي يلعب دوراً كبيراً في حياة السودانيين، تؤثرالتكوينات الاسرية، العشائرية والقبلية على الانساق الثقافية والسلوكية وتؤثر سلباً على الدديمقراطية. السلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها الاسرة. الاطفال والابناء في الاسرة السودانية مفترض بهم الطاعة والاقتناع بدون أي حوار حقيقي او تفاوض جدي. هذه ممارسة طبيعية حتى أن اغلبنا اختار دراسته من اثر تأثير الاباء. المشكلة إن هذا التاثير يرتبط أيضاً بنشأة الاباء والامهات ويؤدي إلى الدخول في دائرة مغلقة.

تلعب المدرسة دورا هاماً وتكميلياً في التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. مع خروج الدولة من مجال التعليم حدث تغيير في بنية التعليم الوطني. مع انحدار ميزانيات التعليم إلى مستويات لاتكفي حتى للمرتبات، تحولت المدرسة القديمة التي كانت تتكون من فصول، ساحات اللعب والرياضة المختلفة، اماكن للانشطة المختلفة إلى اقفاص. وتحولت من مدارس تنمي التفكير، الابداع والانطلاق إلى مدارس ضيقة وقبيحة مصممة لحشو راس الطلاب بمطلقات لايستعمل فيها أي فكر او تفكير. المدرسة السودانية بحالها لا تضيف إلى الاسرة سوي بشكل سلبي.

الديمقراطية كأي ثقافة وسلوك تحتاج لاستزراع طويل الامد، لكن وفق رؤية واضحة المعالم. لقد ابنا أن الاسرة سوف تسودها الثقافة الذكورية لعقود لان مؤسسيها هم ابناء تلك الثقافة. أول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطي. سنعالج اصلاح التعليم في فصل الكفاءات الأساسية: القوى البشرية السودانية. لن نعيد اختراع العجلة، فالتجارب حولنا من كوريا، اليابان، ماليزيا والصين ماثلة.

القضايا الإقتصادية والإجتماعية: ثانيا: تمكين المرأة

إن المدخل الحقيقي للتمكين هو إتاحة الفرصة كاملة للمرأة في المشاركة في التنمية،

خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي. كما أنه يعتمد أيضاً على تطوير العلاقات الإجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار. لتضييق هوه التباين بين المرأة والرجل في الكسب والإنتاجية الإقتصادية، ينبغي استخدام مزيج من السياسات في هذا الخصوص. ومن بين الحلول الممكنة إتاحة الوقت للمرأة للعمل خارج البيت- على سبيل المثال من خلال توفير خدمات رعاية الطفل المدعمة، كما حدث في كولومبيا؛ وتحسين فرص حصول المرأة على الائتمان، كما حدث في بنغلاديش؛ وضمان حصولها على الموارد الإنتاجية لاسيما الأرض كما يحدث في إثيوبيا، حيث تمنح صكوك ملكية مشتركة للأراضي للزوجات والأزواج. ومن الممكن أيضاً إتاحة الفرص الإقتصادية للمرأة عن طريق معالجة مسألة نقص المعلومات عن إنتاجية المرأة في أماكن العمل، باستحداث نظام الحصص أو برامج التوظيف لزيادة تمثيل المرأة"[84].

تمكين المرأة مشوار طويل يبدأ من المساواة المواطنية في الدستور والقوانين والقضاء على التحيز المؤسسي ضد المرأة. هذا مشوار سارت اغلبة المرأة السودانية وارادت الانقاذ التراجع عنة. ربما نحتاج لتمييز ايجابي في تعليم المرأة، خاصة في الريف وتوفير انواع من التعليم الفني يستهدف الرقي بالمهارات النسوية (مثل الخياطة، الصناعات المنزلية وغيرها). إن انتشال النساء من مصيدة الفقر والعوز، كما اثبتت تجربة لولا دا سيلفا في البرازيل، حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "**الطبقة الوسطي الجديدة**".

القضايا الإقتصادية والإجتماعية: ثالثاً: إجتثاث العنف من الحياة السياسية

انطلقت كل الأنظمة الاستبدادية، خاصة العسكرية، لمواصلة حكمها من فكرة اساسية مسيطرة منذ قدم التأريخ، مفادها أن العنف وكسر ارادة الشعوب او الجماعات هو السبيل الوحيد لاستمرارها وبقائها. في تأريخنا المعاصر تجلى هذا في السقوط المدوي في المانيا النازية، ايطاليا الفاشية، روسيا الستالينية، شيلي، الارجنتين، اندونيسيا، تونس بن علي، مصر مبارك، ليبيا القذافي وغيرها.

---

[84] تقرير عن التنمية في العالم 2012 : المساواة بين الجنسين والتنمية، البنك الدولي ، عام 2011

منذ يومها الأول في الحكم وضعت الإنقاذ هذه السياسة موضع التنفيذ من الفصل التعسفي للتجويع وفرط عقد المؤسسات، الترويع بالقوانين من الطواريء، حظر التجوال، العملة..الخ، سياسات "**بيوت الاشباح**"من الاعتقالات، التعذيب، الاغتصاب، الخطف، القتل، الاعدامات العشوائية وغيرها، السيطرة المجتمعية من اللجان الشعبية، منظمات الاغاثة، اجهزة الاعلام والتعبير واجهزة الامن المختلفة والمليشيات، طلاب الإخوان ثم المؤتمر الوطني حالياً، الجنجويد، المليشيات القبلية وغيرها. لم تستطع هذه الممارسات أن تحد من المعارضة المتنوعة التي اندلعت منذ اليوم الأول. ما اضافتة الإنقاذ جديداً كان خلق اجسام متعاونة واحياناً موازية من الدفاع الشعبي، المليشيات وغيرها.

القوات المسلحة هي صاحبة الحق الشرعي في استعمال العنف لحماية الوطن. إن هذه القوات لابد أن تعود إلى الاحتراف، القومية والكفاءة. بمراجعة تأريخ ومستقبل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، بقصد التعمق في الأسباب الذي قادتنا إلى هذا المصير وذلك عن طريق حوار ونقاش شفاف، منظم وحقيقي يشارك فيه كافة الأطراف بما فيها الضباط والجنود، تحويل القوات المسلحة من نظام الاحتراف الكامل لكافة أفراده، إلى جيش محدود العدد مبني على التكنولوجيا والتقنية الحديثة ونظام الاحتياط عند الحوجة، مسئول عن حماية ترابه ودستوره ويمنع اشتغاله بأي سياسة أو العمل المدني أو الخدمي. بناء القوات المسلحة وكافة الاجهزة الامنية جزء من بناء المؤسسات المحايدة عن النشاط الحزبي، ذات الاستقلال النسبي عن طريق قوانين ومعايير تنظم عملها من استيعاب منتسبيها، وسائل التدريب، نظم الإدارة، الترقي والاستبعاد، المحاسبة والمراقبة والتطهير الذاتي.

معالجة المليشيات، المجموعات المسلحة والحركات المسلحة قضايا كبري تنتظر المراجعة والدراسة المتأنية. الموقف المبدئي هو تحريم وتجريم هذه المنظمات واجتثاثها بالكامل من الحياة السودانية. لكن دأبت الأنظمة المختلفة النظر لهؤلاء من منظور تسليم السلاح (هناك تراث كامل وتفصيلي عن كيفية جمع الاسلحة). عند انتهاء الحرب والصراعات سيطل على المشهد السياسي محاربون قضوا سنوات في قيادة حركات مسلحة، مشاغلها ومسئولياتها مختلفة عن إدارة الدولة. أن هذه الحركات سوف تكون مضطرة للتحول لمنظمات سياسية ويحتاج اعضاؤها للتأهيل النفسي.

إعادة الاستيعاب عملية جدية واولوية، ولنا في تجاربنا السابقة سواء بعد اتفاق اديس ابابا 1972، المجموعات المقاتلة في يوليو 1976، حركات دارفور المنضوية تحت اتفاق الدوحة وغيرها. إن التساهل او التجاهل في هذا الامر روشتة لإعادة النزاعات. هذه مسئولية الدولة وليست الحركات وتحتاج لحلول شاملة واعادتهم إلى الحياة الطبيعية كمواطنين منتجين في مختلف قوس قزح الحياة.

رابعا: القضايا الإقتصادية والإجتماعية: رابعاً: محو الأمية وتعليم الكبار

معدلات الأمية مرتفعة في كل من المناطق الريفية والحضرية في السودان وكذلك الحال فيما بين الولايات. الأمية في المناطق الريفية تتراوح ما بين 69.1% في شمال كردفان و30.7% في الولاية الشمالية، بينما تتراوح معدلاتها في المناطق الحضرية ما بين 30.5% في ولاية غرب دارفور و20.4% في ولاية النيل الأبيض. حتى على مستوى ولاية الخرطوم، التي تعتبر الأفضل نسبياً، فإن معدلات الأمية هي 43.5% و 21.2% في كل من المناطق الريفية والحضرية على التوإلي. وفي المجمل تبلغ الامية (42-50%) للرجال بينما ترتفع لدي النساء إلى أكثر من (60%).

ان الامية عار على الوطن، وسيحس الناس بعار النسبة العالية للأمية في السودان إذا قارنوها بكثير من الدول الأقل شأناً وإمكانيات عن السودان، وبعضها كان نسياً منسياً حين ابتدأت مسيرة التعليم في السودان: لقد دعا فيصل محمد صالح إلى برنامج وطني لمحو الأمية نعتقد أنه ملح وعاجل

القضايا الإقتصادية والإجتماعية: خامساً: قضية البطاله

تعد البطالة السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر في العالم العربي، وينتج عنها آفات إجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمعات العربية. ولعل من أهم الأسباب لما نشهده حالياً من انتفاضات وثورات في الدول العربية منبعه تفشي البطالة وارتفاع نسب الفقر مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الإجتماعي وأسس لثورات الشباب. إن البطالة تتراوح نسبتها بين 15-20 % في العالم العربي مقابل 6-9 % عالمياً. أشار تقريرأعدته لجنة البطالة التابعة للجنة الإختيار للخدمة العامة الإتحادية السودانية إلى إرتفاع معدلات

البطالة في السودان إلى 19% وفق لإحصاءات سنة 2009.

البطالة ظاهرة إقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع إزدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. في العهد الاستعماري والعقدين الذين تليا حتى منتصف السبعينات، كان الاقتصاد السوداني انتاجياً، سواء في مناطق الزراعة الحديثة او القطاع التقليدي والتي كانت تستطيع استيعاب عمالة كثيفة. منذ منتصف السبعينات، مع ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف ما كانت عليه، والسياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي، خرجت الدولة من الخدمات، قل ضخ الاموال، الإستثمارات في النشاط الإقتصادي الحقيقي الانتاجي وسياسات الاقتراض، وتغير دور الدولة من خلق الثروات إلى مراكمة افراد النظام للثروات.

منذ منتصف السبعينات بدأت آليات صناعة البطالة والتي ارتبطت بموجات الفقراء التي سنتناولها لاحقاً. وقد تفاعلت ظروف طبيعية من بدء موجات الجفاف التي ضربت انحاء واسعة من القطر، الهجرات الواسعة إلى دول البترول والتي شملت القوى العاملة المدربة والمكلفة وغيرها، لكن الاسباب العميقة كانت في إدارة الشأن العام من توجهات وسياسات.

جاءت سياسات الصندوق والبنك الدوليين في جوهر هذه العملية، الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن هذه لم تكن المعضلة فقد تمت في دول كثيرة رأيناها في العالم واستطاعت بفضل سياساتها الحكيمة، الرؤية الصائبة، حل قضايا التفاوت الطبقي، المناطقي والعرقي وتحسين آليات التوزيع لتقوم على المساواة والعدالة. لكن عندما طبقت في السودان جاءت مدمرة ووحشية.

طوال السبعينات تنامى إهمال المشاريع الانتاجية الزراعية، زيادة التصحر وإفقار التربة نتاج التوسع بالممارسات الضارة في الزراعة الآلية وتدمير البني الاساسية من وسائل النقل بالسكة الحديد والنقل النهري. ترافق هذا مع سوء إدارة وفساد عام. اعتمدت عائدات الدولة منذ تلك الفترة على تصدير بعض المواد الزراعية، الجباية المتصاعدة من السكان الفقراء، عائدات المغتربين التي اصبحت المورد الاساسي للرزق واخيراً الاقتراض من الخارج والذي سنناقشه لاحقا.

عندما فرض الصندوق والبنك الدوليين سياسات وبرامج التثبيت الهيكلي للتحول من

اقتصاد موجه إلى سياسات السوق الحرة، فعلت ذلك في ظل وضع متناقض. فمن ناحية فرضت على الدولة تبني سياسات الحرية الإقتصادية ومن الناحية الآخرى لم تكترث، كما تفعل في معظم البلدان التي تملي عليها هذه السياسات، أن تدفع الدولة لتبني الحريات السياسية. من واقع الملاحظات العامة من تجربة عشرة اعوام موظفاً في منظمة الصحة العالمية والدراسات المتعددة التي اجريت، أن نرى أن منظمات بريتون وودز، هيئات الامم المتحدة العامة والمتخصصة تعمل بشكل افضل لها في ظل غياب الحرية السياسية. فنفوذها ووسائل ضغطها السياسية والمادية تصلح مع بيرقراطية الدولة المستبدة ومع غياب الارادة الشعبية. إن لهذا جانباً مهماً في إقتصاديات هذه المنظمات فهي تعتاش على الضريبة التي تتقاضاها من تخصيص الاموال (13% في حالة منظمة الصحة العالمية). وليس ببعيد تضخم اجهزة الامم المتحدة كلها ابان برنامج النفط من اجل الغذاء العراقي (1992-2003) وما رافقها من اتهامات للامم المتحدة بالتلاعب في هذه الاموال.

إن سياسات الصندوق والبنك تهدف إلى تدمير النسيج الإقتصادي للعالم الثالث لحل أزمة المركز، من خلال سياسات التقويم الهيكلي والمديونية التي من نتائجها تفكيك صناعات العالم الثالث وتحويلها لمستهلك لمنتجات الدول الصناعية. فكيف تم ذلك في الحقبة النميرية وتطور إلى دولة الإنقاذ وماهي اثرها على البطالة وانتشارها؟

أولاً: عند تحول الدولة إلى السوق الحر في الظروف التي اوضحناها ارتبط ذلك بتخلي الدولة عن دورها الإقتصادي والإجتماعي. تخلي الدولة عن التعليم أدى إلى الضعف في التأهيل للعمل في بعض التخصصات المطلوبه. تم فتح السوق على مصراعيه امام المنتجات المستوردة مما ادى إلى إفلاس المشاريع الصغيرة والمهن الحرة أو انخفاض مردودها نتيجة المنافسة.

ثانياً: فرض برنامج التثبيت الهيكلي التي صممها صندوق النقد الدولي بشكل معمم على بلدان العالم الثالث، تخفيض العمالة وتثبيت الاجور. وفي ظل غياب قوانين رقابية فعالة جعلها في ايدي قوى السوق نفسها. الخصخصة التي تمت بعد ذلك، سواء في الحقبة النميرية او الإنقاذ، كانت لها إسقاطات مدمرة على الصعيد الإجتماعي، بسبب مجموعة من العوامل: سوء الإدارة الإقتصادية، نقص الخبرة، إنعدام الكفاءة في مجال الخصخصة وتدخل عنصر المحسوبيات بشكل سيء، ما أدى إلى فقدان مئات

الألاف من الكوادر لمصادر رزقهم من دون تحضير البدائل .

ثالثاً: لم يرافق التحول إلى الليبرالية الإقتصادية أي دفع للدولة لإحلال الليبرالية السياسية وبناء دولة القانون. إن غياب الحريات العامة أدى إلى إضعاف قوى المجتمع المدني التي تلعب دورا رقابياً مهماً، حرمان العمال من تشكيل تنظيماتهم النقابية الحقيقية، منع التظاهر والإضراب،.....الخ.

رابعاً: ترافق هذا من بداية نمو المؤسسة الافضل نمواً في السودان، مؤسسة الفساد. إن آثار الفساد تؤثر سلباً على النمو الإقتصادي وذلك بإبطاء تطوير البنية التحتية، زيادة تكاليف الأعمال وتحرم الشعب من المشاركة في الثروة المكتسبة من الموارد. إن آليات الفساد تتمثل في غموض الصفقات، استغلال البرقراطية لمناصبها في منح الاعمال بالتخصيص عن طريق التراضي، انتشار مظاهرالاختلاس، السرقة والابتزاز في المال العام... وغيرها من الاحابيل.

القضايا الإقتصادية والإجتماعية: سادساً: قضية الديون

رصد مدني محمد أحمد[85]- استاذ إقتصاديات التنمية جامعة الخرطوم، في دراسة موثقة حول الدين الخارجي افضل معين لنا أن نسبر غور الديون بعد مجيء الإنقاذ عام 1989. حتى بداية السبعينات لم يواجه السودان أي مشاكل خطيرة من المديونية الخارجية على الإطلاق. لكنه اوضح لنا بجلاء أن المبالغ الحقيقية التي استلمتها الحكومة من هذه الديون، والتي زادت عن 24 مليار دولار منذ 2000 إلى حوالي 43 مليار دولار عام 2013 (يعتبر السودان من اكبر الدائنين في العالم)، تبلغ حوالي 46% - 51% حسب السنة والجزء الآخر هي فوائد الديون وعقوبات عدم الدفع والذي تميز به النظامان.

على الرغم من أن الفساد كان سمة للمشهد السوداني الإقتصادي كغيره من البلاد، إلا أن الفساد كمؤسسة بدأ ينشأ في اواخر السبعينات بعد ان تدفقت مبالغ هائلة من الدول العربية المصدرة للنفط، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. اتاح هذا فرصاً

---

85 Medani Mohmed Ahmed: External Debts, Growth and Peace in the Sudan. Some Serious Challenges Facing the Country in the Post-Conflict era

لمجموعات صغيرة محيطة بالنميري لإثراء أنفسهم. يمكن ملاحظة نمو هذه المؤسسة بثلاث آليات مختلفة: **إختلاس الأموال العامة، تجارة الاراضي والإستثمار في المجالات التجارية**[86].

سابعا: القضايا الإقتصادية والإجتماعية: سابعاً: قضية الفقر

أسباب الفقر سياسية، إجتماعية وإقتصادية. البعد السياسي ويكون نتاجاً لسياسات الدولة في تركيز السلطة والثروة، الحروب او التوزيع الجغرافي، وكلها قابلة للتعامل معها إذا توفر للبلد قيادة ذات رؤية. سياسات الدولة هي العامل الحاسم في السودان، فمنذ الاستقلال لم تتوفر قيادة تعاملت مع هذه القضية من واقع العدل الإجتماعي. لقد تقلبت السياسات السودانية من تركيز السلطة والثروة في نخبة وسط السودان والمناطق الحضرية بشكل عام والتفضيلات والامتيازات التي جعلت هذه القضية ممكنة.

يقدر عدد سكان السودان بحوالي 32 مليون نسمة (2011)، الغالبية العظمي، حوالي 70% وفقاً لتعداد السكان عام 2008 يعيشون في المناطق الريفية. إن الغالبية العظمي من السكان فقراء بمتوسط دخل فرد أقل من 400 دولار في السنة، ولو أن هذا المستوي المنخفض للدخل لايعكس التباين الكبير بين الأقاليم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إن مستويات التعليم منخفضة والأمراض واسعة الإنتشار وتشكل عبئاً ثقيلاً. البنيات الأساسية إما غير موجودة أوغير متطورة وغير كافية، وحتي القليل الموجود منها منهار نتيجة للإهمال الطويل لعمليات الصيانة الضرورية والدورية. وفيات الامهات في فترة الحمل والولادة مازال يسجل نسباً عالية، مقارنة بالدول الآخري في اقليم شرق المتوسط حيث 49% من النساء ينجبن تحت اشراف كوادر مؤهلة، تبلغ النسبة حوالي 20% في السودان، كما ان 31% من الاطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن الحاد، وتزداد معدلات وفيات الاطفال طردياً مع زيادة مستويات الفقر في اوساط الاسر في ظل انتشارالاسهالات، الملاريا، محدودية فرص الحصول على مياه

---

86 Country Studies Program Handbook Program: Sudan, the Economy, http://www.mongabay.com/reference/country_studies/sudan/ECONOMY.html

الشرب النقية والصرف الصحي[87].

في حين أنه لا يمكن الوصول إلى تقدير دقيق عن مستوى الفقر في السودان في الوقت الحاضر بسبب الإفتقار إلى البيانات الحديثة الخاصة بقياس الفقر الا أن البيانات المتوفرة تشير أن "**تقديرات نسبة الفقر في السودان حوالي 46ر5 % من جملة السكان، وذلك إستناداً لتحليل الفقر على المسح القاعدي لبيانات الأسر الذي تم إجراؤه في العام 2009 بتمويل من الحكومة وبنك التنمية الأفريقي. أعلى معدلات الفقر سجلت 59 % في الأسر التي تعمل في مجال الزراعة والثروة الحيوانية**"[88].

سياسات الفقر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، واهمهم الولايات المتحدة كانوا يريدون وراثة الاستعمار القديم انجلترا وفرنسا وغيرها. اتفقت هذه القوى على إنشاء الامم المتحدة وتطوير مؤسساتها. وعندما نرى تكوين كافة المنظمات التابعة للامم المتحدة نجد أنها جاءت ممثلة لتوازن القوى الدولية السياسية والإقتصادية، وبروز دور الولايات المتحدة كقوة عظمي لم تخسر أي من قوتها من جراء الحرب بينما كان الاتحاد السوفيتي، انجلترا وفرنسا خارجة من الحرب وهي منهكة. بدأ هذا عند تكوين مجلس الامن وتحصينها بالدول الدائمة العضوية الاربعة (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي آنذاك، انجلترا وفرنسا) وحرمت الصين التي لم تكن لديها آنذاك مايكفي من القوة. وجاءت مؤسسات بريتون وودز في نفس السياق.

عندما يتوجه بلد ما إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة إقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الإقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة. هذه هي الحالة النموذجية التي يتدخل فيها الصندوق وهي دائما مترافقة مع دول الفساد والاستبداد، سوء إدارة المال العام

---

[87]عزو محمد عبد القادر ناجي: الفقر فى أفريقيا: أبعاده والإستراتيجيات الموضوعة لإختزاله (السودان نموذجا) ، الحوار المتمدن-العدد: 2186 - 2008 / 2 / 9

[88] 46ر5 % نسبة الفقر بالسودان: الخميس، 24 مايو 2012،
http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=686734&SecID=88&IssueID=31

والتحيز لصالح الطبقات القادرة. قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعني أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات.

طبقت بلادنا بالفعل تلك السياسات في تسعينيات القرن الماضي فيما عُرف بـ **"سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي"**، التي رأي كثير من الإقتصاديين أنها كانت سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة نسب الفقر، بالإضافة إلى ما نتج عن سياسات الخصخصة من استحواذ القطاع الخاص على كثير من السلع والخدمات الإستراتيجية في صفقات شابها الفساد، وتسببت في عمليات إهدار واسعة للمال العام.

وضع صندوق النقد والبنك الدوليان وصفة إقتصادية عامة (روشتة)، افترضا صلاحها لجميع الدول التي تعاني من مشكلات إقتصادية، بغض النظر عن ظروف كل منها وتقدم هذه الروشتة في كل البلدان، وكل الظروف[89].

أولاً: إطلاق الأسعار: وذلك بالقضاء على كل أنواع السيطرة الحكومية على الأسعار، وإلغاء دعم السلع الشعبية اللازمة لمعيشة الفقراء وموظفي الحكومة وذوي الدخول المنخفضة. يعني هذا أن الدولة تخرج من كل مهامها وتترجم في انسحاب الدولة في السودان من الخدمات الصحية، التعليم، المياه. كما تتخلي الدولة عن مراقبة وتركيز الاسعار وتصبح كافة الخدمات والسلع تحت رحمة الاحتكارات ووسائل الفساد الشائعة في دولنا ذات الإدارة السيئة والفاسدة.

ثانياً: تجميد الأجور: ويتم ذلك من خلال وقف قيام الحكومة بتوظيف الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما يتضمن ذلك أيضاً الاستغناء عن الآلاف من العاملين، بما يؤدي إلى تضخم أعداد المتبطلين. يتم ذلك، كما لاحظنا في دول عديدة بخصخصة القطاع العام، بيعه، الاستغناء عن العاملين، وفتح الأبواب على مصراعيها لدخول الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثاً: تحرير سعر صرف العملات الأجنبية: وذلك بالتخفيض المستمر لسعر العملة الوطنية أمام العملات العالمية. تعتمد أدبيات الصندوق على أن انخفاض سعر صادرات الدولة سيؤدي إلى تشجيع المنتجين فيها لزيادة كمية الصادرات، وهذا ما لا

---

[89] **محمد حسن يوسف: روشتة صندوق النقد الدولي، الموافق 15 من مايو عام 2007 ،**
http://www.saaid.net/Doat/hasn/105.htm

يحدث على الإطلاق في ظل نظم الإنتاج الضعيفة والبالية التي تمتاز بها الدول النامية. فالجهاز الإنتاجي في هذه الدول غير مرن بما يسمح للدولة من زيادة إنتاجها إذا ما حدثت زيادة في الطلب على هذا الإنتاج.

إن الصندوق والبنك معاديان فلسفياً ضد العدالة الدولية والعدالة الإجتماعية وانشأتا للوقوف ضدها، بالتالي فالدول التي ارادت الفكاك من اسر الفقر واللامساواة المحلية والعالمية فعلت ذلك بسياسات اخرى وعن طريق رؤية مجتمعية واسعة، وعندما تلجأ للصندوق اوالبنك فهي تلجأ لهما للاستعانة بهما كبيوت خبرة في قضايا فرعية وليست الإصلاحات الهيكلية الكلية سيئة السمعة. سوف نتعرض في الجزء التالي كيف ان الصندوق والبنك وتحت ضغوط سياسية واخلاقية يمكن ان تتجه لتصحيح ما تؤدي الية سياساتهما.

عندما تدخل البنك الدولي بقوة في الخدمات الصحية منذ 1993 واطلقت وثيقتها "**الإستثمار في الصحة**"[90] ومن ثم استطاعت تسويق افكارها التي أدت إلى اضعاف الرعاية الصحية الأولية، تشجيع الدول على الانسحاب من التمويل وغيرها من الافكار التي استنزفت جهداً كبيراً من منظمة الصحة العالمية لتعيد الرعاية الصحية الأولية إلى الصدارة. أيضاً بعد ان وضح جلياً الاثار الكارثية في مجال الخدمات الصحية وغيرها. بدأ الصندوق والبنك لا في مراجعة سياساتها التي تؤدي للفقر ولكن لتلتف وتطلق مشروعات لمكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل[91].

رأي أهل الاختصاص من الدول الصناعية

جيفري ساش أستاذ الإقتصاد في جامعة هارفرد الأمريكية لأكثر من ثلاثين عاماً، ومستشار لعدد كبير من الدول النامية من إفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية منذ أكثر من ربع قرن، يشير إلى أن السياسات المالية التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول الأفريقية هي سياسات ليس لها أساس علمي، ونتائجها هامشية، ويؤكد أن إفريقيا هي أكثر فقراً في بداية القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه

90 World Bank: Investing in health: World development report, New York: Oxford University Press. 1993

91 The World Health Report 2008 - primary Health Care (Now More Than Ever), http://www.who.int/whr/2008/en/index.html

خلال الستينيات عندما بدأت تتبنى سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أما عن كيفية علاج الأزمة التي تعاني منها المؤسستين المذكورتين فهو يقترح إستبدال الوصفات الإقتصادية الحالية الجاهزة التي تفرض على الدول النامية مقابل القروض، ببرامج تنموية تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة والظروف المحيطة بتخلفها حتى لا تؤدي هذه البرامج إلى تفاقم مشكلات التنمية كما حصل نتيجة لممارسات البنك والصندوق الدوليين عبر السنوات الماضية.

جوزيف ستيجلتس-الحائزعلى جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2001 وكبير المستشارين الإقتصاديين في إدارة كلينتون وفي البنك الدولي سابقاً- يؤكد بأن الشروط التي تفرضهما المؤسستان الدوليتان على القروض المقدمة للدول النامية ليست لها اعتبارات إقتصادية وقد تكون ضارة في حالات كثيرة. بل إن هناك مواد في لوائح هذه المنظمات تمنع من ممارسة ضغوط على الدول المقترضة لإجبارها على تبني سياسات لا علاقة لها بالمشكلة الإقتصادية التي تقدم القروض لحلها.

أخيرا **وليام استرلي،** أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك والذي عمل في البنك الدولي أكثر من 16 عاما في قضايا التنمية، يؤكد بأن البنك الدولي يفتقر إلى المعايير التي يمكن من خلالها معرفة درجة كفاءة استغلاله لموارده، مدى إنتاجية برامجه ومشروعاته مما يعني أن بيئة المساءلة في هذه المؤسسة الدولية ضعيفة إذا لم تكن مفقودة كلياً. ويري ان يترك البنك القضايا الكبري لشعوب الدول النامية وحدها لأن التنمية الفعلية لن تتم إلا على أيدي أبناء هذه المجتمعات الناميه وحدهم[92].

القراءة النقدية: مكافحة الفقر

كيف يصنع الفقر في بلادنا؟ رغم أن العديد من الايديلوجيات تطرح افكاراً مختلفة حول النشأة، فان هناك اتفاقاً لحد ما إلى ارجاعها لمجموعة معقدة من تداخل السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي، الا أننا للتبسيط أولاً، وثانياً لأن الدول التي نجحت في القضاء على الفقر ركزت عليها في وضع الإستراتيجيات. سوف نتناول الفقر من ثلاثة مسببات رئيسية: التفاوت التنموي، الخدمات، سياسات التوزيع.

[92] **The World Health Report 2008–مرجع سابق**

نشر د. مدثر أحمد أبو القاسم دراسة متميزة عن أثر التفاوت الإقتصادي على التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر في السودان. إعتمد الكاتب على دراستين: الأولى تمت عام 1959م عن تصور توزيع الدخل القومي في السودان، الدراسة الثانية قامت بها بعثة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1973م بوضع خطة طويلة المدى لتنمية الزراعة في السودان، وقامت الدراسة بدراسة توزيع الناتج المحلي الإجمالي والإستهلاك الخاص بين الأقاليم الثلاثة لعام 1968.

درس د.مدثر نفس الموضوع ولكن لعدم وجود بيانات متوفرة، فقد إستند الباحث لمعرفة وقت تخطي كل إقليم لعتبة الفقر بوصول دخل الفرد فيه لمعدل دولارين في اليوم حسب إعلان الألفية. اثبتت الدراسة أن الإقليم الشرقي سيتخطي عتبة الفقر عام 2009، الإقليم الغربي فسيصل عام 2029 وعام 2058 في الإقليم الجنوبي. يشير هذا بوضوح إلى الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار والحكومات الوطنية في تعميق حدة التفاوت الإقتصادي بين اقاليم السودان المختلفة[93].

الخدمات الصحية

بدأ الانخفاض في الصرف على الصحة في السودان منذ السبعينات حتى اصبح في العقود الاخيرة مجرد فتات من الناتج العام. حافظ التفاوت الذي اثبتته الدراسة السابقة في المؤسسات والكوادر الصحية بأقاليم السودان المختلفة خلال طوال العقود الماضية وحدث تدهور عام في نسب مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، الشفخانات، المراكز الصحية والمستشفيات، والتي ورغم النسبة الضعيفة لعدد المستشفيات في الأقاليم المختلفة فأن وجودها في المدن الصغيرة والمناطق الريفية محدود أو قد يكون منعدماً. وينطبق الامر على تركز القوي العاملة في العاصمة بشكل خاص ومن ثم في عواصم الوسط وندرتها في اغلب اطراف السودان.

إن ارتباط الصحة بالفقر اثبتتة دراسات متعددة. وقد تم تحديد ثلاثة شروط مسبقة رئيسية للمدفوعات الكارثية: توافر الخدمات الصحية التي تتطلب الدفع، انخفاض القدرة على الدفع، وعدم وجود الدفع المسبق أو التأمين الصحي. إن الفقراء يلجئون

---

93 **د.مدثر أحمد أبو القاسم: أثر التفاوت الاقتصادي على التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر في السودان** http://swideg.arabblogs.com/geography/archive/2009/1/778339.html

لاستخدام المدخرات، أو الإعتماد على الشبكات الإجتماعية القائمة المساعدة والتضامن، ولكن أيضاً بيع الأصول الإنتاجية وتشغيل الأطفال لتغطية النفقات الصحية.

الخدمات التعليمية

مثل كافة المؤشرات فإن هناك تدهوراً عاماً في إجمالي الإنفاق العام، اما على أساس التقسيم الإقليمي السابق للسودان فيمكن ملاحظة التفاوت في الإنفاق على التعليم في أقاليم السودان المختلفة، ويستمر التفاوت في الكوادر والخدمات التعليمية بين أقاليم السودان المختلفة منسوبة إلى إجمالي السكان في كل أقليم. وينطبق هذا الأمر على التعليم في مرحلة الاساس استناداً إلى نسب المعلمين/ الطلاب ونسبة التلاميذ / المدارس ونسبة المعلمين / المدارس. فهناك معلم لكل 15 طالب في الاقليم الشرقي ومعلم لكل 50 طالب في الاقليم الغربي. كما أن هنالك مدرسة لكل 206 طالب في الاقليم الشرقي ومدرسة لكل 320 طالب في الاقليم الغربي.

عندما نتعامل مع الفقر نعالجه من معالجة هذه القضايا وليست كقضية مسلم بحدوثها. يمكن ان تلجأ احياناً قليلة إلى وسائل الدعم الإجتماعي والمادي، لكن اساس الحل هو من خلال التنمية الشاملة "**ماليزيا: النمو يقود إلى المساواة في الدخل، كوريا الجنوبيه: الصناعات التصديرية كثيفة العمل وذات الأجر المنخفض، جنوب أفريقيا: التنمية في جميع المجالات، إصلاح العدالة وتقاسم الثروة والمساواة في الفرص والصين: معدلات نمو مرتفعة، العدالة في التوزيع ، محاربة الفساد وتحقيق اندفاعه قوية في مجال الإبداع والتطوير والتجريب**". ان المدخل لكل هذه التجارب إنه بحثت عن حل مشكلة الفقر من المدخل الشامل السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، العدالة الإجتماعية، التي تغيب تماماً عن ادبيات الصندوق والبنك، اللذان مدخلهما سياسي إقتصادي فقط.

موجات الفقر السودانية وخصائصها

نمط إستراتيجيات التنمية الموروث منذ القدم، والحروب التي خاضها الخليفة التعايشي

وادت لانهيار حياة العديد من المجتمعات، كانت المصادر الاساسية **لأول موجات الفقراء** الذين توافدوا على المشاريع الزراعية في النيل الابيض، الجزيرة، القضارف. الوضع الذي خلفه الاستعمار، استمر لحد ما في ضمان استقرار المجتمعات. الغالبية العظمي من السكان ظلت صامدة في القطاع التقليدي الزراعي مع توفر السهولة النسبية في الحياة وعمل أنظمة التضامن الإجتماعي بكامل طاقتها، لكنها مع السنوات تخلفت من حيث تقنيات الإنتاج، التمويل، الإدارة، البحوث والإرشاد، الوصول إلى الأسواق والطرق الريفية. حتى نهاية الستينات كانت هناك هجرات للمدن للبحث عن عمل وتحسين ظروف حياة افضل. هذه هي التي انشأت امتدادات المدن من الكلاكله، الدروشاب...الخ. وللمتآمل في صور ثوار اكتوبر يجد الطبقة الوسطي ذات الملابس النظيفة، والوجوه المتوردة ولا نري أي من الفقراء ولايظهر لهم اثر. الشعارات التي تم رفعها في اكتوبر كانت تعبيراً عن التوق للتوجه الذي ساد آنذاك، الإشتراكية ، أكثر منها عناويناً لثوار ذوي احتياجات محددة.

مع منتصف السبعينات بدأ السودان يشهد تحولات إجتماعية وإقتصادية اعنف واشد قسوة، بدأت الدولة بالاستجابة لمشورات الصندوق بالتخلي عن دولة التعليم والصحة المجانية، الانكماش في الوظائف والاجور، توزيع اراضي الزراعة المطرية بعد نزعها من ملاكها الاصليين. هذا هو عصر تآكل الطبقة الوسطي وفقدان التوازن بين الاجور وتكاليف الحياة. أيضاً عاني السودان آنذاك من سوء إدارة المشاريع الزراعية والعوامل الطبيعية من الجفاف الذي اصاب المنطقة. انعكس هذا أيضاً على الفقراء وبدأت **الموجة الثانية** بتكاثر اعدادهم، الزيادة والظهور في طرقات المدن وفي مجاري الامطار (ما اطلق عليهم بعد ذلك الشماسة).

مع اشتداد قبضة الصندوق على النظام، إنشاء البنوك والمعاملات الإسلامية ودخول الإخوان المسلمين ضمن حكومة النميري وبدء المصالحة الوطنية وفد إلى السلطة نوع جديد من الرأسمالية، كان يتواجد دائما على هوامش الحركة الإقتصادية ويلعب دوراً محدوداً فيها. نشأت هذه الفئة الرأسمالية- ما اطلق عليها الرأسمالية الطفيلية. هذه الفترة دفعت **بالموجة الثالثة من الفقراء**، بنوعين من الفقراء كانوا الأثر المباشر للسياسات التي سادت آنذاك.

النوع الأول من الموجة الثالثة كان بدء هجرة الجنوبيين في رحلة عذاب طويلة إلى

الشمال والدول المجاورة، المجموعات التي اسست أحياء اطراف حاج يوسف، مايو، السلام ...الخ. **النوع الثاني من الموجة الثالثة** أيضاً ترحلوا طويلاً بعدما اجتاحت المجاعة غرب السودان، وبالأخص إقليم دارفور، في عام 1984 مما حدا بهم إلى النزوح إلى أقرب مدينة بحثاً عن ضروريات الحياة حتى وصلت طلائعهم إلى معسكرات المويلح، الشيخ أبو زيد علي مشارف أم درمان. مع هذه المجموعات سيبدأ ظهور المنظمات الإسلامية المحلية أولاً، ثم ستتبعها المنظمات العالمية في السودان بشكل كبير، التي لن تغادر السودان بعد ذلك. من هذه المجموعات ستبدا خصائص جديدة فقد هاجروا إلى مدن دولة الفساد والاستبداد الثانية وقد افل نجم دولة التعليم والصحة المجانية، ودخلوا دائرة فقر متشابكة لن يفلتوا منها لاهم ولا ابنائهم. هذه سنوات بداية إستراتيجيات محاربة الفقر لانها عمت القارة الافريقية بحروبها وكوارثها الطبيعية والجفاف الطويل.

الموجة الرابعة من الفقراء، كدسها نظام الإنقاذ طوال أكثر من عقدين**.** هذه الموجة تكونت من مدقعي الفقر – قدر عددهم 3-4 ملايين- الذي يعرفون بأنهم يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم، دفعت بهم الحرب المهلكة في الجنوب والشرق في عقد التسعينات حتى منتصف الالفية الثانية[94]. وضمت فى طياتها **ضحايا حرب دارفور** والذين تشردوا من قراهم الآمنة من واقع القمع القاسي تدمير المنشآت، الاعتداءات والاغتصابات. الذين قتلوا تقدرهم الجهات المحايدة بحوالي 300- 400 الف وهؤلاء هم الذين قادوا رئيس الجمهورية وأخرون إلى باب المحكمة الجنائية الدولية. الباقون تشتتوا في أكثر من 100 معسكر ووصلت اعدادهم لملايين عديدة. تبعهم بعد قليل نازحي جبال النوبة والنيل الازرق.

من صناعة الفقر إلى مكافحة الفقر

لقد اثبتت الدول التي استعرضناها سابقاً (ماليزيا، الهند، جنوب افريقيا، الصين، كوريا الجنوبية وكذلك البرازيل ودول اوربا الشرقية) أنها جميعا اعتمدت السوق الحر ولكن مع الحفاظ على قدرات عالية لقطاع عام – محدود في القطاعات التي لها ارتباط

94 **أحمد يونس: خبراء يشككون في نصائح صندوق النقد للسودان،** **http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-70662.htm**

بالمجتمع لكنة كفء وفاعل واعتماد العدالة الإجتماعية وادخالها كجزء اساسي في عملية التنمية الإقتصادية الإجتماعية. أدى وضوح النتائج الكارثية لروشتة صندوق النقد الدولي لكافة البلدان النامية إلى وضع النقد الدولي منهجاً جديداً للتقليل من هذه الاثار، واسماها التركيز على خدمة الفقراء، إن كل هذا هراء لم يحدث.

يمكن أن نحمل الصندوق والبنك مسئولية مشاكلنا، كما يفعل اصحاب نظرية المؤامرة وقادة الدول الفاشلة، لكن كما قال الصندوق عن نفسه فهو مصمم لهذا الدور ولديه اجندة واضحة. ليس مهماً حسن او سوء النية، لكن هذا ما يسمح بة توازن القوى. لدينا الخيارات عند تآسيس الرؤية وبنائها وقد تعددت تجارب الدول عند التعامل مع الصندوق والبنك. قد نضطر للتعامل مع الصندوق لأننا في عالم لا نتحكم في آلياته، لكن الفيصل هو كيف نتحمل الجرعة المرة لسياسات الصندوق؟ لقد افادتنا التجارب أن نحدد اهدافنا بدقة عند قبولنا، نعتمد الشفافية مع الشعب في اقرارها، نوجه القروض لما حددناه بالضبط، ندرس الاضرار المترتبة ونقلل بقدر الامكان من انعكاسها على الفقراء واخيراً نحدد من البداية إستراتيجية الخروج من الاعتماد على القروض المرة الطعم.

تجارب الآخرين مع الفقر: كوريا الجنوبية

لقد شكلت كوريا الجنوبية ومعها دول شرق آسيا تجربة رائدة في التنمية الإقتصادية، حيث استطاعت هذه الدول وخلال فترة قصيرة نسبياً لم تتجاوز الثلاثة عقود من أن تحقق نموا هائلاً وتطورا كبيراً، اذ انتقلت كوريا من بلد متخلف لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه حوالي (100) دولار عام 1965 إلى بلد متطور وصل متوسط دخل الفرد به إلى أكثر من (10,000) دولار عام 1995[95].

تجارب الآخرين مع الفقر: الصين

وفقا لبيانات البنك الدولي، نجد أن عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد

---

[95] **عدنان فرحان الجوارين: د دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005) الحوار المتمدن-العدد: 3451 - 2011 / 8 / 9**

للفرد يومياً قد انخفض في الصين من 634 مليون نسمة في عام 1981 إلى 374 مليون نسمة في عام 1990، ثم إلى 128 مليون نسمة فقط في عام 2004. تبنت الصين رؤية مخالفة للأجندة الغربية التي تحاول التركيز على واقعها الداخلي. فبدلاً من التركيز الشديد على إعطاء الأولوية لإزالة العقبات أمام دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد.

سعت الصين لبلورة إستراتيجية وطنية، كان من أهم محاورها:**أولاً: تحقيق معدلات نمو مرتفعة** بالإستثمار في رأس المال المادي والبشري مع تزايد الكفاءة، **ثانياً: العدالة في توزيع الدخل:** انتهاج سياسات توزيعية جادة، من شأنها ضبط العلاقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع في جني آثار ذلك النمو المتحقق. **ثالثاً: محاربة الفساد ورابعاً: تحقيق اندفاعه قوية في مجال الإبداع والتطوير والتجريب**[96].

تجارب الآخرين مع الفقر: ماليزيا

ركزت ماليزيا بعد الاستقلال على محاربة الفقر،حيث كانت نسبة الفقر في ماليزيا ما يقارب 70 %، وعملت على تخفيضه في الثمانينيات إلى 30%، وتم تخفيضه في بداية الألفية إلى حوالي 5 %، ووصل في سنة 2010 حوالي 3.4% وتنوي ماليزيا لتخفيضه إلى 1 % ونسفه نهائياً. تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "**النمو الإقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل**. تمثلت إستراتيجية توزيع الدخل في ماليزيا على اعادة هيكلة العمالة، زيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين، حتى يتمكن السكان الأصليون من الانتفاع من الثروة القومية للبلد؛ مما أفضى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة. وكان دور القطاع غير الحكومي في التخفيف من نسبة الفقر في ماليزيا هو وضع اعتبار كبير للمرأة، حيث أن المرأة تمثل نصف المجتمع، والمرأة ساهمت وتساهم في خلق ثروة كبيرة للاقتصاد خاصة إذا كانت متعلمة.

اعتمدت هذه الخطط التنموية التي تحارب الفقر علي **فلسفة النمو المصحوب بالعدالة التوزيعية**، وهو ما ادي إلى الحفاظ علي الوحدة الوطنية، تحقيق تقدم ملحوظ في

---

[96] **محمد حسن يوسف: لماذا نجحت الصين فيما فشلنا نحن فيه؟**،
http://www.saaid.net/Doat/hasn/117.htm

القضاء علي الفقر سواء المدقع أو النسبي، وهو ما تشير إلية الإحصاءات وما توضحه الأرقام.. بمعني أخر التوزيع العادل لثمار التنمية حقق الوحدة الوطنية وقضي علي الفقر. لقد حاربت ماليزيا البطالة بدراسة أسبابها وتوصلت أنه لابد من التحول لبلد مصنع للمواد الخام بدلاً من تصديرها، حتي تستوعب البطالة وتحد منها والنظرة الجادة للعدالة الإجتماعية[97].

تجارب الآخرين مع الفقر: البرازيل: لولا دي سيلفا وبرنامج صفر فقر

عندما تسلم رئيس البرازيل السابق **"لولا دا سيلفا"** (2003-2010) مقاليد الحكم، كانت البرازيل تشرف على الإفلاس لعدم قدرتها على سداد دين خارجي كبير. وأصبح رئيساً لدولة يقترب عدد سكانها من 200 مليون مواطن يعاني اغلبهم من كوارث إجتماعية متمثلة في الفقر، الجوع والبطالة وغيرها.

تبني لولا سياسات يسارية لحل معضلة الفقر البرازيلي ولانجاز تقدم قوي في تحقيق العدالة الإجتماعية، من جهة أخرى انتهج سياسات ليبرالية تفوق كل أحلام شريحة الرأسماليين لحماية صناعتهم وإستثماراتهم، لدرجة جعلت هذه الطبقة أكثر تأييداً لحكم لولا من الطبقتين الوسطي والفقيرة. كيف نفذت البرازيل معجزتها؟.

أولاً: نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي **"ورثه من الرئيس السابق له"** بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له ذلك بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

ثانياً: تم توفير تسهيلات ائتمانية، وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل.

وثالثاَ: التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن. اتجهت السياسات الإقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، أما الشق الآخر فهو

[97] **المعجزة الماليزية:** http://rayanaljazair.com/vb/showthread.php?p=117265

الصناعات التقنية المتقدمة وتنشيط قطاع السياحة[98].

الطرق المباشرة لحل مشكله الفقر (الإعانات الإجتماعية)

كان في قلب هذا الجانب سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (**بولسا فاميليا**). يقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهرياً. تم ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. كما تصرف هذه الإعانات للام بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة. برامج "**لولا**" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "**الطبقة الوسطي الجديدة**".

بنيت نجاحات التجربة البرازيلية على ضرورة توفر الرؤية الواضحة، الإرادة السياسية القوية، الصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير. إن ما تحقق من انجاز إقتصادي كبيرعلى ارض الواقع في البرازيل، لم يكن ليتم في غياب ذلك المناخ الديمقراطي الراسخ. تقدم التجربة البرازيلية تصوراً عن حل المشكلات المتعلقة بالعداله الإجتماعية والفقر، يتلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيداً عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية واخيراً أن من المهم جدا في البداية أن تصب كافة الجهود على حل مشكلات الداخل، ثم في وقت لاحق تستخدم هذه النجاحات الإقتصادية لمزيد من النجاح في السياسة الخارجية.

الطريق السوداني لازالة الفقر والعطالة

من رصدنا للتجارب العالمية نرى إنها جميعا تصدت للفقر والعطالة بانحيازات إجتماعية وإقتصادية واضحة. لن يفيدنا الانتقال من مؤشر البنك الدولي (كان السودان يشغل الرقم 83 عام 2007 و94 عام 2008) إلى مؤشر الجوع العالمي. او من

[98] **أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر،**
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84

صياغة برامج المنظمات الدولية التي لاتنفذ. نرى أن الفقر صناعة محلية وحلها محلي، وحلها يكمن في توجية موارد الميزانية (10% سنويا)، عبر هيئة وطنية عليا، مشاركة منظمات المجتمع المدني، ترصد للقضاء على الآليات التي تسببها، خلق فرص للعمل والتخلص منها وفق سياسات، خطط وبرامج.

البرنامج الإقتصادي الإجتماعي

أحد أهم أهداف التنمية الإقتصادية الإجتماعية هو اعتماد العداله الإجتماعية كمدخل في معالجة الفوارق الكبيرة بين مختلف فئات الدخل، وبين المجتمعات الريفية والحضرية وكل المناطق داخل الدوله. هذه هي التي قادت إلى الحروب الجهوية المستمرة، أدت لانفصال الجنوب وعدم الاستقرار .

أولاً: نبدأ من الأساسيات ونوقف طوفان الرأسمالية الطفيلية المستشري، المدخل هو تعديل السياسات النقدية، التمويلية والضرائبية. لقد خطت الدول جميعاً، حتى الولايات المتحدة في تطبيق الحزم القانونية، التمويلية، التمييز الايجابي لبعض الأنشطة وغيرها للحد من هذا النشاط إلى الحدود المقبوله في بنية اقتصاد رأسمالي. هذا ليس صعباً إذا وصلنا جميعا لفهم مشترك من كافة الفئات ذات المصلحة من الأحزاب، قوى المجتمع المدني، القطاعات العامله في المجالات المختلفة وخاصة الرأسمالية بكافة أنواعها، المبدأ أن هؤلاء جميعاً شركاء أساسيين في التنمية ولابد ان يشاركوا في اتخاذ القرار بشكل شفاف وليس تحت التربيزة.

ثانياً: نعيد النظر بشكل موضوعي عن دور القطاع العام في الاقتصاد في ظل الظروف الراهنة، في نمط الإستثمار في البنية التحتية للدوله كشريك نشط وقادر على أحداث التغييرات التشريعية والإدارية المطلوبة ودور الدوله كميسر فعال للتعويض عن قصور آليات السوق في تقديم السلع العامة (نعني بها في السودان التعليم العام، الصحة، الري، مياه الشرب وغيرها) .

ثالثاً: العنصر الأساسي في التنمية الإقتصادية، هي أنها إستراتيجية شامله لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وهو شرط ضروري لرفع إنتاجية القوى العامله في السودان إلى مستويات دولية. الهدف الأول تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وبعد ذلك، من خلال تزايد المخزون الفائض من الحبوب الغذائية يوجه للتصدير وخلق فرص عمل

جديدة والنمو الإقتصادي.

هذا التوجه في جوهره يقوم على المعرفة والأبحاث. لا يمكن حل مشكله النقص المزمن في الغذاء عن طريق سياسات واحدة من مثل: الزيادة في إنتاج الغذاء أو تراكم أكبر مخزون احتياطي الغذاء، إصلاح نظام التوزيع أو برامج العمل المستهدفة التغذية كلها تخفف من المشكله مؤقتاً. ولكن في المدى الطويل، فان الحل هو ضمان فرص العمل لجميع المواطنين بحيث يكتسبون القوة الشرائية لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

رابعاً: الخدمة المدنية: ورث السودان خدمة مدنية ذات كفاءة في أداء متطلبات المستعمر وكما حدث لكل القطاعات فقد تم المحافظة عليها في نفس إطارها برغم اختلاف نظام الحكم ومفاهيمه. في التصدي لقضايا الخدمة المدنية السودانية نحتاج للإصلاح المؤسسي الذي ذكرناه سابقاً، لكن هذا وحدة لن يكفي في خدمة تعرضت لتشويه طويل. يفترض التعامل مع تطويرالخدمة المدنية أن نبدأ بالنظرة الكلية، فمشاكل الخدمة المدنية تبدأ من الاستقرار السياسي والرضا العام عن الدوله، الإحساس بالمواطنة المتساوية، توفر الحقوق والحريات الأساسية خاصة حرية العمل النقابي، الإعلام والتعليم ومناهجه.

لا نعيد اختراع العجله في إصلاح الخدمة المدنية، فهي من أكثر المجالات التي بها تجارب إقليمية وعالمية مجربه. ولكن أول ما نحتاج تعديل قوانينها لتتماشي مع الأسلوب الديمقراطي في إدارة شؤون البلاد، ومن ثم إيجاد التوازن بين مجالات أربع: ضمان وجود عدد كاف من الموظفين على جميع المستويات (النوعيات المطلوبة، عداله التعيين، التوزيع المناسب..الخ)، تحديد الكفاءة والمهارة المطلوبة لكل مهنة (إطار وطني للكفاءة والمهارة، وسائل دعم الكفاءة وخطط التطوير...الخ)، توفير أنظمة الدعم المطلوبة كل حسب مجاله (المعلومات، الدعم اللوجستي، التخطيط... الخ) وخلق بيئة عمل مواتية (توفر السياسات والإجراءات، المعايير الوطنية، المتابعة الداعمة، الكرامة والكينونة، الحوافز المادية وغير المادية وأنماط تحمل مسئولية القرارات).

خامساً: الخدمات التعليمية: قضايا التعليم لا تنفصل عن الأزمة السياسية للوطن وحلولها مرتبطة بالحل الشامل، تنطلق في مجملها من النظر إلى التعليم كرافعة للتقدم

والتنمية وإزاله التشوهات المنطقية والجهوية. التعليم الذي أهمل طوال العقود من الأنظمة جمعاء في عهود الحكم العسكري والديمقراطي. إن أهمية التعليم ليس ترفاً ومجرد حق ولكنه بوابه الدخول لسودان المستقبل إذا شئنا أن نبني الوطن. إن الدول التي وضعت نفسها في مسار التقدم وضعت نصب عينها تطوير التعليم (كوريا، الهند، البرازيل......الخ).

إن المدخل لأي إصلاح في التعليم يبدأ من التزام الدوله بمسئولياتها الإجتماعية ورفع مساهمة الدوله لتبلغ 15% من الميزانية السنوية للدوله. إن المسئولية تعني التزام الدوله بتوفير تعليم مجاني أساسي بكافة مستلزماته. إن هذا يستدعي إعادة النظر في السلم التعليمي، يستدعي هذا أيضاً إعادة النظر في الخارطة التعليمية وإعادة توظيفها بناء على حاجة سوق العمل والاحتياجات مبنية على مؤشرات النمو ووتائر التنمية. التعليم رافعة إثراء التعدد وإدخال المجتمعات المتنوعة عن طريق وضع لغاتها، ثقافاتها وأغانيها واحترامها في العملية التعليمية. كافة الأعراق في سودان المستقبل لها صوت يكفله الدستور وتسن له القوانين والسياسات والخطط. إن بداية ترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتحويلها من شعارات وأناشيد وأغاني إلى سلوك ناظم لحركة المجتمع، هو إدخال هذه المفاهيم عن طريق تحويلها إلى مواد في المناهج الدراسية على كل المستويات.

إن هذا التحول إلى التعليم من اجل التنمية، هو تحول كامل للتعليم وللمسئولية الإجتماعية ويقودنا إلى التخلص من الخصخصة الشائهة التي حدثت في مجال التعليم، والتي قادها الطفيليون وحولوا التعليم إلى مجال لتراكم الثروة، غسيل الأدمغة ونشر الفكر الإقصائي. إن من أول واجبات إصلاح التعليم هو فصل التمويل عن العملية التعليمية، تحديد المناهج الموضوعة بواسطة وزارة التربية والتحكم في التسعيرة وغيرها.

مدخلنا إلى هذه القضية الخروج من آثار إعادة هيكله الإقتصاديات ووصفات البنك الدولي حول تكلفة الخدمات الإجتماعية. وان تعود الخدمات الأساسية التعليم والصحة جزءاً من المسئولية الإجتماعية للدوله، ورفع المخصصات إلى 15% من الناتج الإجمالي القومي لكل منهما، وهذا سهل إذا توقفنا عن الحرب الأهلية، واعدنا ميزانية الدفاع والأمن إلى حجمها الطبيعي. سال حبر كثير حول التعليم، عقدت المؤتمرات

وورش العمل ولكن يرتبط كل ذلك بالالتزام السياسي المفقود في ظل الأوضاع السائدة.

قضايا التعليم واضحة ومباشرة يحسها كل مواطن، وتحتاج لعقد سياسي ملتزم ضمن عملية التحول الديمقراطي بتطوير كافة مكونات العملية التعليمية من المعلمين (الإعداد، التدريب المستمر، تحسين الأجور وتوفير معينات التدريس)، المنهج (مناهج قائمة على حل المشاكل، مشاركة المعلمين والخبراء، التوسع في التعليم الفني والزراعي والتقني، التدريب، إدخال التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، المراجعة والتحديث)، الطلاب (التعليم المجاني في التعليم ما قبل الجامعي، توفير الأدراج والكراسي والكتب) والبيئة المدرسية (النماذج المعتمدة في مباني المدرسة، الأنشطة خارج المنهج، ديمقراطية العمل الطلابي في المراحل الثانوية وحرية التعبير).

تناول د. أحمد إبراهيم أبو شوك بشكل مبدع العناوين الرئيسية لإصلاح التعليم العالي: **"ضرورة تعزيز الحرية الأكاديمية في الجامعات السودانية، وتحديث نظمها الإدارية، ومدها بكفاءات مهنية مدربه، وترسيخ الشفافية في إجراءات التعيينات والترقيات، وإصلاح مقارها الحالية والخدمات المصاحبة لها، وتوفير الدعم المالي اللازم للبحث العلمي والطلبة النابهين. ويتبع هذه الخطوات الإجرائية ترقية أكاديمية في تصميم المناهج الدراسية، ترافقها إدارة جودة شامله ومستدامة، يراعي في تطبيقها مرتكزات الهوية السودانية والمعايير القياسية المستخدمة على الصعيد الدولي في ضبط الجودة الخدمية وتجويد العطاء المهني ومخرجاته البشرية في الجامعات"**[99].

وعلى نفس المنوال فإن أي حديث عن التحديث والتنمية والديمقراطية**"لن يجد ما لم نبدأ بإصلاح جذري لنظام التعليم العام والعالي وعلى أسس علمانية بحيث تشق المؤسسات التعليمية طريقها مستقله وبمنهج يهدف لخلق عقول حرة تملك القدرة على الإبداع والابتكار والتفرد. ودون ذلك سنبقي في أسفل قائمة الأمم المنغلقة والمنكفئة على ذاتها"**[100].

سادساً: الخدمات الصحية: مثل انسحاب الدوله من الخدمات الصحية مبكراً، بداية

---

[99] **د. احمد ابراهيم ابوشوك: التعليم العالي في السودان: الثورة والواقع؟** (www.sacdo.com)

[100] **قراءة في واقع التعليم العالي..هل يعمل لاعداد قادة المستقبل؟ جريدة الايام : العدد رقم: الاربعاء العدد** 9170 29-07-2008**).**

التدهور المستمر في حياة المجتمعات، فقد انتشرت الأمراض التي كانت قد اختفت أو لم تكن أصلاً موجودة في كافة أنحاء الوطن إلى حد أن مرضاً كالملاريا التي أصبح من التأريخ في معظم دول العالم، يمثل أكثر من ثلث أسباب الوفيات، وصار السودان متحفاً لكل الأمراض التي وجدت في العالم.

مدخلنا إلى الخدمات الصحية، أن نعود إلى دوله الرفاه الإجتماعي في خطي أفضلها، اعدلها وأكثرها كفاءة وهو **النظام الصحي الوطني** في تطبيقاتها الحالية والمبنية على الرعاية الصحية الأولية، اللامركزية الحقيقية رفع قدرات العاملين. نظام مجاني يعتمد على الضرائب في التمويل ويخصص له 15% من ميزانية الدوله السنوية. يقوم النظام الصحي على طبيب الأسرة في المدن والمجتمعات الكبري والأشكال المبتكرة في القري والفرقان، مما أبدعت فيه العقول السودانية. كل هذه تتولاها المجالس المحلية والبلديات إشرافاً وتمويلاً حسب ميزانيات حقيقية وليست ورقية.

المشاكل والتحديات التي تواجه الصحة ليست وقفاً علينا، والحلول لا تحتاج لإعادة اختراع العجله، لكن لقيادة تجيء نتاج الاختيار العادل، الشفاف، إعادة الحياة للتقاليد، المصداقية والنزاهة. يحتاج العاملين الصحيين إلى الرعاية والعناية. المدخل الرئيسي يبدأ بإعادة النظر بإصلاح التعليم الطبي والصحي، إنهاء الفصل القسري بين إنتاج الكليات الصحية والخدمة والتي أدت لكثير من الإختلالات الهيكلية، الوظيفية والكفاءة.

الجزء الثاني

ممهدات الرؤية

□

الفصل الأول: نقاط القوة والضعف السودانية

عندما نال السودان إستقلاله كانت هناك نقاط قوة كبري في البلاد مما يسمي الكفاءات الأساسية (**core competencies**). **فما هي الكفاءات الأساسية؟ يعني أنه في قطاعات الدوله هناك بعض نقاط القوة الكامنة حيث يمكن أن تظهر نتائج أفضل في أقصر وقت. هناك بعض الأمور التي يمكن أن تفعل الكثير بنفس الإرادة والجهد، إما بسبب وجود بيئة تمكينية أو بسبب تجربة أفضل.** عندما تصدت الدول لقضايا الرؤية عند بدء انطلاقها في طريق المستقبل، نظرت كلها إلى أهم الكفاءات الأساسية التي تتوفر فيها: حدث هذا في وضع سيناريوهات جنوب أفريقيا 2025، التركيز على ما يمتلكونه بكثافة: القوى البشرية في كوريا الجنوبيه، فكرة **"تكبير الكعكة"** الماليزية وتقييم الكفاءات الأساسية المتوفرة في الهند كشرط مسبق من القدرة على استيعاب الجديد من التقنيات، المهارات وأساليب الأداء أيضاً.

رغم ذلك ليس هناك اتفاق عام على هذه النقاط القوية لأن هناك تفاوتاً شديداً في تواجد هذه الكفاءات الاساسية في اطراف الدوله ومناطقها المختلفة. رغم ذلك فاننا يمكن أن نحدد بعض جوانب الكفاءة التي وجدها الرواد بعد الاستقلال. ترك الاستعمار اربعة أنظمة مهمة: **نظام الحكم، نظام الإدارة، الخدمات ومشروعات ناجحة**. لقد ترك لنا المستعمر نظام حكم ديمقراطي تعددي، دستور مؤقت به حريات واسعة كان صالحاً للتطوير واستيعاب طموحات الاغلبية واحترام الاقلية. نظام إدارة قائم على الكفاية (يؤمن حياة كريمة للموظف)، الكفاءة (القدرة على انجاز ماهو مطلوب بالمستوى المطلوب)، الانضباط والنزاهة المهنية. نظام تعليمي وصحي يركز على الكيفيه، الجودة ويطبق افضل معطيات العلم. مشروعات إقتصادية ناجحة ومنتجة وقائمة على اسس علمية وإجتماعية.

هذه الكفاءات كانت ضمن محتوي إستعماري قائمة على كيفيه استغلال الدوله باقل التكاليف وأعظم المخرجات. لقد استطاع السودانيون أن يستوعبوا هذه النظم الحديثة عليهم سواء في الإدارة، التعليم والتدريب، التنظيم سواء على مستوي الخدمة العامة، الاحزاب والنقابات..الخ.

حافظت الخدمات على انضباطها وحسن إدارتها، بل وابتدعوا وسائلاً افضل، في النقل الحديدي والنهري، مشاريع الري الكبري في البلاد، مراكزالابحاث المتقدمة (بركات) والتي اضافت للمعرفة الانسانية. هذه الخبرة والمعرفة لم تقتصر على الوطن فقط ولكنها ساهمت في بناء دول. عدم وضوح رؤية الأنظمة المتعاقبة حول نقاط القوة، تعزيزها وتطويرها كان عاملاً رئيسياً في أننا تدهورنا على طول السنوات.

سوف نتناول في هذا الفصل الكفاءات الأساسية السودانية باكبر قدر من الموضوعية والمعلومات الموثقة، من مصادر حكومية، دولية او محايدة. وسنتناول هنا ما اعتقده الكفاءات الأساسية التي يمكن أن تمهد الطريق للمستقبل في السودان: **الموارد الطبيعية من اراضي ومياة وثروة حيوانية، القوى البشرية والتكنلوجيا، المعادن والنفط والتنوع البيئي**. لقد تناول الكتاب **"العمد"** قضايا، تحديات ومشاكل القطاعات المختلفة، لكنهم أيضاً ابرزوا بشكل واضح الايجابيات التي كان من شأن اعلائها أن تطورها وتجعلها ممراً للمستقبل. سوف نتناول الامكانيات والايجابيات من وجهة نظر التيار الاساسي (الدوله المسئوله) ضمن ثلاثة مبادىء اساسية:

أولاً: الدوله المدنية ونعني بها أن الدوله ليست عسكرية او دينية. إن تعميق هذا المفهوم يستوجب النظر وبشكل مجتمعي حول ما اصبح ظاهرة يمثل فيها السودان أكثر ظواهرها حدة على مستوى العالم من دوران الحلقة الشريرة. إن التحولات التي شهدها السودان من الجيش المحترف الحاكم، إلى الجيش العقائدي المتسيد، هي القضية المركزية في استقرار وتطور النظام.

ثانياً: دوله ديمقراطية ونعني بها أن تتخلل هذه القيمة في كافة مناحي حياتنا. لقد اغتنت المكتبة السودانية بنقاشات عميقة حول قضايا الديمقراطية في السودان. إن حصر الديمقراطية في الانتخابات يجعلها دوله تداول سلمي ولكن لايجعلها ديمقراطية. إن تعميق الحريات في التعليم، القوانين، سلوك المؤسسات والافراد، حق الاختيار في جميع المؤسسات، دعم وتشجيع وتقوية المجتمع المدني والمشاركة الواسعة وغيرها هي المعطيات لتحقيق هذه القيمة.

العداله الإجتماعية: عندما تصدت الدول التي استطاعت النهوض لقضايا الفوارق الشاسعة بين السكان اتجهت جميعها إلى حزمة سياسات واضحة **"تكبير الكعكة"**،

وليس التنازع عليها، المعامله التفضيلية لجهات، سكان او مجموعات ..الخ، مصاحبة المعدلات المرتفعة للانتاج بسياسات توزيعية جادة من شأنها ضبط العلاقة بين الأغنياء والفقراء، تمكين السكان من الحصول على فرص للعمل وكسب العيش بكرامة وبصورة دائمة ، سياسة دعم السلع والخدمات الإجتماعية..الخ.

عند النظر في الكفاءات الأساسية لا يعني هذا القطع بصحتها، فهي كما يؤمن الكاتب مجرد افكار أولية يود طرحها على المهتمين بهذا الشأن، كما أن القضايا والاتجاهات التي تبني عليها ليست بالضرورة صائبة لكنها أيضاً تصب في اعطاء مثال تجريبي لكيفيه التقدم لبناء الرؤية. بعد تحديد الكفاءات الأساسية والتي تضم مجالات مختلفة، ليست من اختصاص الكاتب او مجال خبرته، سوف نستعين بالأراء المنشورة من ابرز العلماء السودانيين في كل مجال لتحديد مكونات الكفاءة الاساسية، قضاياها، تحدياتها ومن ثم كيف يمكن ان تكون مكوناً اساسياً في الرؤية السودانية.

هؤلاء العلماء ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة وادوات تحليلية مرتبطة بها، سوف يكون مرشدنا فيها أننا سوف نرى اقربها إلى نظرة الدوله المسئوله كما عرفتها الدكتورة فاطمة بابكر محمود **"وهي موجودة في النظام الرأسمالي في كل دول غرب اوروبا والدول الاسكندنافيه، واستهدت بها دوله مثل بريطانيا... ان الدوله المسئوله هي من امكانات الدوله الرأسمالية إذا ما تم الضغط الكافي لتلبية حاجات العمال والعاملين"**.[101] كذلك سوف نهتدي بعلاقتها بصناعة الرؤية وليس تقديم حلول او اتجاهات التنمية في القطاع، فهذا عبء سوف يقوم به من سوف يرسمون الرؤية.

عندما سئل رئيس الوزراء الماليزي السابق د. مهاتير محمد عن مقومات النهضة السودانية اجاب[102] **"النموذج الماليزي تأسس على قاعدة أساسية هي تحقيق شراكة عادله بين مكونات المجتمع في الحكم وفي تحقيق المكاسب... توافقنا على تأسيس نظام سياسي يرتكز على تحقيق الشراكة بين كل مكونات ماليزيا العرقية الرئيسية الثلاثة، التي يستتبعها وجود ثلاثة أديان وثقافات، وأيضاً بعض المكونات القبلية،**

---

[101] د. فاطمة بابكر محمود، ترجمة سعاد عطا: الراسمالية السودانية...أطليعة للتنمية؟ معهد البديل الافريقى، لندن، المملكة المتحدة، 2006.

[102] خالد التيجاني: د. مهاتير محمد (صانع المعجزة الماليزية)، http://news.askmorgan.net/records/27851-2012-11-03-10-11-

ولدينا 13 مجموعة قبلية، وصممنا نظاماً سياسياً يضمن مشاركة الجميع في الحكم، والحل الوحيد لاستيعاب الطبيعة التعددية لأية دوله هو أن تكون هناك شراكة حقيقية في الحكم لكل مكونات البلاد والاستجابة لتطلعات كل مواطنيها.... وإذا أردت أن تمضي إلى مكان يلزمك أن تحدد أولا ما هي وجهتك، كنا نريد لبلدنا أن تنمو وتنهض، وكانت وجهتنا هي اللحاق بالأمم المتطورة، ومن هنا جاءت إستراتيجية رؤية 2020".

وحول الاستفادة من التجارب السابقة "**وفي الواقع أن ما تعلمته ماليزيا من اليابان ليس فقط أهمية منظومة قيم العمل الأخلاقية، بل كذلك كيفيه إدارة الأمور في شأن علاقات العمل ... تعلمنا من اليابان مفهوم الإندماج المؤسسي تلك الصله الوثيقة بين الحكومة والقطاع الخاص، والحرص الرسمي على دعمه وتقويته والعمل على إنجاحه، وضمان مساهمته الفعاله في الترويج للإستثمار في البلاد**".

الموارد الطبيعية (اراضي ومياه وثروة حيوانية)

هناك أربع أنواع رئيسية للزراعة في السودان، ويعتمد تصنيفها على نوع الريّ أو أسلوب الإنتاج وهي:

أولاً: الزراعة المروية بالريّ الصناعي (25%) (نهر النيل وروافده) وهذه بدورها تنقسم إلى زراعة عن طريق الريّ الانسيابي (من السدود والخزانات)، الريّ بالطلمبات والريّ الفيضي (الأراضي المغمورة بمياه الفيضانات الدورية كما في دلتا نهر القاش)؛

ثانياً: الزراعة المطرية المعتمدة على تساقطات الأمطار وتغطي حوالي 25% من المساحة المزروعة؛

ثالثاً: الزراعة الآلية (12%) أي تلك التي تستخدم الآله في عمليات إنتاجها؛

رابعاً: الزراعة التقليدية في أطراف القرى والبوادي بواسطة الأهالي.

القيمة المضافة والتميز المقارن للموارد الطبيعية (الزراعة)

ليس مجرد وجود الموارد الطبيعية (اراضي ومياه وثروة حيوانية ومعادن) كافياً أن

نعتبرها كفاءة اساسية، فقد ظلت هذه الموارد هناك منذ الازل ولم تحقق أي نتائج مفيدة، بل ظلت افضل تجاربنا محصورة ايام الاستعمار. إن اعتبار الكفاءة الاساسية كرافعة يستلزم وجود ادله أن هناك امكانيات تجعل الاستفادة منها ممكنة، في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه الوطن وتواجة القطاعات المختلفة، بتغيرات في السياسات والتوجهات.

إن اقرب البلاد لمثل حالتنا في توفر الموارد الطبيعية هي الهند وجزئيا ماليزيا. وقد اعتبرت الهند الموارد الطبيعية من ضمن كفاءتها الاساسية، ووضعت احد اهدافها أن لا تتوقف الصناعة الغذائية عند الزراعة وحدها، ولكن إعطاء انتباه اكبر إلى تكنولوجيات ما بعد الحصاد - تحديث مرافق التخزين والمعالجة، ليس فقط للحد من الخسائر ولكن في زيادة كفاءة استخدام المنتجات الثانوية. لقد تناول الكتاب "**العمد**" قضايا، تحديات ومشاكل القطاعات المختلفة في الموارد الطبيعية، لكنهم أيضاً ابرزوا بشكل واضح الايجابيات التي كان من شأن اعلائها أن تطورها وتجعلها ممراً للمستقبل. سوف نتناول الامكانيات والايجابيات من وجهة نظر التيار الاساسي (الدوله المسئوله).

تجاربنا السابقة

سوف اتخذ لي مدخلاً لهذا الجزء صورة قلمية لأثر مشروع الجزيرة على السكان لعلاقتها المباشرة بالموضوع وتعطينا لمحة قصيرة عن كيف سيكون أثر استغلال الكفاءة الاساسية عند وضعها ضمن رؤية. إن هذا لايعني أنني من يعتقدون بإعادة انتاج المشروع، والبكاء على نوستالجيا المشروع الذي كان ناجحاً لفترة طويله. لقد تغيرت كثير من المعطيات واختلفت احتياجات العالم من حولنا، حدثت تحولات قاسية على البيئة المحيطة وغيرها مما يستدعي اعادة التفكير في تنظيم، إدارة والتوجه الإستثماري في منطقة الجزيرة. لكن يظل المشروع مرجعاً حول كيف يتم بناء هذه الرؤية وتنفيذها.

قدم صديق عبدالهادي، المهموم بالمشروع واحد اشد المدافعين عنه "**لا يختلف الناس في السودان ولا يكابرون حول الدور الذي لعبه أهل الجزيرة ومشروعهم في تطور**

السودان، نجد انه لابد من إضاءة بعض الجوانب العميقة، سمها إن شئت المعرفيه في محتواها، والتي إقترنت بوجود مشروع الجزيرة"[103].

أولاً: إن قيام وتأسيس مشروع الجزيرة مثَّلَ تحولاً عميقاً في تأريخ السودان وبالقطع في تأريخ المنطقة أيضاً. إن مشروع الجزيرة نقل جزءاً كبيراً من النشاط الإقتصادي في السودان من حيز القطاع التقليدي إلى حيز قام على اسسٍ حديثة، وبكل ما يعنيه ليس فقط التحديث، وإنما بكل ما تعنيه **"الحداثة"** بمفهومها المعاصر. فالنقله لم تُترجم فقط في تنوع ما هو منتج، وإنما إنعكست في شكلٍ جديدٍ للعلاقات الإقتصادية والانتاجية لم يألفه السودان من قبل، وقد تبع ذلك تحولات إجتماعية، سياسية وثقافيه بل ومعرفيه مثَّلت في مجملها الخيوط الرابطة بين التحول العميق، الذي احدثه أهل الجزيرة بنشاطهم الإقتصادي، وبين مفهوم الحداثة.

ثانياً: إن علاقات الانتاج تلك كانت تستند إلى قانون محدد تحتكم إليه الأطراف التي تربطها تلك العلاقات الانتاجية، وهم المزارع والحكومة المركزية وإدارة المشروع.

ثالثاً: إن المؤسسات الإجتماعية التي ارتبط وجودها بفضل قيام المشروع هي التي شكلت حياة الناس اليومية في الجزيرة، وميزت خبرتهم في التعامل مع قضايا وجودهم كمجتمع. تشكل وعي أهل الجزيرة من خلال مؤسسات إجتماعية ديمقراطية المحتوي، كانت تنتظم كل المشروع بقراه وبمدنه. كان المزارعون يمارسون حقهم الديمقراطي في انتخاب اعضاء مجالس الانتاج. وكانت هناك أيضاً الجمعيات التعاونية والتي لم تكن مؤسسات ذات دورٍ إقتصادي فحسب وانما كانت وسائل واقنية حامله للوعي الديمقراطي وترسيخه.

رابعاً: كان أهل الجزيرة يقومون بانتخاب واحدة من اكبر نقابات السودان الا وهو **"إتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل"** الذي تشكل وتأسس منذ العام 1953م. يضم الاتحاد في عضويته أكثر من 125 الف مزارع ومزارعة. وهنا لابد من إشارة ضرورية، وهي أن عدد المزارعات النساء في مشروع الجزيرة يقارب 14%، اي أن ما يقارب 17.500 من نساء الجزيرة كن يمارسن حق الانتخاب الديمقراطي في

---

[103] صديق عبدالهادى: ناشط سياسى فى العمل العام وسكرتير عام "المجموعة المناهضة للتعذيب في السودان" بالولايات المتحدة الأمريكية لعدة دورات. من المهتمين بمشروع الجزيرة واصدر كتابا عنها بعنوان مشروع الجزيرة وجريمة قانون سنة 2005 .

كبري نقابات السودان.

خامساً: ساهم أهل الجزيرة وبفضل الوعي الذي نشأ وإرتبط بممارستهم لنشاط إقتصادي حديث، عززته كذلك خبرة العمل من خلال المؤسسات الديمقراطية السالف ذكرها، ساهم وبفضل كل ذلك أهل الجزيرة في إحداث كل التحولات السياسية الكبري في تأريخ السودان الحديث .

سادساً وأخيراً: كل هذا الأرث البائن لعب دوراً متعاظماً آخر وهو لايتمثل فقط في إتاحتها إمكانيات اكبر للتمازج وقبول الآخر، وإنما في إضعافها للحس القبلي وبالتالي في تضييقها نطاق الأسباب التي من الممكن أن تفتح مصاريع ممارسة العنصرية. كل ذلك جعل من منطقة الجزيرة مثالاً حياً للتعايش السلمي، ونموذجاً ساطعاً للتنوع الاثني والعرقي في السودان، بل ونموذجاً للدوله السودانية في المستقبل[104].

التميز المقارن للزراعة في السودان

أولاً: يتواجد في السودان ثلاثة أشكال رئيسية لعلاقات الإنتاج في الزراعة السودانية: علاقات إنتاج رأسمالية الدوله، الزراعة الرأسمالية الكبيرة والإنتاج السلعي الصغير بشقيه المتخلف والحديث. هذه الاطراف جميعها لها خبرات هائله ومستمرة منذ أكثر من قرن. حققت هذه التجارب نجاحات كبيرة وكانت لعقود طويله عصب الاقتصاد السوداني ولازالت. لم يثبت دخول القطاع الخاص أي افضلية في استقرار الاوضاع او الانتاج الاحسن. بل ادت عمليات الخصخصة، تكدس الارض عند قله من الاغنياء وتوجيه التمويل والتسهيلات لها إلى تدهور الزراعة.

وكما لاحظ بروفسر فرح حسن ادم "**إن الرؤية حول إمكانية الارتقاء بالإنتاج والإنتاجية في مؤسسات الزراعة المروية عبر آلية السوق (تحرير سوق الأرض والتمويل .. الخ وإلغاء دور الدوله الإقتصادي والخصخصة) لن تفضي إلا إلى بعثرة الموارد الإقتصادية والإجتماعية لمشروعات الري القومية الكبري وزيادة إفقار**

---

[104] صديق عبد الهادى: مشروع الجزيرة هو بوابة العبور "الاخيرة" نحو تفكك الدولة السودانية .!!! http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/114-2009-01-21-09-49-22/29970------qq-------.html

الغالبية العظمي من العاملين بتلك المشاريع"[105].

ثانياً: إن السودان لديه من الامكانيات لكي يحقق الاكتفاء الذاتي في اهم الحبوب الغذائية التي تعتبر الغذاء الاساسي لسكانه من الذرة، الدخن والقمح. إن الهدف الاساسي لتحقيق ذلك هو المواطن، خاصة مواطن الريف الذي يعيش فيه أكثر من 60% من السكان ولا تزال الزراعة المصدر الرئيسي للعماله ودخل الأسرة في المناطق الريفيه. تضم هذه أكثر الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذين تدهورت حالتهم بسبب السياسات الإقتصادية الكلية والزراعية والتي خلقت التذبذب في الانشطة الزراعية والإنتاج الرعوي، ضعف التكنولوجيا، احتكارات أسواق التصدير، الفيضانات والجفاف والجراد واخيراً الحروب المستمرة.

إننا نمتلك في مجال الحبوب الغذائية تأريخاً، معرفةً، تقاليداً وخبراء وعلماء، القضية الرئيسية تكمن في السياسات والهدف الرئيسي للتنمية وسنواجه بسؤال صعب حول هل هذا مجد إقتصادياً. أيضاً نواجه هنا بمشكله سلوكية هي تحول كمية كبيرة من السكان لتغيير غذائهم الرئيسي من الذرة والدخن إلى القمح. هذه مشكله تحتاج لآليات وبحوث وتدخلات لمعالجتها. القضية الاساسية في هذا المجال المياه، كما اوضحنا سابقا. إذا استهدفنا هذه المحاصيل نحتاج لمراجعة جدية عن توزيع زراعة القمح بشكل إقتصادي، لانه الوحيد الذي يحتاج لكميات كبيرة من الزراعة المروية وتقليل الفاقد من المياه في زراعة القمح. وربما النظر حول زراعة السكر والتوسع فيه اما باستبدال اغلبها بالبنجر او استعمال تكنلوجيات احدث للري اوغيرها[106].

ثالثاً: مايسمي القطاع التقليدي واحياناً يوصف بالمتخلف، هو مخزن لخبرات المزارع السوداني في التعامل الحكيم مع معطيات البيئة المحيطة. هذا القطاع هو أيضاً مخزن للاقتصاد المعيشي وتوفير الغذاء من خضر، فاكهة، حبوب..الخ وكان دائماً الداعم الاساسي للاسر والعائلات في الارياف، ويضم دائماً حيوانات ودواجن للاستعمال المنزلي. هذا نمط يتواجد في الزراعة المنزلية مثل الصين الذي يعيش أغلب سكانه

---

[105] باحث معروف في مجال الاقتصاد الزراعي، و العميد السابق لكلية الزراعة بجامعة الخرطوم. يعتبر باحثاً مرجعاً في الاقتصاد الزراعي. كتب العديد من البحوث و الدراسات والاوراق العلمية المتخصصة في هذا المجال

[106] **بروفسور فرح حسن آدم: الزراعــة السودانية بين البقاء و الفنـــاء، Apr.27, 2011،** http://www.sudaneseeconomist.com

حوالي، 64% من مجموع الفئة النشيطة أي ما يعادل 700 مليون فلاح، في الأرياف ويعتمدون على الزراعة كنشاط رئيسي يشتغلون في رقعة لا تتعدي 12% من المساحة الاجمالية. إن هذا القطاع حيوي وهام في تطوير الاقتصاد السوداني ويحتاج إلى سياسات صائبة.[107]

رابعاً: للبحوث الزراعية السودانية باع طويل يمتد لقرن كامل، بدأت وهي على اتصال بمراكز البحوث العالمية منذاك. هذا القطاع كان رائداً وانتج اعداداً مقدرة من العلماء البارزين الذين ساهموا في اغناء العلم والبحث في البيئة السودانية والعالمية. تقاليد البحوث الزراعية السودانية راسخة وقوية رغم اهتزازها في العقود الخمسون الماضية. الزراعة الحديثة هي حاضن للتكنلوجيا الحديثة ولاتتطور الا بها. كل الدول التي طمحت للارتقاء بالزراعة اعطت اولية قصوي للبحت العلمي وادخال التقنيات الحديثة.

خامساً: القطاع الخاص المحلي والعالمي في الزراعة احد اعمدة هذا القطاع، ولديه خبرة طويله وإستثمارات ضخمة وعلاقات باسواق تقليدية وحديثة [108]. الاهتزاز الذي احدثته الإنقاذ انها انحازت لمصالح القطاع الخاص بشكل طفيلي، فاستطاعوا مراكمة ثروات ولكنهم أيضاً دفعوا الثمن غالياً بالانهيار التام للزراعة، الامر الذي دفع لتسمية د. فرح حسن ادم دراستة العمدة الزراعة السودانية بين البقاء والفناء[109].

إن القطاع الخاص القوي يوجد في دوله مؤسساتها قوية، والتطور فيه يستدعي قوة مؤسسات الدوله الرقابية، البحثية التي تدعم وتوفر ما قالت عنه هيئة البحوث الزراعية أنه اهدافها الإستراتيجية: إنتاج تقانات ومعلومات ذات جدوي إقتصادية ومستوفيه لمواصفات الجودة في مجالات إنتاج المحاصيل، الغابات، المراعي، تصنيع الأغذية وصيانة الموارد الطبيعية؛ توسيع دائرة البحث ليتسق مع الحاجات البحثية للسلع والنظم الزراعية المتعددة؛ ربط أجندة البحث بالواقع المتاح من موارد القطاع الزراعي وبالتناغم مع مبدأ البحث بدافع الحوجة؛ الاعتبار الكافي لتفاعل أجندة البحث

---

[107] **ركائز المعرفة للدراسات والبحوث: السياسات الزراعية في السودان - الحاضر والمستقبل، 19 /أكتوير 2011 13:05، http://rakaiz.org/index.php?option=com_content&view=article&id=434:2011-10**

[108] **الإمام الصادق المهدي: الجزيرة أبا ودورها في نهضة السودان، www.umma..org**

[109] **د. التجانى عبد القادر: الراسماليون الاسلاميون: مــاذا يفعلون فى الحركة الاسلامية؟ http://alsahafa.info**

مع نظم الإنتاج، التصنيع والاستهلاك ليتسني تطبيق مخرجات البحث؛ التأكيد على مساهمة البحوث والمخرجات المستهدفة على البيئة والتنمية المستدامة؛ الاهتمام بالبحوث الموجهة نحو الأمن الغذائي والحد من الفقر؛ الاهتمام بالبحوث الموجهة لتوفير فوائض للصادر؛ تحسين أساليب إنتاج وحفظ التقاوي؛ تطوير طرق تنمية الموارد الإحيائية من خلال تبني أساليب التقانات الحيوية والهندسة الوراثية وتوظيفها لخدمة الموارد النباتية والمساهمة في نقل وتوطين التقانة للمنتفعين.

القيمة المضافة والتميز المقارن للموارد الطبيعية (المياه)

كيف يتصرف السودان في هذه الكفاءة الاساسية والنادرة والتي تتشكل منها النذر الداكنة لحروب المياه من حولنا. المياه اساساً تستهلك في السودان في الزراعة، الاستهلاك الادمي والحيواني وجزئياً جداً في انتاج الكهرباء. نتناول استهلاك المياه في الزراعة والتي لم نستطع أصلاً ان نستفيد من حصه مياة النيل والبالغة 18 مليار متر مكعب سنوياً بالكامل، المصيبة اكبر من ذلك أنة حتي الذي نستهلكة يذهب الجزء الاكبر منة هدراً: اما لطرق الري التقليدية المتبعة او المحاصيل التي نقوم بزراعتها او ضعف عائدات الزراعة نفسها.

غير الخضر والفاكهة التي تزرع في مساحات محدودة والسكر، القمح وبعض الذرة فكل منتجات السودان الاساسية تعتمد على المطر (معظم الذرة، الكركدي، السمسم، الدخن، القمح في دارفور، الصمغ العربي والفول السوداني). لايشكل الاستهلاك الادمي والحيواني الا اليسير من فاقد المياه.

في دراسة محكمة وتفصيلية نشر محمد جلال هاشم سلسله من المقالات بعنوان **"السدود وما أدراك ما السدود"**، عن السدود في السودان، جدواها، الاسباب الحقيقية لانشائها وغيرها من الاسئله المطروحة للنقاش[110]. قضايا المياه في السودان متشعبة ومتداخله مع أنظمة اخرى، لأنها متعددة المصادر كما اوضحنا سابقا. الامداد النهري هو احد اهمها وله تشابكات مع تسع دول تقع في نطاق حوض النيل، وكما اثر تراجع

[110] **محمد جلال هاشم: السدود وما أدراك ما السدود،** http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-78141.htm

الاداء والكفاءة في كافة مناحي حياتنا فقد تخبطت خطانا في التعامل مع هذا الملف. التجربة السودانية الطويله اثبتت أن مساله المياه لا يمكن معالجتها بمعزل عن التوجهات الإستراتيجية في مجالات الزراعة، الطاقة والاستهلاك الادمي.

يتراوح السكان الذين لديهم امداد بالمياه الصحية من حوالي 21% في البحر الاحمر إلى 87% في الشمالية (55% في السودان) عام 2011، كما أن هناك مشاكل متعددة في سقيا الحيوانات في وقت الصيف. أي رؤية لابد ان تضع من اولوياتها توفير الماء النظيف لسكانها وكذلك امكانية استعمالات اخرى.

الموارد الطبيعية (الثروة الحيوانية)

يعتبر السودان من أغني الدول العربية والافريقية بثروته الحيوانيه (أبقار-أغنام-ماعز-إبل) بحوالي 136 مليون رأس (2005)، إضافة ل 4 ملايين رأس من الفصيله الخيلية، 45 مليون من الدواجن، إلى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية. يلعب القطاع الحيواني دوراً كبيراً في الاقتصاد السوداني حيث يساهم بنسبة 20% من إجمالي الناتج المحلي وبنسبة 23% من إجمالي دخل البلاد من النقد الأجنبي.

التميز المقارن للثروة الحيوانية

انشأت وزارة الثروة الحيوانية كمصلحة في عام 1902، مصاحبة لجيش الغزو البريطاني، لرعاية خيول الانجليز حتي العام 1911. وتغير اسمها وتبعيتها على مر السنوات. إن عدم الاستقرار الواضح دليل حاسم على الأولوية المتدنية التي احتلها هذا القطاع الهام والحيوي وأن هم الحكومات كان استغلال القطاع بالتصدير.

عندما يقترب الكثيرون من النظام الرعوي التقليدي أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة يتجه تفكيرهم فورا إلى الدعوة للتحديث. إن هذا النظام الرعوي هو الأسلوب الأكثر ملاءمة للبيئة الرعوية ولإستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة. هؤلاء الرعاة ينتجون لحماً قليل التكلفة وينتجون لحوماً طبيعية خالية من الأمراض المنتشرة وآثار التكنلوجيا الضارة. تمر هذه الثروة عبر سلسله الأسواق الطويله والوسطاء إلى المدن حيث الاستهلاك الأكبر. هذا القطاع يوفر

المعيشة الكريمة لحوالي 10% من السكان ولا يمكن نقلهم إلى التحديث إلا في إطار الإستفادة القصوي من البيئة الرعوية وفي وقت طويل.

كعملية مكملة لرفع إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان، والتي تبلغ حوالي 33% من المستوى في أستراليا، 20% ومستواها في الولايات المتحدة و14% من مستواها في أوروبا. نفكر في الافكار المطروحة مثل: الإستثمار في مجال توفير مياه الشرب في المراعي الطبيعية، حصاد النباتات الرعوية، تحزيمها وترقية قيمتها الغذائية وذلك نظرا لندرة الكلأ وتدهور قيمته الغذائية بحلول فصل الصيف، نقل الحيوان بالشاحنات المتخصصة من مناطق الاستهلاك إلى مناطق الإنتاج وغيرها[111].

قضايا التدخلات الداعمة كثيرة ومتعددة مثل توفير المياه، تحسين السلالات مع الآخرى ذات الإنتاجية المرتفعة، إعداد وتأهيل اليد العامله الفنية الماهرة والتي لها دراية واسعة بنظم التربية الحديثة، وتطوير وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدمير. توفير كافة التسهيلات أمام القطاع الخاص لإنشاء المشاريع الكبيرة والمشتركة التي تتبع نظم إنتاجية حديثة ومكثفة وتوفير الرعاية الصحية ونشر التعليم بين أوساط المربين وتحسين الكفاءة الإنتاجية للسلالات المحلية من خلال التهجين.

يمثل قطاع الأسماك، في إطار القطاع الزراعي العريض بشقيه النباتي والحيواني، رافداً هاماً كأحد البدائل المتاحة لتوفير البروتين الحيواني لتغطية جانب من الفجوة الغذائية: إلى جانب كونها مصدر دخل، زيادة الدخل القومي ونافذة لتوفير فرص عمل لقطاعات واسعة من المجتمع، تحسين مستوى المعيشة في المجتمع وتقليص الوارد من المنتجات السمكية من الأسواق الخارجية[112].

التميز المقارن للصناعات الدوائية في السودان

تراكمت خبرة واسعة في مجال تصنيع الدواء في السودان، ويعلم العاملون في المجال كافة المعوقات إلتي بحثت عشرات المرات وتتوافر مجلدات من سبل التعامل الرشيد

---

[111] **واقع قطاع الثروة الحيوانية بالسودان : تاريخ الحلقة10/1/2011 : الجزيرة ، http://www.aljazeera.net/programs/pages/91454602-2ba0-4505-8776-1439b9003592**

معها. السوق السوداني واسع بما يكفي لاستيعاب انتاج كافة المصانع بتشجيع المصانع المحلية بالتقيد بالممارسات الجيدة، العمل على استقطاب الشركات العالمية والإستثمار المشترك في إطار السياسة الوطنية للصناعات الدوائية، تشجيع المصانع الوطنية لإنتاج الأدوية المحمية ببراءة اختراع قبل عام 2016 للاستفادة من الفرصة الممنوحة للدول الأقل نموًا من قبل منظمة التجارة الدولية، قيام مركز بحث وتطوير مركزي مشترك بين القطاع الصناعي، قطاع التعليم والاتحاد المهني ليضطلع بدور الرائد في المجال وتوصيات كثيرة تتناثر في الملفات المبعثرة. السوق الخارجي أيضاً كبير ومتاح، خاصة الدول المجاورة وافريقيا[113].

الموارد الطبيعية (المعادن والنفط)

رغم أن صناعة البترول فيها من الغوامض الكثير، الا أن عائدات البترول ربما هي أكثر القضايا الغامضة في عمليات البترول. وإذا بدأنا بقول الدكتور حسن عبد الله الترابي لصحيفة الخرطوم "**إن البترول الذي أخرجناه من آبار دخل... آبار أعمق منها وأصبح وبالاً علي السودان**"[114]، فقد انتشرت في الفيسبوك والمواقع الاسفيرية الآخرى محاوله لتقدير دخل السودان من البترول منذ إنتاجه، ورغم أن هذه المحاولة جادة وتحاول أن تعتمد على النسب الاعلى في المنصرفات والنسب الاعلي في الدخل فقد قدرت المحاوله دخل السودان من النفط من 2000-2011 بحوالي 27 بليون دولار[115].

لكن الإقتصادي والسكرتير الإقتصادي لحزب المؤتمر الشعبي، حسن ساتي، يرى أن الدخل كان حوالي 8 بلايين دولار[116]. ويرفعها الاستاذ خالد التيجاني النور، وحسب تقارير رسمية في السنوات الخمس الماضية، أنها بلغت أكثر من اثنين وثلاثين مليار دولار، وإذا أضفنا إليها النفط المستهلك محلياً، وعادة ما يوازي نحو خمس

---

[113] الامانة العامة لهيئة المستشارين: حلقة نقاش حول مشاكل التصنيع الدوائي في السودان، 2008/12/3م http://www.advisors.gov.sd/index.php?option=com_content&view=article&id=53&Itemid=61

[114] الدكتور حسن عبد الله الترابي: صحيفةالخرطوم، الثلاثاء 10 أبريل 2007.

115 http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=156754

116 Amani Gandoul: Economist Hassan Satti: The Sudanese economy is experiencing deflation, recession and 100% inflation, 07/08/2012, http://sudanow.info/en/en-essays.php?ID=568&show=sc

الصادرات، فإن جمله عائدات النفط حققت قرابة الأربعين مليار دولار في السنوات الماضية [117].

كانت ديون السودان الخارجية سنة 1989، 13 مليار دولار، بلغت في العام 2005 حوالي 27 بليون دولار، أي 100% من الناتج القومي الاجمالي في ذات العام، وقد قفزت متعاظمة كما قفز ريع البترول: من 21 بليون دولار (2001م)، إلى 23.600 بليون دولار (2002م)، 25.700 بليون دولار (2003م)، 26.000 بليون دولار (2004م)، حتى بلغت في العام 2011 حوالي 40 بليون دولار كما صرح محمد خير الزبير، محافظ البنك المركز لجريدة اخبار اليوم. إذن لا شك أن السودان قد حقق بفضل البترول زيادة في ناتجه القومي بصورة اجمالية، لكنها زيادة لم تظهر في حياة المواطن[118].

اين ذهبت هذه العائدات؟

يتسائل الاستاذ خالد التيجاني النورإذا كانت الديون قد حققت نهضة ونمواً يوازي هذه المبالغ الهائله والتي قدرها ب 40 مليار دولار: "**يشير المسئولون عادة إلى مشروعات التنمية العديدة التي شهدتها البلاد في الفترة الماضية، وتلك حقيقة لا مراء فيها، ولكن الثابت أيضاً أن معظم هذه المشروعات تم تمويلها بقروض خارجية، لقد أعلن بعض المسئولين في الحكومة أن الإنقاذ لم تورط البلاد في ديون خارجية ولكن ذلك ليس صحيحاً، فأكبر هذه المشروعات وهو سد مروي الذي كلف أكثر من ثلاثة مليارات دولار، جرت استدانة أكثر من خمسة وثمانين في المائة من تمويله من الصين والصناديق العربية..... أن معدل ارتفاع ديون السودان الخارجية ظل يرتفع في السنوات الماضية بمعدل كبير يبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار سنوياً، ونحن هنا لا نوجه اتهاماً ولكن نشير فقط إلى إثبات ما أوردناه سابقاً من إدارة الاقتصاد بأولويات سياسية، فترهل الجهاز الإداري للحكومة، مركزياً وولائياً،**

---

117 **خالد التيجاني النور: نهاية (حالة إنكار).. السودان في قبضة (الصندوق) مجدداً ، الجمعة, 31 تموز/يوليو 2009 ، http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/224-2009-05-18-16-20-15/4682-2009-07-31-05-38-30.html**

118 **قروش البترول من لحظة البدء وحجم ديون السودان؟، http://alrakoba.net/news-action-show-id-64265.htm**

والإنفاق الضخم على الأجهزة الأمنية والعسكرية في ظل استمرار الحرب الأهلية في دارفور، فضلاً عن الصرف الضخم أيضاً على استحقاقات اتفاقية التسوية في الجنوب، وفي دارفور جزئياً، كلها جعلت من إدارة الاقتصاد السوداني خاضع للطوارئ السياسية" [119].

القيمة المضافة والتميز المقارن للموارد الطبيعية (المعادن)

أن يمتلك السودان مخزوناً من المعادن فهذا امر معروف منذ قرون عديدة، واثبتته الدراسات، الخرائط الجيولوجية، الجيوكيميائية والجيوفيزيائية كما سلف. وقد دخل الانتاج في مراحل متقدمة في كثير منها منذ عقود عديدة. يمكن ان يكون هذا المكون جزءاً من الثروة التي ستعين على جعل الرؤية لسودان المستقبل افضل حالاً. إننا مطالبون لاستكشاف درب وطني يجعل من البترول وسائر المعادن مصدراً لرفاه أهل السودان وليس نكبة عليهم.

القوى البشرية السودانية والتكنلوجيا

نعتبر القوى البشرية والتكنلوجيا ضمن الكفاءات الاساسية على اساس أن التطلع للمستقبل لأي دوله بدأ بتطوير القوى البشرية بشكل عام وبالتعليم كعملية اساسية. نعد التكنلوجيا ضمن هذه الكفاءة الاساسية، كجزء من عملية تنمية القوى البشرية السودانية، لانها ترتبط بشكل كبير بالعملية التعليمية، التدريب ومهارات التعلم طوال العمر، وان كان للتكنلوجيا محددات اخرى سنناقشها بشكل مفصل لاحقاً.

التكنلوجيا

للسودان تأريخ متميز في التعامل مع التكنلوجيا منذ ان عرفت مملكة كرمة (بين القرن العشرين ق م ومنتصف القرن السادس عشر ق م) صناعة الفخار الذي اشتهر في العالم باسم **"فخار كرمة"** وكذلك طورت المباني بالطوب المحروق. تلتها مملكة مروي، ما بين منتصف القرن السادس ق م وحتى منتصف القرن الرابع الميلادي، والتي بنت قاعدة مزدهرة تأسست علي علاقات تجارية كبيرة مع الهند، الصين

---

[119] **خالد التيجاني النور: نهاية (حالة إنكار).. السودان في قبضة (الصندوق) مجدداً، مرجع سابق**

واروبا وصناعة الحديد التي ازدهرت مما جعل الباحثين يطلقون عليها برمنجهام أفريقيا القديمة.

كما اشتهرت الممالك النوبية بالصناعة الخشبية على مر تأريخه لمختلف حضاراته حيث استغلت الاخشاب في صناعات متعدده كصناعة المراكب، صناعة الآلات والمعدات الزراعية، مقابض الالات المختلفة، صناعة الاسرة (العناقريب) ومقاعد الجلوس (الككر والبنبر)، أواني الطعام والاكل والابواب والشبابيك[120].

اشتهرت أيضاً الساقية التي ورثت من العهود النوبية القديمة وظلت معلما بارزاً والوسيله الزراعية الوحيدة في كثير من مناطق السودان، كما بقيت معروفة في جميع البلاد التي عاش فيها النوبيون على طول حوض النيل، وظلت الساقية الآله الرافعة للمياه في مساحة واسعة من وادي النيل، من صعيد مصر حتى المناطق الوسطي من السودان، تتناقل صناعتها الأجيال، محتفظة بهيكلها وأجزائها القديمة وبأسمائها النوبية حتى عهد قريب. لا يدخل في تصنيع الساقية بالنوبة أي أجزاء معدنية اوأسلاك [121].

قدم النوبيون للعالم آلة "**الكسر**" النوبية وهي آلة موسيقية نوبية قديمة جداً، وقد ثبت أنها استخدمت في أداء التراتيل الكنسية وكانت أوتارها من عصب الغزال وتوجد منها نسخة في متحف اللوفر في فرنسا. آلة الكسر النوبية تسمي"**بالطنبور**" لدي مناطق الشايقية حتي مناطق الجعليين. وفي منطقة وسط السودان "**بالربابة**" مع الاحتفاظ بنفس طريقة الدوزنة النوبية. اتجهت آلة الكسر النوبية مع المهاجرين شمالا إلى مصر وتسمي ب"**السمسمية**" عند بدو شبه جزيرة سيناء ثم اتجهت الآلة إلى العراق حيث تستخدم هناك. وانتقلت الآلة إلى بلاد الأغريق بمسمي **القيثارة** (kithara) متعددة الأوتار[122].

القيمة المضافة والتميز المقارن للموارد البشرية

لا تعتبر الموارد البشرية كفاءة اساسية في ذاتها، كما هي حال كل الموارد، الا إذا كانت جزءاً من عملية تنمية شامله تستوعبها وتطورها. ولايعتبر التعليم كفاءة اساسية

---

[120] **عثمان محمد وداعه :المراكب... دراسة حالة في السودان،**
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=2720

[121] **د . محمد إبراهيم أبو سليم : الساقية، معهد الدراسات ألا فريقية- أسيوية ، جامعة الخرطوم 1980**

[122] **اسكلي .كسر .شونوق:** http://www.sudanione.com/vb/showthread.php?t=3973

مجرداً، إذا لم تساهم في تغيير حقيقي في حياة الافراد والمجتمعات. فقد اثبتت تجارب الآخرين أن الرؤية هي التي تحدد مجالات الإستثمار في التنمية البشرية في توجهها وإطارات عملها.

لقد كان السودان رائداً في التعليم منذ قرون عديدة وتطور التعليم الحديث فيه على مدي قرن كامل، وحقق إنجازات عديدة ونجاحات. لم تؤد هذه الريادة إلى انطلاق السودان إلى التطور المنشود، لانها ببساطة لم ترتبط برؤية واضحة. أن لدى السودان عدد مقدر من أبنائه ينالون فرص الدراسة حتى الثانوية، وعدد غير قليل من الجامعات السودانية في 117 مؤسسة وكلية. إن السودان يخرج 4 الاف طبيب سنويا من حوإلى 31 كلية طب في انحاء السودان.

كان بديهياً ان توجه مدخلات ومخرجات التعليم إلى الكفاءة الدائمة- الثروة الزراعية والحيوانية- التي كانت تمثل أكثر من 50% مدخول الدوله، وقد كان التعبير الاوفق ان تتوجه الدوله إلى التعليم الفني والتقني ولكن على طول مسار الدوله لم تخرج هذه من إطار الالتزامات العامة ولم تصل للسياسات. وقد كانت ثورة التعليم العالى التعبير الأكثر وضوحاً في هذا التناقض، فقد انتشرت الجامعات الجديدة بامكانيات ضئيله وبدأت في تخريج الالاف من الكليات النظرية التي لاتحتاج سوي الاساتذة والكتب، كما تم التوسع في التعليم الثانوي الاكاديمي الذي أيضاً لايحتاج سوي لمبان صغيرة من عدة غرف (في ظل غياب البيئة المدرسية المناسبة التي تسمح بالانشطة خارج الفصلية وغيرها). إن التفسير سهل في تعقب هذا السلوك المستمر في السودان عبر عقود طويله.

إن الدوله رغم موافقاتها على كل الشعارات الفضفاضة في المواثيق الدولية مثل ما جاء في إطار عمل داكار، التعليم للجميع عام 2000 لا تتفق مع جوهرها في إستراتيجياتها. ولو اخذنا دوله الإنقاذ سنجد أن الانفاق واتجاه التنمية سواء في القوى البشرية، مرتبط بجوهر إستراتيجية الدوله تماما وهي حراسة الدوله وتامين وجودها، أن هذا يستدعي تكثيف الانفاق على الاجهزة التي تحقق لها ذلك (70% من الانفاق يذهب للاجهزة الامنية المختلفة).

ماذا فعل الآخرون: ماليزيا والتعليم

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو إقتصادي مطرد إلا انعكاساً واضحاً لإستثمارها للبشر، فقد

نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الإقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحله الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. التزمت الحكومة بمجانية التعليم الأساسي، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنويا من الميزانية العامة للدوله، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3 % عام 1995 م.

كانت اتجاهات التعليم في ماليزيا موجهة للتقليل من الفقر، إيماناً منها أن التنمية البشرية تعتمد أساسا على تحسين الوضعية المعيشية للأفراد ولهذا قامت برمجة مجموعة من المخططات التنموية التي وفقت فيها إلى حد بعيد.

القضايا المرتبطة بالتعليم، إذن، ترتبط بشكل حاسم مع الرؤية والكفاءات الاساسية التي ستركز عليها. الرؤية ليست شعارات لكن تستند إلى أرضية صلبة من الاقتصاد وتوجهة. إن اختيار الموارد الزراعية والحيوانية والتركيز على الصناعات المرتبطة بها سوف يستدعي بالضرورة تحولات هائله في العملية التعليمية. التحول من الدراسات الاكاديمية الغيرمطلوبة في سوق العمل سوف تسرع بإنشاء المعاهد الفنية والتقنية، ليس لأن الدراسات اوصت بها ولكن لأنها سوف تدعم هذا القطاع الذي توجة له الامكانيات.

إن المدخل هو النظر في التدخلات المناسبة والتي تقود إلى احياء موات البرنامج الوطني لمحو الأمية، التوسع التفضيلي في بعض المناطق المهمشة، اعادة الحياة لتوفير الداخليات بمدارس الارياف والرحل مع التغذية والدعم، تعليم بنات الارياف والرحل، قيام فصول تكميلية بمواقع إستقرار شبه الرحل لإستيعاب التلاميذ لما بعد الصف الرابع والنظر في كيفيه إلتحاق أبناء الرحل بالمرحله الثانوية وضمان إستمراريتهم بمراحل التعليم العليا وذلك لخصوصية مجتمع الرحل... وغيرها [123].

إن وجود الثروة الحقيقية (ساهم القطاع الزراعي بنسبة 44 % في الناتج المحلي الاجمالي للعام 2008 م وكان نصيب قطاع الثروة الحيوانية من هذه المساهمة 17%) في وسط الزراع التقليدين الذين لازالوا يستعملون نفس تقنيات الممالك النوبية او في

[123] واقع ومستقبل تعليم الرحل: إدارة تعليم الرحل: وزارة التربية والتعليم العام، مرجع سابق

احسن الاحوال تقنيات القرن الثامن عشر، الرعاة الذي يهيمون في بوادي السودان يعيشون على قليل لبن ولحم والتقاط بعض منتجات الطبيعة، سوف يدفع الدوله إلى التسريع بجلبهم إلى القرن الحادي والعشرين لاستيعاب التكنلوجيات الحديثة المطلوبة للنهوض الوطني. هذا مع التوجه الإستراتيجي الذي سيحكم الرؤية في أن "**التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل**".

لم تقم أي دوله في العالم بالنجاح في محو الامية تطبيقاً لمواثيق او اقتناعاً بشعار، التي إستطاعت، فعلت لانها وجدت أن عائد الإستثمار في محو امية سكانها سوف يكون لها عائدها الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي. أن محو الامية ليس مرتبطا باللغة التعليمية السائدة (العربية) ولكن يمكن ان تتم عبر اللغات المحلية.

مكونات العملية التعليمية

إن المناهج سوف تبني على تفعيل قيم التنوع الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي وتربط باتجاهات التنمية. وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع.

المعلم والطالب والبيئة المدرسية تعكس الحاله الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع ولن تتطور العملية التعليمية بمجرد إصلاح التعليم. المدارس السودانية عامها وخاصها جريمة في حق مستقبل السودان وتحتاج للعودة للمدارس الراقية التي تلبي حاجات الطالب الدراسية والانشطة خارج الصفيه. أي رؤية لا تعيد النظر في المناهج، كفاءة وكفاية المعلمين وشروط البيئة المدرسية حرث في البحر.

تنمية الموارد البشرية

تزايد الإدراك عالمياً في السنوات الماضية لمحورية الموارد البشرية كواحدة من الأعمدة الأساسية لمجموعة النظم التي تشكل الوظيفة الكلية للدوله، ولقد أثبتت الدراسات في مجال الخدمات مثلاً، أن مؤشرات التقدم والرفاه تتناسب طردياً مع أعداد الموارد البشرية العامله في الخدمات ذات الصله، مثل الرعاية الصحية. إن تقدماً ملموساً أمكن إحداثه في محاور التنمية الوطنية عبر الاهتمام بتنمية الموارد

البشرية بشكل منهجي وتجدر الإشارة هنا إلى دول مثل كوريا وماليزيا كتجارب رائدة لبلدان نامية.

القيمة المضافة والتميز المقارن للتكنلوجيا

عند النظر للتميز المقارن للتكنلوجيا، ننظر له من ماهو مرتجي كمعطي تأريخي واشراقات في بعض المؤسسات التي تتبع افضل إستثمارات التكنلوجيا. ان لدينا تجربة ثرية مع مشروع الجزيرة، مشروع سكر كنانة، وكثير من الصناعات السودانية التي ابتدرها الرأسماليون السودانيون، شركات الاتصالات والبترول..الخ. جاء في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003: نحو بناء مجتمع المعرفة ان رؤية هذا المجتمع يقوم على أركان خمسة:

الركن الأول: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانِها بالحكم الصالح، لتطلقُ حرياتٍ أخرى تتضافر معها لتغذية روح البحث العلمي والتقدمِ التقاني.

الركن الثاني: التعليم الشامل راقي النوعية، الذي يولي عناية خاصة بطرَفيْ المُتَّصل التعليميّ، ويُعني بتطوير التعلّم مدى الحياة.

الركن الثالث: توطين العلم وتعميم البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية، واللحاقِ بعصر المعلومات. إن الدول الصناعية المتقدمة تنفق ما نسبته 2.5 - 3% من ناتجها القومي الإجمالي على البحث العلمي كما في اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. بينما لا تزيد نسبة ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة للبحث العلمي عن 1% من متوسط ناتجها القومي الإجمالي، علماً أن هذا المبلغ على ضآلته يدفع غالبيته كرواتب.

الركن الرابع: بناء نمطِ إنتاجِ المعرفة في البنية الإجتماعية والإقتصادية العربية. فالنمط الإنتاجي السائد ريعيٌّ، يقوم على استنضاب الموارد الطبيعية. كما يستصحب معه أنساقاً من التوزيع الدخلي، والإنفاقِ الاستهلاكي، والسلوكِ الإجتماعي، مما يوجه مسارَ التنمية بعيداً عن أهداف قيام الاقتصاد المبني على المعرفة.

الركن الخامس: تأسيس نموذج معرفي وطني أصيل، ومنفتحٍ ومستنير. فأولُ ما ينبغي في تأسيس النموذج المعرفي تفعيلُ فقهِ الاجتهاد، وصونِ حق الاختلاف.

الكفاءات الأساسية: التنوع البيئي

عندما نضع التنوع البيئي ككفاءة اساسية نعالجها من اعتبارها تحدياً كبيراً يمكن ان يكون حاسماً في تطوير الكفاءات الاساسية الآخرى خاصة الموارد الطبيعية. فاذا تعاملنا في هذا المجال بشكل ايجابي يمكن أن تعظم النواتج من الموارد الطبيعية، وتصبح هي نفسها مصدراً للتنمية والثروة. إن التحدي في هذا المجال اصبح هائلاً لدرجة أن تاثيرها اصبح واضحاً في كل مناحي حياتنا وواقعاً نراه بام الاعين في كل مكان.

القيمة المضافة والتميز المقارن: التنوع البيئي في السودان

مؤثرات التنوع البيئي في السودان عديدة، نتيجة لظروف داخلية تناولناها سابقا ولظروف خارجية من التغير المناخي العالمي، وإذا تركنا هذه العوامل تتصاعد بدون تدخلات حاسمة وقوية ومحسوبة وبرؤية متوازنة فقد ينتهي الامر بنا إلى ان نصبح هبة الانهار مثل مصر هبة النيل. تصاعد الاهتمام االعالمي بقضايا البيئة، التغير البيئي وارتفاع الحرارة االعالمي، في نفس الوقت فالسودان يمتلك تجارب غنية واهتمام كبير باهمية هذه القضايا.

لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا أن الرؤية السودانية برمتها مرتبطة بشكل حاسم مع قضايا التنوع البيئي لانها تؤثر على كافة الكفاءات الاساسية. إن قضايا التنوع البيئي ليست بالبساطة التي تبدو عليها، لكن القضايا التي سوف يتعين التصدي لها منذ اول لحظات التغيير السياسي في السودان، تقع تحت اربعة عناوين رئيسية **أولاً:** مرتبطة بشكل كبير بالسياسات العامة للدوله في مجال الاقتصاد الكلي، التصرف في الاراضي والمياه[124]؛ **ثانياً:** سلوكيات المجموعات السكانية المتنوعة بالعلاقة مع سبل كسب عيشها؛ **ثالثاً:** الوعي الفردي والمجتمعي[125] **واخيراً:** دور المجتمع الدولي[126].

---

[124] محمود وليد ناصر: مشكلات البيئة في السودان،منتدى بيئتكم، أبريل 14, 2010

[125] تدهور البيئة الطبيعية من أسباب الصراعات في دارفور: 25 - 07 – 2008، http://www.masress.com/egynews/45739

[126] جريدة الشرق الاوسط: تقرير البنك الدولي: لا توجد دولة محصنة ضد آثار التغيرات المناخية، الثلاثاء 06 محرم 1434 هـ 20 نوفمبر 2012 العدد 12411، http://www.aawsat.com،

عدم التوازن والخلل الجسيم احدثته السياسات البيئية والكلية، خاصة نحو الاراضي من نزع الارض من السكان المحليين باسباب عديدة واستعمال سلطة الدوله والقانون، وانحيازها للطبقات العليا واعطائها الاراضي باسعار رمزية وبدون ضوابط، لتقوم باستغلالها على نظام **"البارتايم"** لسنوات ومن ثم هجرها بعد فقدان الارض لقدرتها وتحويلها إلى صحراء جرداء. ادت نفس السياسات إلى الاستغلال الرعوي الكثيف بسبب عدد الماشية ما يُشكّل ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية المحدودة والاحتطاب الجائر. تعمل كثير من مراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني على قضايا البيئة وهم مؤهلون لصياغة مكون البيئة في الرؤية السودانية.

طرح موقع sudanvision بعض الافكار في قضايا البيئة: يهتم العالم والمواطن السوداني اليوم اهتماما كبيرا بقضايا البيئة، وينظر بعين القلق البالغ للإنهيار البيئي الخطير في السودان، والإهدار البالغ للموارد الطبيعية، ويعمل على التعامل الايجابي مع هذه القضية عبر حزمة الإجراءات التالية: إنشاء وزارة خاصة لحماية البيئة والموارد الطبيعية، الاهتمام بقضايا الطاقة البديلة ومشاريع الطاقة الخضراء، صياغة مشروع قومي لمواجهة التدهور البيئي في السودان، وإنشاء مركز قومي لدراسات البيئة يكون مقره دارفور، وإعادة تأهيل المؤسسات المشرفة علي هذه المواجهة وإنشاء مؤسسات اخري جديدة، وتوفير كل الموارد لها ونشر الوعي البيئي من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، ودعم ذلك الجهد من قبل الدولة.

مازالت تكنولوجيا الطاقة البديله في مراحلها الأولى، عالميا وفي السودان. لابد أن يضع السودان الطاقة البديله في اولوياتة لانها تساهم في دعم كافة الكفاءات الاساسية الآخرى. إننا مدعوون لتخصيص المزيد من الاعتمادات لتطوير جهود البحث والبدء في إنتاج الأجهزة نفسها.

اتجاهات المستقبل في التعامل مع الكفاءات الاساسية

ناقشنا في هذا الجزء اهم الكفاءات الأساسية التي تتوفر في الوطن ، والتي يمكنها أن تؤسس لرؤية بناء الوطن مبنية على الدوله المدنية الديمقراطية ودوله العداله

الإجتماعية. تشير كافة التجارب الناجحة السابقة للدول التي انتقلت من مثل وضع بلادنا إلى طرق المستقبل، أن الرؤية تبدأ من حزمة كامله من الاصلاحات السياسية/الإقتصادية والإجتماعية. إن هذه الاصلاحات، التي يجب أن نصل لها باتفاق وطني كامل، ستهيء البلاد وبيئتها الإقتصادية بصورة ملائمة لازدهار الأعمال.

لقد بحث د. أحمد السيد النجار في الاعمال المطلوبة، وحددها في نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتعاونية في قطاع الصناعة التحويلية وبالذات التصنيع الزراعي، الحيواني وصناعات النسيج وغيرها مما تمدنا بة الكفاءات الاساسية. ولابد ان تخاطب الرؤية الصناعات عالية التقنية، كل ذلك من خلال سياسات مصرفيه ومالية ونقدية تصمم لتؤدي إلى تحقيق هذا الهدف[127].

---

[127] **أحمد السيد النجار: رجل الأقدار.. مهمة إنقاذ الأمة وبناء نظام يرتقى لقامتها، الثلاثاء 9 مارس 2010 ، http://www.shorouknews.com/columns**

الفصل الثاني: تجارب صناعة الرؤية

إن تناولنا لتجارب الدول ليس من اجل ان نتحسر على ماضينا، ولكن لأن المسارات التي اتبعتها هذه الدول لازالت صالحة لحل قضايانا المعلقة عبر السنوات، إذا اتبعنا المناهج التي اتبعوها واستفدنا من تجربتهم الغنية. لقد اثرت التجربة الهندية في الاستقلال على أجيال من السودانيين لدرجة أنهم اسموا تنظيمهم الأول مؤتمر الخريجين على هدي المؤتمر الهندي، وتمت صياغة دستورنا الإنتقالي الأول (1956) من تجارب الهند، المؤسف أننا لم نتعلم من تجاربهم بعد ذلك.

اما ماليزيا فقد دخلت باب السودان من بابين: احدهما ترينا بوضوح تطور الصناعة والتكنلوجيا وامكانيات شركة بتروناس الماليزية التي تعمل في شؤون النفط في أكثر من 30 بلدا في العالم، الباب الآخر هو ظهور ماليزيا كفردوس آمن سواء للفوائض عند سوداني الإنقاذ، ملجأ للإستثمار لكوادر النظام والذي شاع في الصحف والوسائل الالكترونية (عندما زارت زوجتي ماليزيا لحضور مؤتمر قالت لها موظفة الجوازات، عندما عرفت انها من السودان، انها قادمة من دوله غنية).

لذلك سنبدأ من الغوص في التجارب العالمية المميزة لدول كانت اقرب إلينا واستطاعت الانطلاق للمستقبل وندرس مسيرتهم. وقد استعنا بملخصات لاستعراض الدكتور عبد الكلام - ابو الرؤية الهندية 2020 - لتجارب رأها مفيدة وتشمل ماليزيا وكوريا الجنوبيه[128]. سوف اضيف من المنطقة رؤية دبي وسلطنة عمان باعتبارها تجارب ناجحة في منطقتنا وقريبة لفهمنا وتتشابه ظروفنا لحد معقول. التركيز الاساسي في دراسة التجارب والاستفادة من عملية صناعة الرؤية ستكون تجربة الهند

[128] أصبح أبو بكر زين العابدين عبد الكلام مشهور باسم عبد الكلام هو رئيس سابق للهند ترتيبه الحادي عشر في تولي هذا المنصب من بين رؤساء الهند حيث ترأس بلاده من 2002 وحتى 2007. قبل توليه الرئاسة كان أحد أبرز علماء ومهندسي الهند، وعمل جاهدا على بناء الصناعات الصاروخية العسكرية حتى بات يعرف بـ"الأب الروحي" للصواريخ الهندية. وهو الرئيس المسلم الثالث في التاريخ الهندي الحديث بعد الدكتور ذاكر حسين الذي كان أول رئيس مسلم للبلاد في الفترة من 1967 إلى1969 ، والدكتور فخر الدين علي أحمد الذي تولي الرئاسة ما بين عامي 1974 و1977

نفسها باعتبارها أكثر التجارب توثيقاً وللتشابه الكبير في الظروف الإقتصادية والإجتماعية مع السودان[129]. سوف نتعرض أيضاً في تناولنا لتجارب الهند، ماليزيا، جنوب افريقيا لدراسة جيدة وشامله اعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري. سوف نتعرض للهند وماليزيا في فصلين لاهمية الاحاطة بتطور تجربتهما الكامله[130].

كوريا الجنوبيه

كوريا الجنوبيه بلد فقير من ناحية مواردها الطبيعية، فحوالي 80% من اراضيها جبلية، بها كثافة سكانية كبيرة وتخلو من المواد الخام بشكل شبه كامل. منذ نحو اربعة عقود مضت، لم تكن كوريا الجنوبيه في مصاف الدول التي يعتد بها ولقيت كوريا بعض الاهتمام خلال الحرب الكورية في الخمسينات، واستفادت من مشروع مارشال في سنواتها الأولى ثم ذهبت إلى غياهب النسيان.

عانت كوريا أضراراً واسعة النطاق ابان الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت تعتبر من قبل العديد من الدول بلدا فقيراً حتى انها اعتبرت بلا أمل او مستقبل كما أنها عانت من التقسيم. على الرغم من هذا، فقد تطورت كوريا الجنوبيه واصبحت لاعباً عالمياً رئيسياً في غضون سنوات قليله في بعض القطاعات الإقتصادية الرئيسية التي تستخدم التقنيات الحديثة، من إنتاج الصلب، بناء السفن والسيارات والالكترونيات. لقد ظن كثيرون من إقتصادي الغرب أن هذه إستراتيجية خاطئة، لأن البلد لم يكن لديه الكفاءات الأساسية الطبيعية في أي من هذه المجالات.

ولكن كوريا الجنوبيه دوله ذات إرادة استطاعت تحقيق النجاح في جميع هذه المجالات. لقد تحولت كوريا الجنوبيه، لتصبح مقراً لشركات متعددة الجنسيات هائله في هذه المجالات وكذلك في بلدان أخرى عديدة. وقد تحسنت نوعية حياتهم بشكل

---

129 A.P.J. Abdul Kalam With Y.S. Rajan: India 2020: A vision for the New Millennium, Penguin Books India Pvt Ltd, 11 Community Centre, Panchsheel Park, New Delhi, 110 017, India, 1998

130 مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المستقبل في عيون العالم، نشرة ربع سنوية السنة الثانية - العدد5 - مارس 2012، WWW.future.idsc..gov.eg

كبير خلال عقدين من الزمن وارتفع دخل الفرد إلى حوالي 10,000 دولار أمريكي.

اتفق كل الدارسين للتجربة الكورية انهم قد نظروا لحاله بلادهم وركزوا على ما يمتلكونه بكثافة، **القوى البشرية**. لقد قامت الرؤية الكورية بشكل اساسي على الاهتمام بالتعليم، ويعتبر البحث العلمي أهم مرتكزات تطور الصناعة الكورية، لذلك تنفق عليه الدوله حوالي 7.1% من الناتج الاجمإلي المحلي، محتله الرتبة الأولى عالمياً، وتساهم الشركات بحوالي 53% من هذا الانفاق متفوقة على الشركات العالمية. لقد ظهر ذلك في تصميمهم الشديد والالتزام الصارم بما قطعوه على انفسهم. المشهور في الإجراءات التي قامت بها كوريا الجنوبيه للنهضة بتعليمها انها كرست سنواتها الأولى في الإستثمار على التعليم واوقفت الصرف على كافة القطاعات – الا في حدودها الإدني- لمدة خمس سنوات[131].

دبي: رؤيتي.. التحديات في سباق التميز

عرض سمو الشيخ محمد بن راشد، نائب رئيس الدوله و حاكم دبي رؤيته، التي تقوم على تحقيق الامتياز والانتقال بالإمارات ودبي من دورهما كمركز إقتصادي إقليمي، إلى القيام بدور حيوي كمركز إقتصادي عالمي، مع التركيز على قطاعات الخدمات المتميزة، السياحة، اقتصاد الفكر والمعرفة والطاقة البشرية المبدعة. تم الاعتماد في صياغة مادته على المعايشة اليومية للتنمية ذات المواصفات الدولية العالمية، التجربة الذاتية، والعمل الدؤوب لرفعة الشعب والوطن.[132]

تجارب الدول المماثله للسودان

سوف اتعرض بنوع من التفصيل، في هذا الفصل، إلى بلدين من الدول التي شابهت السودان كثيراً في اقدارها ومشاكلها. فكل هذه البلاد كانت مستعمرة بريطانية، نالت استقلالها في وقت مقارب وتبنت ديمقراطية وستمنستر والنظام العلماني. جميعها

---

[131] **سعيد بن عيد العنزى: سياسة كوريا الجنوبية التعليمية و الخطاب السياسي، http://www.dr-saud-a.com**

[132] **الشيخ محمد بن راشد: رؤيتي.. التحديات في سباق التميز المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006**

ورثت اقتصاداً لانتاج المواد الخام وقليلاً من الصناعة، نظام تعليم معاصر وقادر على سد احتياجات الدوله من الكفاءات المطلوبة وبجودة عالية وان بكميات قليله عددياً، خدمة مدنية عالية الكفاءة والانتظام والقدرة، قوات امنية (جيش، شرطة وامن) محترفة وخارج الفعل السياسي المباشر ومنضبطة.

كما واجهت نفس التحديات من قضايا الهوية من تعدد الاعراق، الاديان والثقافة، دور الدين في السياسة والمجتمع وقضايا التنمية بشكل عام. استطاعت الهند وماليزيا، وبصعوبات كبيرة من مواجهات وحروب أن تضع نفسها على طريق المستقبل، وتتطلع إلى أن تصبح في عداد الدول المتقدمة بنهاية هذا العقد.

حين يقارن أي شخص منصف ملامح التشابه بين السودان وماليزيا يجد الكثير منها من جهة استناد الوجود البشري في الدولتين على التعدد العرقي، الديني والثقافي، وهو واقع أكثر تعقيداً في حاله ماليزيا، وفي الواقع السياسي وخضوع البلدين للاستعمار البريطاني ونيلهما الاستقلال في وقت متقارب في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي.

عند الاستقلال عام 1957 كانت ماليزيا تتكون من شعب متعدد الاعراق والثقافات والاديان، الملاويون (وهم السكان الاصليون في البلاد) يمثلون حوالي 55% وكلهم تقريبا مسلمون. الصينيون الذين استوطنوا البلاد منذ حوالي 600 عام كانوا سكان المدن والمسيطرون على الاقتصاد والتجارة، وكان عددهم حوالي 37% من السكان عند الاستقلال ومعظمهم بوذيون. الهنود الذين استوردهم البريطانيون لزراعة المطاط شكلوا حوالي 10% ومعظمهم هندوس[133].

كان العقد الإجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها. الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، الاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، التوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي. كان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيًا على تحقيق التعايش السلمي وحفظ حقوق الجميع.

---

[133] **عمر الرفاعى (ترجمة): خطابات مهاتير محمد، مكتبة الشروق الدولية، روكسى، القاهرة، 2007**

والفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، وإن بدرجات متفاوتة، حل مشكله المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم. أي أن الفكرة مبنية على أساس **"تكبير الكعكة"**، وليس على أساس التنازع عليها.

موضوع علاقة الدين بالدوله، في بلد متعدد الأديان، الأعراف والثقافات، أمر يتسم بالحساسية والدقة. تم الاتفاق على علمانية الدوله، وعلى ضمان الحريات والحقوق الدينية والثقافيه لمختلف الطوائف. وأصبح ذلك نوعاً من **"العقد الإجتماعي"** الذي ارتضته مكونات المجتمع الماليزي، كما أن العديد من النصوص القانونية اتخذت شكلاً رمزيًا، لا يمس جوهر النظام العلماني، وظلت التطبيقات القانونية الإسلامية محصورة، مثل معظم بلدان العالم الإسلامي، بقانون الأحوال الشخصية الذي لا يُطبق على غير المسلمين. من نجاحات الدكتور مهاتير الملهمة، إقامة دوله متقدمة ومجتمع إسلامي متحضر، وبرز النموذج الماليزي أكثر تمثلاً لقيم الإسلام وأكثر نجاحاً في رفع رايته.

لقد نجح النموذج الماليزي، في إثبات أن الحضور المؤثر والفاعل للهوية والسلوك الإسلامي في الحياة، لا تستند بالضرورة على حتمية وجود قاعدة قانونية أو دستورية، نحو ما تتعسف الحركات الإسلامية في المنطقة العربية في اختزال تصورها لسيادة الدين، فالذي يحض على ذلك ليس سيف القوانين المسلط على الرقاب بل القدرة على تمثل قيم الإسلام الرفيعة في النفوس وفي الممارسة.

التجربة الهندية

حين تتقدم أية أمة في التأريخ لتنازع على احتلال مرتبة الدوله العظمي، فإن هذا يعني أنها قد حسمت بالفعل أمرها حيال مجموعتين من العوامل. الأولى تجسدها عوامل القوة الخارجية من اقتصاد معافي، وقوة عسكرية قاهرة ورساله أيديولوجية قادرة على غسل القلوب والأدمغة وشحنها بحزمة من الآمال والتطلعات. لا تصبح لهذه العوامل فاعلية إلا بعد أن تكون الدوله قد أمسكت بزمام المجموعة الثانية من العوامل والتي تمثلها مصادر القوة الداخلية، وفي مقدمتها رقعة جغرافيه واسعة تضم تنوعاً من

الثروات والمواد الخام، وقوة ديموغرافيه متجددة تتألف من جماعات بشرية طموحة ومتجانسة[134].

إنني من الذين يؤمنون أننا يجب إن لانعيد انتاج العجلة، اغلب دول العالم الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة وحتى الشركات استطاعت أن تتوصل لرؤية، نحن الذين تأخرنا في الوصول لمحطة البداية. هذه ميزة نسبية ممتازة إذ تتاح لنا تجارب ثرية جدا من دول تفوقنا ودول كانت مثلنا لكنها انطلقت، وتصبح تجاربها دروساً مستفادة نتخطي عوامل فشلها ونعزز عوامل نجاحها. لكن لكي نبدأ من المكان الصحيح لابد من دراسة هذه التجارب بعناية وتركيز. الاختلاف الاساسي الذي نبدأ منة أن الرؤى التي سوف اقوم باستعراضها ارتبطت بقادة عظام هم الذين طرحوها، روجوا لها، دفعوا اطراف الامة لتبنيها وغالباً كانوا من بدأوا بتطبيقها او الاشراف عليها. ورغم اختلاف الدول فقد تشابهت آليات صناعة الرؤية، لانهم استفادوا من تجارب الغير والسبب الآخر ان هذه الآليات هي قياسية في علم الرؤية.

لن ترتبط الرؤية السودانية بقائد فذ لان المناخ الإجتماعي اختلف تماماً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد فرض تطور وسائل التواصل الإجتماعي (الاتصالات، التويتر، الفيسبوك، المدونات..الخ)، وسائل المعرفة (الانترنت، القنوات الفضائية..الخ) بشكل كبير وشملت اغلب قطاعات الشعب وان بدرجة نسبية، جعلت من الشأن العام، عاماً بشكل واضح من ناحية وتشارك فيه مئات الالاف بارائها، ومن الناحية الآخرى فاننا لا نرى حتى هذه اللحظة (يناير 2014) قائداً ذو كاريزما عالية على الساحة استطاع تقديم رؤيا مبدعة لفت الجماهير حولها. إن هذا لايعني عدم امكانية بروز قائد مؤثر عبر تيار فاعل في المجتمع، يستطيع في ظروف خاصة، أن يبلور رؤية مؤثرة في مستقبل السودان. السبب الاخير ان رؤية القائد الفذ د. جون قرنق، مع عدم تبلورها بشكل عملي بعد وفاتة، كانت من القوة والتاثير بحيث أن رد الفعل من الجانب الآخر- دعاة العنصرية والمركز- لازالت تشوش على كثير من القوى السياسية الشمالية، بحيث تجعلها تقلل من اهمية بعض القضايا التي طرحها

[134] عاطف معتمد عبد الحميد: المسلمون في الهند ..عقبة مانعة أم قوة دافعة، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات - الملفات البحثية - سلسلة دراسات القوى الصاعدة

الراحل.

سوف نتابع صناعة الرؤية الهندية لعدة اعتبارات تتعلق بموضوعنا عن السودان.
أولاً: باعتبار الهند اقرب الدول شبهاً بالحاله السودانية وقضاياها وازماتها.

ثانياً: إن الهند بنت تجربة ديمقراطية ثابتة ومستدامة بعد أن تحررت في ظروف شبيهة بالسودان وعانت من استعمار اطول من الاستعمار البريطاني، الذي ترك البلاد في ظروف مشابهة من خدمات جيدة قليله، تركيز على منتجات زراعية وصناعية محدودة ونظام اداري فعال.

ثالثاً: بنت الهند تجربتها الديمقراطية على نمط وستمنستر ولكن طورتها بشكل مستمر وفعال.

رابعاً: إن توثيق كيفيه صناعة الرؤية هي الافضل والأكثر تفصيلاً. لن يعني هذا أننا سنقصر تناولنا على التجربة الهندية ولكن سوف نعرض لافضل الدروس المستفادة من تجارب الشعوب المختلفة في انجاز الرؤية.

ما ميز التجربة الهندية، ورؤى اخرى، انها بنيت على تطور متراكم من الخطط الخمسية التي تم تطبيقها ومتابعتها وتقيمها (للاسف فقد تخبطت الخطط السودانية من الخطة العشرية التي انهتها ثورة اكتوبر، النظم الديمقراطية المهتزة لم تواصل هذا التقليد، الذي واصلها نظام مايو ولكن بطريقة استعراضية أكثر منها خطط حقيقية.

إنشاء ابحاث الصواريخ والفضاء الهندي، سمح بتوفر بيئة علمية رصينة وتكنلوجية مناسبة ادت إلى إنشاء مجلس تكنولوجيا المعلومات، التنبؤ والتقييم (TIFAC) وهي منظمة مستقله أنشئت في عام 1988 تحت إشراف وزارة العلوم والتكنولوجيا. في عام 1993، وتحت رئاسة د. ابو الكلام شرعت TIFAC على مهمة رئيسية لصياغة الرؤية للتكنولوجيا في مختلف المجالات التكنولوجية الناشئة والتي قادت من تطورها إلى صياغة رؤية الهند 2020. وقد قدم الدكتور ابو الكلام رؤيته **"جعل الهند من القوى الإقتصادية الأربعة الكبري بحلول عام 2010"**. إن الطابع الشعبي الذي طورت بة الرؤية التي قادها الدكتور عبد الكلام جعلت رؤيتة هي الأكثر قبولاً في الهند.

سواء في ماليزيا او الهند فقد توصلت شعوبها أن حل المشكلات والتحديات التي تواجه

المجتمع هي حزمة من السياسات المتنوعة (سياسية، قانونية، إقتصادية وثقافيه)، لكنها كلها ترتبط بتحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية باعتماد العداله الإجتماعية كمدخل في معالجة الفوارق الكبيرة بين مختلف فئات الدخل، وبين المجتمعات الريفية والحضرية وحتى المناطق داخل الدوله. في الهند كان العنصر الاساسي في التنمية الإقتصادية هي أنها إستراتيجية شامله لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وهو شرط ضروري لرفع انتاجية القوى العامله مستويات دولية.

لقد تبنت الدولتان، ماليزيا ذات الاغلبية المسلمة والهند ذات الاقلية المسلمة الكبيرة، النظام العلماني الديمقراطي الذي يشجع كل طائفة على ممارسة طقوسها الدينية، غناء حياتها الروحية واثبات هويتها العقائدية، ليس من خلال الفرض والقانون ولكن بالقدرة على تمثل قيم الإسلام، والبوذية والهندوسية الرفيعة في النفوس وفي الممارسة.

ارتبط هذا بتشجيع التنوع واعتبار الثقافات المختلفة مصدر قوة وثراء. لكل طائفة، عرق ومجموعة سكانية مدارسها الخاصة بها التي تستعمل لغتها وتشرف الدوله على جودة التعليم بها وتدعمها من الخزانة العامة. لقد اتيحت لكل ثقافة أن تنمو بشكل فعال ومبدع مما جعل التداخل بينها طبيعياً ومنساباً. شجعت الدوله اللغات المختلفة في كل دوله ووفرت لها الحماية وامكانية التطور، وبرغم أن الهندية هي اللغة الأولى والملاوية في ماليزيا، فهي لغة العمل ولكن لكل منطقة لغتها الخاصة. أيضاً احتفظ البلدان باللغة الانجليزية كلغة ثانية في الدوله باعتبارها لغة العلم الحديث ووسيط نقل المعرفة على الاقل حالياً.

الفصل الثالث: اين نحن الان؟ دراسة الحاله السودانية

نبدأ معالجة قضية الرؤية المستقبلية بالنظر في الوضع الراهن للسودان على كافة قطاعاته، والتعرف على كافة السياسات الخاطئة والمضرة التي استقرت في النظرية والممارسة السياسية طوال العقود الست الماضية، خاصة في العقود الاخيرة التي سيطرت فيها تيارات الدوله الدينية تحت شعارها الفارغ من أي محتوي – المشروع الحضاري- وتم فيها الاستيلاء بالكامل على كافة مفاصل ومقدرات الشعب والذي إنتهى بنا إلى التيقن أنها لاتمتلك سوي مشروعاً للفساد والاستبداد.

تحليل ودراسة الوضع الراهن آلية يتم استعمالها عند التوجة لوضع الخطط المرحلية، الإستراتيجية او حتى مقترحات المشروعات. من خلالها يتم إلقاء نظرة بانورامية عامة على البيئات الداخلية والخارجية التي تؤثر على موضوع التحليل. جزء من دراسة الحاله هو التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS). وهو أسلوب يستخدم لتقييم مواطن القوة (الخصائص التي تعطي ميزة على الآخرين)، الضعف (الخصائص التي تحرم من التميز على الآخرين)، المهددات (عناصر خارجية في البيئة التي يمكن أن تسبب الفشل) والفرص (امكانيات لتحسين الأداء). أنها تنطوي على تحديد الهدف، تحديد العوامل الداخلية، والخارجية المواتية وغير المواتية لتحقيق هذا الهدف. (انظر الشكل)

تقلل فرص تحقيق الاهداف	يساعد على تحقيق الاهداف	
الضعف	مواطن القوة	البيئة الداخلية
المهددات	الفرص المتاحة	البيئة الخارجية

سوف تعيننا هذه التحليلات لنستطيع أن نحدد الإطار العام لما نتصور إنها الصورة التي نحلم أن نحققها في نهاية المآل، كيفيه الوصول إلى هناك وبأي الوسائل والآليات

المتاحة والممكنة. كل هذه سوف تكون تصورات مجردة ترسم الطريق لكيفيه صناعة الرؤية.

دراسة الحاله السودانية: تطبيق تحليل SWOT بسيطة للسودان

طرح امير أحمد ناصر (دريمة) في موقعه المفكر السوداني تحليل SWOT بسيط للسودان تعطي فكرة اولية عن طريقة عملها. واوضح الكاتب أن التحليل لم يراع السياقات الداخلية او خارجية. نلاحظ إنة برغم أنة تحليل بسيط للسودان في عام 2007، الا أن نظره للتهديدات ترينا بوضوح أن كثير منها قد تحققت، إذا لم تكن جميعها، من اندلاع الحرب في جنوب كردفان، النيل الازرق، الحرب مع الجنوب وتعثر المفاوضات وغيرها[135].

نقاط القوة: كمية كبيرة وفيرة من الموارد الطبيعية، مساحات هائله من الأراضي الخصبة، حياة برية متنوعة، ذوي المهارات العالية والمتعلمين في الشتات، المواقع الأثرية وأطلال تعود إلى آلاف السنين في الحضارة النوبية، الموقع الجغرافي المتميز والهوية العربية الأفريقية.

نقاط الضعف: البنية التحتية المتخلفة، ارتفاع نسبة الأمية ورأس المال البشري المتخلفة، سوء الإدارة والقيادة، تفشي الفساد، عدم احترام حقوق الإنسان، عدم وجود سيادة القانون، التفاوت المتطرف في توزيع الثروة، استمرار أزمة الهوية، القبلية على نطاق واسع وعقلية الضحية إلى آخر مخلفات الاستعمار.

الفرص المتاحة: جذب الإستثمارالأجنبي، تطوير احتياطيات النفط الهائله، التكنولوجيا الحيوية الكبيرة والمبادرات الزراعية، السياحة (البحر الأحمر والمنتجعات، أنقاض النوبية القديمة، والحياة البرية الخ)، بورتسودان كموقع لتوقف السفن المارة من وإلى قناة السويس، النمو الإقتصادي لا يعتمد فقط على النفط وإنها جسر بين أفريقيا والعالم العربي.

الممهددات: الثورات المحتمله في اماكن اخرى غير دارفور، إمكانية اندلاع الحرب

---

[135] **تطبيق تحليل SWOT بسيطة للسودان: من Drima على 31 يوليو 2007،**
http://www.sudanesethinker.com/2007/07/31/applying-a-simple-swot-analysis-to-sudan

مرة أخرى إذا تقرر فصل الجنوب، الصين تعرقل التقدم الديمقراطي، المزيد من العقوبات الامريكية، التدخل في دارفور، زيادة الطائفيه والقبلية، استمرار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تنظيم القاعدة ومشاركة حدودنا التي لا نهاية لها مع 9 دول.

نحو رؤية: الاليات والوسائل؟

يتم بناء رؤية الأمة عبر الاجيال من توقد خيالاتها وجهودها وقد تابعنا في الرؤية السودانية: الجزء الأول، انتاج الفشل كيف تمكن السودانيون عبر اجيالهم الممتدة عبر التأريخ ان يصلوا لرؤى متعددة لتطور الوطن. لقد ناقشت في كتاب الرؤية مكامن فشل الرؤى السودانية التي حكمت السودان، وكيف أنها قادتنا إلى هذا الوضع الراهن. لكن هذا لاينفي أن كل منها صاغت رؤيتها من نظرتها إلى التأريخ، الجغرافيا والظروف المحيطة. الاجيال تصنع رؤيتها وتزرعها بعوامل الفشل والنجاح لياتي جيل اخر ليقطف ثمار هذه الرؤية ونتائجها ليضيف ويسعي الجيل القادم جاهداً لتحقيقها. هذه عملية طويله ومتشعبة ولذلك تختلط الرؤية المستقبلية بكافة اطروحات الرؤى السابقة.

رغم أن رؤى مختلفة قادت السودان عبر المائة والخمسين سنة الفائتة، فإننا نجد انفسنا ألان في وضع اسوأ مما بدأنا به في الخمسينات. لقد تراكمت الرؤى فوق بعضها ولم تستثمر فيما قبلها ولكن تلغي ما قبلها وتبدأ من جديد. إن اخطر ما يواجهنا ألان هو فقدان المؤسسية التي ورثناها من الاستعمار، التي تكسرت عبر السنوات وعبر الأنظمة المختلفة ولكنها بلغت اوجهها مع نظام الإنقاذ والذي حاول بناء هياكل مؤسسية منقطعة كلياً عن سابقها.

إن الوضع الراهن بائس، فقد كتبت الإنقاذ رؤية تعبرعن رأي فصيل واحد، تمت صياغته ونقاشه عبر اجهزتها والموالين لها ففقدت البعد الشعبي الذي يجعل الرؤية ملك الامة، وعندما نفذت رؤيتها لم يتطابق مكتوبها مع فعلها. الامة تفتقد ألان إلى دستور ينظم حركتها ويقنن علاقات اطرافها المختلفة. نظام الحكم إنتقائي، غير واضح ومتغير حسب الحاجة. التعليم متدهور وبلا إتجاة ولا نعلم احتياجات البلد الحقيقية

وكيف توظف مخرجاته والصحة أكثر تدهوراً. السياسات الإقتصادية، الزراعية، الصناعية، المياه، البيئة..الخ لا ترتبط ببعضها ولاترينا إلى اين نحن سائرون او الوضع حتى بعد عام واحد. باختصار تفتقد الامة إلى أي رؤية حقيقية تنتقل بها إلى مستقبل نعرف على الاقل سيناريوهاته او حتى الشكل العام لما سنكون علية.

الرؤية ليست عملاً تقوم به مؤتمرات قومية متخصصة، قد يفلح هذا في توصيات وبرامج مفصله للفترة الإنتقالية، لكن المطلوب الرؤية العامة. والرؤية ليست وثيقة من الخبراء او برامج الاحزاب وأن كانت تشملها، لكنها عملية تراكمية وشعبية تتاح لها كافة وسائل النقاش العام عن طريق الاعلام، الصحف، المواقع الالكترونية، الندوات الجماهيرية العامة والقطاعية، جلسات الاستماع، المخاطبات الجماهيرية، الملصقات، المسرح والسينما وغيرها. وسوف نرى عند تعرضنا لعدد من التجارب العالمية الناجحة كيف تم بناء رؤاها.

من التخطيط إلى تأسيس الرؤية

يعتبر التخطيط العلمي أحد السمات الرئيسية للعصر الحديث، وأساس أي عمل ناجح لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة، لذلك فإنه يتطلب قدرات خاصة على التوقع والتنبؤ فيما يتعلق بالمستقبل. تعرف دائرة المعارف البريطانية التخطيط بأنه "**التحديد للأهداف المرجوة في ضوء الإمكانات المتيسرة الحالية والمستقبلية، وأساليب وخيارات تحقيق هذه الأهداف. لذلك يعتبر التخطيط الوطني الشامل من المهام الرئيسة للقيادة السياسة وعنصراً هاماً للتخطيط للأمن الوطني ويرتبط بالمستقبل واستخدام علم المستقبل والنظريات والأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على ذلك**"[136].

ساد مفهوم التخطيط الوطني الشامل في كافة الدول منذ منتصف الستينات سواء كانت دول سوق حر او اشتراكي، ودخل مفهوم الخطة الخمسية في اغلب الدول النامية. من ماليزيا، الهند، مصر الناصرية، الصين وسلطنة عمان وغيرها بدأت بناء خططها

---

[136] **إبراهيم إسماعيل كاخيا، التخطيط الاستراتيجي القومي (السياسي) الشامل،**
http://www.hrdiscussion.com/hr31628.html

الخمسية المختلفة منذ منتصف الستينات والسبعينات. هذه الخطط المتواصله كانت بناءا متواصلاً في درب واحد تنتقل بالدوله من مرحله إلى اخرى تستفيد من تجاربها وتتلافي الاخطاء. من تراكم هذه الخطط بدأ مفهوم بناء الرؤية الإستراتيجية الشامله (صورة ذهنية لما ينبغي أن يكون عليه عالم المستقبل. وبلورة الرؤية الإستراتيجية ينبغي أن يسبقها التنبؤ بتطورات الواقع الحالي لتقدير الصورة التي سيتشكل عليها المستقبل.

ومن المهم التركيز على أن الرؤية الإستراتيجية تساعد في توجيه صياغة الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة وفي تنفيذها على السواء، في الانتشار وأصبح يستخدم في الأدبيات السياسية الحديثة، بديلاً عن مفهوم **"المشروع القومي"** ويُعني بها مجموع السياسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافيه التي يتبناها نظام سياسي ما في فترة ربع القرن القادمة، انتقلت اغلب الدول التي اعتمدت التخطيط الخمسي إلى بناء الرؤية.

في التخطيط القومي في السودان، سمة لاحقتنا على مر العصور حتى ألان، أننا لا نبني على الارث وعلى تطوير الجيد من السياسات. فمع سقوط الدوله العسكرية، تم التخلي بالكامل عن الخطة العشرية ولم تهتم الحكومات الديمقراطية المتعددة بأي منهج تخطيطي، وعند تغير اتجاهات النظام بعد 19 يوليو 1971 تم تعديل الخطة ليس لموازنة دوري القطاع العام والخاص كما هو المنطقي، لكن إلى العكس تماماً.

ما سبق انتاج الرؤية ؟

من استعراض رؤى الدول التي تناولناها سابقاً سوف نحاول أن نركز على اهم مميزات الدول، توجهاتها وآليات صناعتها. سوف نلاحظ من اول وهله أن اغلب الدول التي تم عرضها هي دول عانت من الاستعمار من دول مستعمرة مختلفة وبدأت مشوارها بعد التحرير. فالهند مزيج من اعراق مختلفة، اديان مختلفة من البوذية واقليات كبري اسلامية ومسيحية وذات نظام ديمقراطي موروث عن الاستعمار البريطاني ولكن تميز بالاستقرار والاصالة. ماليزيا وهي أيضاً مزيج من اعراق مختلفة واديان مختلفة من اسلامية واقليات كبري بوذية ومسيحية وذات نظام شبه

ديمقراطي موروث عن الاستعمار البريطاني.

كوريا الجنوبيه التي عانت من استعمار ياباني طويل وتقسيم للدوله وحرب شبه عالمية والتي تبنت الحكم الديكتاتوري ابتداءاً، تحولت بمقتضي دستور 1987 إلى نظام ديمقراطي اعتمد على الحريات العامة، فصل السلطات، استقلال القضاء وأتاح الاستقرار السياسي الشروط الضرورية لكل نهضة إقتصادية. اما جنوب افريقيا فمشوارها كان احتلالاً طويل الامد من قله بيضاء، على مقاليد ومفاصل الحياة باكملها بنظام الفصل العنصري ومثالها ديمقراطية اثينا.

كل هذه الدول نجحت، بعكس دول مستعمرة اخرى، في أن تحافظ على منجزات وتقاليد موروثة من زمن الاستعمار واستطاعت أن تبلور رؤيتها من خلال عملية طويله، متدرجة ومنفتحة على العالم. لم تحاول أي من هذه الدول أن تتراجع عن مكتسبات الدول التي استعمرتها، لكنها حافظت على تقاليدها المؤسسية الإدارية، إستراتيجياتها الإقتصادية والإجتماعية، الجو العلمي الذي يميز مجتمعات الدول المستعمرة وتقاليد الخدمات وبعضها تبني تقاليدها الديمقراطية.

كل هذه الدول تنقلت من الانفتاح إلى الانغلاق، من الصراعات البينية، الصراعات العنصرية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، الا أن التيار الرئيسي فيها حافظ على علاقاته بالدول المتقدمة والاستفادة منها. لقد استطاعت هذه الإستراتيجية في المحافظة على الموروث الاستعماري أن تهيء الدول - عندما صفت قضايا الاستعمار، حروبها الداخلية، الخارجية والعرقية وارادت الانطلاق إلى المستقبل - إن تعتمد على قاعدة من البني التحتية الفعاله، التقاليد الحميدة والايجابية نحو العمل والانتاج واخيراً أن تسمح بالبناء التدريجي من خلال المؤسسات الفعاله.

إلى اين نريد الذهاب؟

عندما نبدأ في التفكير في رؤية سوف يكون أول سؤال سيتبادر إلى الذهن: **اين نريد الذهاب؟.** هذا السؤال مفصلي وهو ذو طبيعة فلسفيه، سياسية وإجتماعية. بعكس الخطط التي يمكن لمجموعات الخبراء أن تضع بها افضل الطرق، الاليات والوسائل ضمن إطار سياسي محدد وميزانيات معروفة سلفاً، فان الرؤية هي إبحار في

المستقبل، طرق لم نسر فيها سابقاً وتفكير خارج المألوف. الرؤية مشروع كلي يستهدف كافة فئات المجتمع، يلبي احتياجات كافة فصائل الشعب ويؤدي لتنمية شاملة لكافة القطاعات مع استهداف كفاءات اساسية تمثل ركائز هذه التنمية. إن وجود مشروع يمكن ان يحول ما عرف بالخطط الخمسية إلى رؤية مثلما حدث في كثير من الدول.

ليس من السهل الوصول إلى الاجابات في سؤال الرؤية، لكنها تحتاج لتحليل عميق وشفاف من دراسة الحاله الراهنة. حتى دراسة الحالة الممتازة التي يتوفر لها الخبراء، الميزانيات، الامكانيات وعمق التحليل قد لاتساعد في الوصول إلى الاجابات، لأن الرؤية في حقيقتها انحيازات سياسية، إقتصادية وإجتماعية. هذا هو السر أن الإستراتجية الربع قرنية لم تتخط عتبة باب المؤتمر الوطني، لانها منحازة لإستراتيجيات مألوفة فشلت في السودان قبل غيرة من قبل، تكرس وضعاً مأزوماً من التمكين، الاقصاء والتشدد في كلمات وشعارات ولاتحل أي من ازمات التنمية السياسي الست.

إن فقدان الرؤية هي السر في خذلان وفشل الثورات السودانية 1964 و1985. بعد الحكم الديكتاتوري الثاني، وفي ظل استمرار الصراع الأهلي بين الشمال والجنوب، كانت البلاد في حاجة ماسة إلى وجود رؤية حول قضيتين هامتين شكلتا مصدر وأصل الصراع منذ الاستقلال، معالجة ازمة الهوية وتوزيع الثروة. اثناء الفترة الإنتقالية وبعد تكوين الحكومة المنتخبة في 1986، عقدت عدة مؤتمرات قطاعية اهمهما مؤتمري السلام والاقتصاد، لكنهما لم يستطيعا تقديم الحلول. رغم الحريات والحقوق السياسية الواسعة، لم تستطع النخبة الحاكمة أن تتقبل السودانية كهوية، والتنمية المتوازنة، وفي خلال خمس سنوات لم تترجم العدالة والمساواة إلى سياسات وبقيت أسيرة انحيازاتها الطبقية.

أكثر من ذلك عاد الإمام الصادق المهدي لدفع الدستور الإسلامي بالتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية وداهمت انحيازات تيار الدوله الدينية الطفيلية جماهير السودان. وكان من المؤسف والمأساوي أن فصيل اطباء السودان الذين قادوا الانتفاضة اضطر للاضراب من اجل تحسين الخدمات وسبل عيشهم.

عندما تحاكم الفترات الديمقراطية نفسها في السودان، تطرح قصر الفترات سبباً اساسياً ولاتجيب على السؤال البديهي ولماذا هي قصيرة. في رأي أن غياب الرؤية هو العامل الحاسم. فاربعة سنوات كانت أكثر من كافيه لتطرح الاحزاب الحاكمة رؤيتها وتبدأ في طرحها للنقاش المجتمعي، لكنها بديلاً عن ذلك عندما ارادت رفع بعض الاسعار وبدات بسعر السكر، والذي كنت أراة عادياً وضرورياً في تلك الظروف، لكن كانت خاطئة في تلك السياقات. فالدوله لم تطرح للشعب السوداني المسأله، لم تناقشها وتحاول اقناع شعبها بالتحديات ولم تنوره عن أين ستنفق هذه الاموال.

المصارحة، المشاركة، التوافق، الشفافيه والعلنية هي مقدسات الرؤية الصائبة وجواز المرور لكسب الشعب لتحمل ظروف اضطرارية صعبة. بدلاً من ذلك تصرفت الحكومة بكل استهتار بالمزاج الشعبي واهملت رأية، فطفحت الشوارع بالمحتجين وكادت البلاد تنزلق إلى الفوضي. هذه هي نفس الاسباب التي ادت بالشباب للخروج إلى الشارع وهمت باسقاط النظام في يونيو- يوليو 2012 بعد الزيادات في سعر البترول مما اضطر النظام لسحب زيادة سعر الكهرباء. الانحيازات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية هي المدخل الاساسي للرؤية الفعاله.

كيف سنصل للصورة الذهنية لسودان ما بعد عشرين عاماً، لنجد جواباً على أين نريد الذهاب؟. ليس هناك كاتلوج جاهز نتبعه ونجد الاجابة. إن الاتفاق الجيد بمد الفترة الإنتقالية إلى 4 سنوات، سيتيح ضمن الأليات أن تستطيع الدوله أن تحل قضايا الوضع الإنتقالي التي عالجناها سابقا (**أولاً:** قضايا نظام الحكم والمسائل المتصله بها: الدستور، العداله الإنتقالية، العداله الإجتماعية، العلاقات الخارجية، المجتمع المدني؛ **ثانياً:** القضايا المتصله بالتغيير الإقتصادي والإجتماعي: تمكين المرأة، اجتثاث العنف من الحياة السياسية، محو الامية، الفقر، العطاله والديون والثقافة الديمقراطية).

إن الانحيازات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لحكومة الفترة الإنتقالية، والتي هناك اتفاق واسع عليها، سوف تلعب دوراً اساسياً للوصول إلى بعض الاجابات. وسوف يتاح الزمن، الامكانيات والدعم المادي لاجراء والوصول لدراسة الحاله الراهنة في السودان من كل جوانبها. بعدها نتجه لتحليل SWOT معمق للسودان.

يتوفر مئات السودانيين المؤهلين في كل مجال، في داخل السودان وخارجه، لديهم

الكفاءات المطلوبة والضرورية. نحتاج إلى عون من الوكالات المتخصصة للامم المتحدة، البنك الدولي فهي بيوت خبرة كفؤة، ربما نحتاج أيضاً لشركات متخصصة في بعض الدراسات. هذه النتائج لابد أن تتاح ان يشارك فيه كافة السودانيين، وبكل الوسائل الاعلامية المتاحة، لتكون لدينا صورة واضحة عن حاضرنا الذي سيفتح لنا طريق المستقبل. إن الرؤية حلم لابد ان يتاح لاغلب السودانيين، خاصة الشباب أن يحلموا بغد افضل.

عندي حلم

"**عندي حلم**" هو الاسم الذي سميت به خطبة مارتن لوثر كنج التي ألقاها عند نصب لنكولن التذكاري في 28 أغسطس 1963 أثناء مسيرة واشنطن للحرية عندما عبر عن رغبته في رؤية مستقبل يتعايش فيه السود والبيض بحرية ومساواة وتجانس. ويُعتبر اليوم الذي أُلقيت فيه هذه الخطبة من اللحظات الفاصله في تأريخ حركة الحريات المدنية، كما تُعتبر هذه الخطبة واحدة من أكثر الخطب بلاغة في تأريخ العالم الغربي وتم اختيارها كأهم خطبة أمريكية في القرن العشرين طبقاً لتصويت كتاب الخطب الأمريكيين.

الحلم ترف لايعرفة الا من آمن شر الجوع ومهانة باكر، ترف لايتوفر لفقراء المدن الذين يعيشون في المجاري القديمة، قطاطي الصفيح ويلتحفون الارض واباطهم والنجم، ملايين ليس لديها امل سوي تدبير الوجبة القادمة، إن كانت قادمة، الذين يمرضون فيحصلون على حبة دواء واحدة او يموتون سمبله، ناكشي الكوش ومقالب القمامة. هؤلاء احلامهم بسيطة وينتظرون أن يشاركوا في تغيير الانحيازات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وانتشالهم من هذه الوهدة.

كيف نذهب إلى هناك؟

يرتبط بسؤال أين نريد الذهاب، السؤال المنطقي الآخر، **كيف نذهب إلى هناك؟**. وهما مرتبطان لأن الاليات والوسائل تتدخل في امكانية أن نصل للمكان المرغوب. إذا كان السؤال الأول يرتبط بالاحلام، الاماني والقدرة على فتح المجال للخيال، فالسؤال

الثاني فيه جوانب من القدرة على الابداع ولكن يعتمد بشكل أكثر على تحليل نتائج دراسة الحاله الراهنة في السودان وتحليل SWOT المعمق للسودان.

لانعيد إنتاج العجله فقد سبقتنا دول عديدة، اتبعت طرق مختلفة وهي متاحة لنا لنستفيد من تجاربها، اخفاقاتها ودروسها المستفادة. لم تصل هذه الدول إلى التطورالذي شهدته عن طريق سهل، مختصر او عن طريقة **"حرق المراحل"**، لكنها تميزت باصرار، رغبة، تخطيط، المحافظة على الموروث والتطوير المستمر. كافة الرؤى سارت طرقا متشابهة.

أولاً: الدراسه الجادة لنقاط الضعف والقوة

العامل الرئيسي الذي جعل هذا ممكناً هو الدراسة الجادة التي قامت بها كل الدول لنقاط ضعفها، بدون أي شوفينية ادعاء، وكذلك نقاط قوتها بدون أي ادعاء وكيفيه تعزيزها. لم تكن هذه دراسة خبراء او منظمات دولية، لكنها كانت جزءاً من الدروس التي تعلمتها من واقع التجربة العملية والممارسة اثناء النضال ضد الاستعمار.

لقد قيضت ظروف كل دوله ببروز قادة كان لديهم من وضوح الرؤية، الحصافة وروح التضحية بوضع دولها في الطريق الذي يقود إلى المستقبل. أنة من المحزن فعلا أن مؤتمر الخريجين الذي اسمي على غرار المؤتمر الهندي لم يستطع سبر غور التجربة الهندية، والتي كان ابرز ما فيها توحد قوى التيار الاساسي في النضال ضد الاستعمار ومن ثم التوحد في حزب واحد برؤية مشتركة مثلت في المخيال السياسي الهندي بمختلف اطيافه واحزابه المشترك الوطني الذي يجعلها تعمل في نفس الاتجاة من التطور.

الهند التي نالت استقلالها عن طريق الكفاح المدني السلمي، عانت اول نكساتها بانقسام الباكستان عنها، تاركة خلفها اكبر مجموعة اسلامية داخل دوله في العالم، الارث الآخر للهند المستقله هو الكثافة السكانية والتفاوت الواسع في مستويات السكان الإقتصادية، الإجتماعية، الحروب المتكررة مع الباكستان والمناوشات مع الصين. افضل نقاط قوة الهند هو الزخم الشعبي الذي اكتسبه الهنود من مسيرة الاستقلال الطويله والتي رسخ فيها قادتها اهمية العمل والانتاج، الديمقراطية، المساواة العرقية

وضرورة العداله الإجتماعية. لقد نظرت لنقاط ضعفها كتحديات وتجاوبت معها بايجابية. ادى الشعور المتعاظم بالخطر من جيرانها الذين بدأوا في تطوير القنابل النووية (الصين والباكستان) إلى بدء برنامجها النووي، الذي وأن بدأ كجزيرة معزولة وسط التخلف العام، الفقر، النزاعات الداخلية العرقية والسياسية، الا أن مردودها على التطور اللاحق كان حاسماً للهند في رفع قدراتها العلمية والتكنولوجية.

لذا لم يكن مستغرباً أن يكون ملهم رؤية الهند هو نفسة د.عبد الكلام، ابو الصواريخ الهندي. مثلت الكثافة السكانية، لا قنبله موقوتة، ولكن جوهرة الهند التي بدأت في بنائها على افضل التجارب العالمية الموروثة من الاستعمار البريطاني وتطويرها. ادى هذا، في ظل ظروف عالمية مواتية، أن تشكل جزءاً مهماً وفعالاً في القوى البشرية العالمية من الخليج، الدول الغربية وامريكا.

عندما نالت ماليزيا استقلالها كانت تعتمد على زراعة المطاط، زيت النخيل، معدن القصدير، مع كميات ضخمة من اخشاب الغابات الاستوائية، زيت جوز الهند وتصدير البترول والغاز الطبيعي. كانت هناك أيضاً مشكلة عرقية خطيرة هي أن السكان الاصليين والذين يمثلون اغلبية السكان تعيش في ظروف سيئة ومهمشة تماما والسلطة والثروة في ايدي الماليزيين من اصول هندية وصينية (اقلية كبري حوالي 40%)، الذين استجلبهم الاستعمار كعماله ماهرة واستطاعت أن ترتقي بواسطة التعليم والعمل الشاق. بعد عقود من الصراعات العرقية والذهبية، استطاعت ماليزيا أن تبدأ في التطور نحو المستقبل عندما وجدت أن التنوع العرقي ميزة إذا احسن استعمالها، الغابات والبيئة مكون اساسي في تكوين الدوله وثروة يجب تنميتها.

ثانياً: القيادة

توفرت لكل هذه الدول القيادة ذات الارادة والخيال، وكافتها توصلت فيها القوى المختلفة، بعد صراعات عديدة، ودماء كثيرة وتوترات إلى التوافق السياسي حول قيادة التيار الرئيسي فيها لمقاليد الحكم. لم يتم هذا بالاجبار اوالفرض، الإنقلابات اوالقوة، لكنها فرضت شرعيتها عن طريق طرحها للهموم الوطنية وخلق توافق وطني عام حول هذه الهموم. ليس بالضرورة ان تكون القيادة كاريزمية، وأن اتيحت لاغلبها هذا النوع من القيادة (غاندي ونهرو في الهند، مهاتير في ماليزيا، مانديلا في جنوب

افريقيا، السلطان قابوس في عمان، الشيخ محمد بن راشد في الامارات) لكن افضل تجارب الشعوب جاءت من الهند والصين وكوريا والتي وأن ظهر في وقت ما قائد دفع بالرؤية قدماً (مثل د. عبد الكلام في الهند)، لكن هذا لما كان متاحاً لو لم يتوفر نظام سياسي يسمح بتشجيع عمليات إدارة التغيير.

ليس من الضرورة أن ترتبط الرؤية بنظام سياسي معين، كالديمقراطية مثلا (الصين ذات النظام الشمولي، وكوريا الجنوبيه الديكتاتورية حتى 1987 والديمقراطية المحكومة في ماليزيا). لقد تميزت كل هذه الدول بايمان قادتها بامكانية تطور بلادهم والعمل الدؤوب على تطبيق ما أمنوا بة. بجانب الرؤية هناك مهارات قيادية مشتركة بين القادة؟ وهي التحدي، الرؤية المشتركة، تمكين الآخرين من العمل معهم، تشكيل طريق نحو التطلعات وتشجيع الآخرين. إن هذه المهارات السابقة ضمن مفهومها البسيط مهارات عادية وبسيطة يستطيع كل القادة امتلاكها، ولكن هنالك قلة فقط من يمتلكون القدرة على تنفيذها بشكل تفصيلي ودقيق.

ثالثاً: الاستقرار السياسي

عانت كل هذه الدول للوصول للاستقرار السياسي، سواء بدخول حروب مكلفة (كوريا والهند) او تعديل معادله العسكر والمدنيين (كوريا الجنوبيه). سارت جنوب افريقيا طريق الآلام الطويل، عاني شعبها ويلات كثيرة ورهيبة في سبيل التحرر من نظام الفصل العنصري والدخول في مرحله دوله المواطنة. ماليزيا عانت من حروب أهلية وتوترات عرقية قاسية.

دفع أبناء الصين ثمناً غالياً في فرض سياسات القهر الثقافي، العرقي والسياسي فيما اطلق علية الثورة الثقافيه وقد جاء قائد نهضتها الجديدة من ضحايا هذه السياسة البائسة. لكن كل هذه الدول لم تستطع ان تنطلق إلى المستقبل الا بعد أن حلت ازماتها المعلقة ومشكلاتها المزمنة عبر سياسات طويله الامد، مدروسة بعناية وبدعم شعبي.

رابعاً: الإستثمار في الميزة النسبية

كما أبنا سابقاً فقد قامت كل هذه الدول بدراسة نقاط ضعفها وقوتها بعناية شديدة وعرفت التحديات التي عليها ان تجابهها. حددت من هذه الدراسات الميزة النسبية التي

تتميز بها الدوله وهذا هو الذي حدد اتجاه رؤيتها المستقبلية، أين تضع إستثماراتها وتطور مجالاتها. كوريا الجنوبيه الفقيرة في الامكانيات المادية والخالية من المواد الخام، مضت في طريق اليابان وركزت على تطوير قوتها البشرية. بنت كوريا الجنوبيه نهضتها من هذا الإستثمار الذي سمح لها بعد ذلك باختراق الصناعات المتنوعة. انطلقت الهند من كثافة سكانها والصناعات القائمة فاستثمرت في التعليم والتدريب لتصبح المورد الاساسي للقوى العامله العالمية، وموطناً لايدي عامله رخيصة قادرة على المنافسة في سوق عالمة. سمح تطور برنامجها الفضائي باكتساب وخلق بيئة علمية وتكنولوجية اصبحت اساساً في بناء القاعدة التكنلوجية التي تتميز بها.

موقع دبي في صرة العالم والتراجع المتوقع في مكانة هونغ كونغ، بداية نضوب الثروة النفطية، جوارها الثري من دول الخليج ووجود كثافة سكانية محيطة، كانت نقاط قوة امارة دبي ولكن التحدي كان في قله عدد السكان المحليين وضعف تأهيلهم. قامت رؤية دبي على توفير بيئة عمل وخدمات عالمية بدلاً من هونغ كونغ، الاعتماد على قوة عمل عالمية مؤهله والإستثمار في تـأهيل السكان المحليين، دفعت دبي للصدارة في العالم (زرت دبي لاول مرة عام 1996، وكان في أستقبالي صديقي د. قسم الباري مصطفي والذي كان قد سبقنا إلى الإمارات في عام 1994، وكان بها كوبريين ونفقين وافضل مول فيها، سيتي سنتر، محدود المساحة، وصلت لمطارها المتواضع وكانت طرقاتها جيدة ولكن محدودة. لم تكن من منطقة مميزة سوي منطقة المركز التجاري العالمي وشارع الشيخ زايد الذي تتناثر فيه عمارات قليله ويمكن للقارىء ان يتخيل دبي ألان)

□

الفصل الاخير: الرؤية: دروس من تجارب اخرى

سوف نتناول رؤية الهند 2020 باعتبارها تخاطب كافة القضايا التي تواجهنا ولانها اخذت مسارات متعددة، فقد اطلق الدكتور عبد الكلام إبان رئاستة لمجلس تكنولوجيا المعلومات، والتنبؤ والتقييم عام 1996 مبادرة تطوير وثيقة الهند 2020: رؤية للألفيه الثالثة. بدأت المسأله اثناء احد اجتماعات (TIFAC) في نوفمبر 1993 عندما بدأ نقاش حول كيفيه مساهمة المجلس (مكون من صناعيين، باحثين، اكاديميين، موظفين حكوميين وممثلي المؤسسات المالية) وطرح احد الاعضاء أن الهند منذ استقلالها في 1947 وهي تصنف كدوله نامية فكم عاماً ستأخذ لتتحول إلى دوله متقدمة.

عقد إجتماعين خصصا لنقاش هذه القضية والوصول لكيفيه الوصول لهذه النهاية. واتفق الجميع أن التكنلوجيا هي طريق الهند إلى التقدم في اسرع وقت، وأنها إذا طبقت بشكل صحيح فسوف تقوي من التكوين السياسي، الإقتصادي والامني للدوله. أيضاً سوف تسمح التكنلوجيا بتطوير مجالات التعليم، التدريب، الصناعات الغذائية، الصناعات الإستراتيجية والبنية التحتية. على هذه الارضية تم البدء في إنشاء فرق العمل والمجموعات لتطوير رؤية التكنلوجية لعام 2020 . ضمت فرق العمل ومجموعات النقاش حوالي 500 شخص. وشارك 5000 من خلال الردود على الاستبيانات، أو مع مداخلات مكتوبة أو شفهية.

خطوات العمل

بدأت الرؤية بعرض لأهمية وجود رؤية للهند والمفهوم النظري لرؤى الدول، ثم تطرقت إلى تحديد أهم التحديات التي من المتوقع أن تواجهها خلال فترة الرؤية من خلال رصد لأهم المؤشرات التنموية في الهند, بناءاً على مؤشرات التنمية الدولية لعام 2001، والتي مثلت مؤشرات الوضع الراهن آنذاك، تمت مقارنتها بما يجب أن تكون عليه أو تتعداه بحلول عام 2020، والتي تم تحديدها من خلال استخدام متوسط هذه المؤشرات لمجموعة الدول التي تنتمي إلى الشريحة العليا من الدخل المتوسط - مثل الأرجنتين، ماليزيا، جنوب أفريقيا وتشيلي- كمؤشرات مرجعية تساعد الهند على

قياس مدى تقدمها خلال الأعوام القادمة.

تم تحديد الاتجاهات التنموية التي ستجعل من الهند دوله متقدمة تكنولوجيا عام 2020. وحصرت هذه الاهداف في إزاله الفقر من الملايين بأسرع وقت ممكن، توفير الصحة للجميع، توفير التعليم الجيد والمهارات للجميع، توفير فرص العمل للجميع؛ أن تكون الهند مصدرا للسلع والخدمات، تحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء القدرات للحفاظ عليها وتحسين كل هذه في المستقبل.

لتحديد كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات تم تقييم الكفاءات الأساسية (core competencies) المتوفرة في الهند كشرط مسبق. حصرت المناقشات الكفاءات الأساسية المطلوبة للهند في أن الهنود الأقل حظاً جداً، أظهروا القدرة على استيعاب الجديد من التقنيات، المهارات وأساليب الأداء أيضاً. ساعد تحسين القاعدة التعليمية لهم استيعاب أفضل النهج والمعارف الجديدة. الكفاءة الآخرى هي الموارد البشرية في الهند وقاعدة الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة.

مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الهند، نقاط القوة الأساسية والكفاءات التي تم تحديدها سابقا قادت إلى التركيز على القطاعات الحيوية. الصناعات الغذائية والتجهيز، النقل البري، الطيران المدني، المجاري المائية، الطاقة الكهربائية، الاتصالات، أجهزة الاستشعار المتطورة، الصناعات الهندسية والإلكترونية، المواد المعالجة، المعالجة الكيميائية، الصناعات والأغذية والزراعة، علوم الحياة، التكنولوجيا الحيوية، الرعاية الصحية، الصناعات الإستراتيجية والخدمات.

ناقشت فرق العمل ومجموعات النقاش القوى الدافعة والعوامل المحبطة كل في مجالها. ثم تم نقاش الاقتراحات في نقاش موسع عن القوى الدافعة والعوائق. بنت اللجان الأهداف والمنهجية لتشمل:

1. تقديم توجيهات لمبادرات وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا لتحقيق رؤية الهند عام 2020؛
2. توفير أساس قوي لإطار السياسات والإستثمار في البحوث والتنمية في الحكومة والقطاع الخاص
3. المساهمة في وضع سياسة متكامله للعلوم والتكنلوجيا على الصعيدين الوطني

والمحلي

ساهم ذلك التقييم الرئيسي والاستشراف في تكوين 17 فريق عمل. من هذه، ترأس منها 10 خبراء من المجال الصناعي، خمسة من البحوث والتنمية واثنين من المؤسسات الحكومية، وعين لكل فريق عمل رئيس، ومنسق. استعمل في الدراسة تقنيات مختلفة من الاستشراف، مثل جلسات العصف الذهني **"استرتيجية العصف الذهني واحدة من آساليب تحفيز التفكير والإبداع الكثيرة. يستخدم العصف الذهني كأسلوب للتفكير الجماعي أو الفردي في حل كثير من المشكلات العلمية والحياتية المختلفة، بقصد زيادة القدرات والعمليات الذهنية. القواعد الأساسية للعصف الذهني: ضرورة تجنب النقد للأفكار المتولدة، حرية التفكير والترحيب بكل الأفكار مهما يكن نوعها، التأكيد على زيادة كمية الأفكار المطروحة وتعميق أفكار الآخرين)**.

إعداد التقارير والسيناريوهات "**رسم السيناريوهات هو أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية. والسيناريو هو وسيلة للتخطيط الاستراتيجي الذي تستخدمه بعض المنظمات لإعطاء مرونة لخطط طويلة الأمد. انه تكيف وتعميم للأساليب التقليدية التي تستخدم عادة في الاستخبارات العسكرية. وهو أيضاً موجز للعمل في حالة أحداث متوقعة. السيناريوهات تستخدم في تخطيط السياسات، والتطوير التنظيمي، وبوجه عام، عندما ترغب المنظمات اختبار الاستراتيجيات لمكافحة التطورات المستقبلية الغامضة. السيناريوهات عادة ما تكون بدائل، حيث يتم بناء أكثر من سيناريو، ونقطة البداية هي وصف للوضع الحالي أنطلاقاً من بينات كمية وكيفية. السيناريوهات تعتمد على تصوراتنا للمستقبل وتعمل على توجيهه المسار التنموي للهدف المرغوب فيه"**.

طريقة دلفي "**طريقة دلفي القياسية، يقوم الخبراء بالإجابة على الاستبيانات المتعلقة بالموضوع المطلوب استشرافه في جولتين أو أكثر. بعد كل جولة، يقوم وسيط بإرسال موجز مغفل يحتوي على خلاصة توقعات الخبراء من الجولة السابقة والأسباب التي بنيت على أساسها أحكامهم. وبالتالي، يتم تشجيع الخبراء على مراجعة إجاباتهم السابق على ضوء الردود من الأعضاء الآخرين من لجنة الخبراء.**

ويعتقد أنه خلال هذه العملية أن نطاق الإجابات سيقلص وسوف تتقارب أراء مجموعة الخبراء نحو الإجابة "الصحيحة". أخيرا، يتم إيقاف عملية عند "معيار توقف" محدد مسبقا (على سبيل المثال عدد الجولات، تحقيق التوافق واستقرار النتائج) ومتوسطي درجات الجولات النهائية يحدد النتائج"

أسلوب المجموعة الاسمية **"أسلوب المجموعة الاسمية (Nominal Group Technique): وهي عملية التوليد الأفكار، بحيث يقوم كل عضو في المجموعة بالمشاركة دون السماح لبعض الأفراد بالسيطرة على العملية. وهي من الطرق التي تسمى أيضاً الكتابة الذهنية"**.

بعد دراسة الحالات وورش العمل اللاحقة، وما إلى ذلك طرحت فرق العمل الأسئله التالية:

1. هل هناك مناطق معينة في الهند لديها قاعدة تكنولوجية قوية؟
2. ما هي التقنيات التي يمكن أن تغير بشكل كبير الظروف الإجتماعية أو الإقتصادية أو التي لديها مزايا محددة؟
3. ما هي الفوائد العرضية من التكنولوجيات المتقدمة؟
4. ما هي مناطق التركيز على التنمية التكنولوجية ؟
5. ما هي الإجراءات والاستراتيجيات والسياسات التي سيتم تنفيذها في المستقبل لتأمين ميزة تنافسية في السوق العالمية.
6. ما هي التقنيات التي من شأنها أن تظهر في المستقبل بشكل كبير في 2010،2015، 2020 و 2025 على التوالي؟
7. ما هي التكنولوجيات 2005 التي من شأنها أن تظهر في 2010، 2000 و 2015 تحديدا؟

للحفاظ على الروابط وضمان تدفق المدخلات بين مختلف فرق العمل، تم من خلال التنسيق بين رؤساء اللجان، المنسقين والموظفين. في اجتماعات لاحقة لمجلس TIFAC، قدمت عدة فرق عمل النتائج التي توصلوا إليها. من ثم قد تقرر نشر النتائج على نطاق واسع بمساعدة الاتحادات الصناعية، الدوائر الحكومية، الوكالات والمنظمات والجماعات المهتمة الآخرى في هذه المجالات وذلك لصياغة بعض

الإجراءات لتحقيق هذه الرؤية التكنولوجيا للهند. شكلت التقارير، السيناريوهات، الاستجابات المختلفة وأسلوب المجموعة الاسمية الأساس الذي بنيت عليه الرؤية والقرارات العملية، وأيضاً وضعت اقتراحات لمبادئ توجيهية للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل للصناعة، الحكومة، مراكز البحوث، المعاهد والمؤسسات الأكاديمية لتحقيق رؤية للهند حتى عام 2020.

كل تقرير كان يحتوي على معلومات قيمة عن الوضع الحالي، التنبؤات وتقييم القطاع. يمكن للمرء أن يرى من خلال هذه التقارير نتائج واقتراحات مختلفة للعمل بدءاً من تعديل بسيط للسياسات أو تدابير إدارية لإدخال ممارسات تكنولوجيا بسيطة نسبياً من جهة، وكذلك تلك التي تنطوي على إتقان التكنولوجيات المعقدة الجديدة والناشئة للاختيار منها.

أسفرت هذه العملية الضخمة عن انتاج خمسة وعشرين وثيقة. قال عنها ديف جودا، رئيس مجلس الوزراء "**أنا سعيد لمعرفة أن التقارير تقدم ليس فقط رؤية في عام 2020 ولكن أيضاً أن تبين الخطوات الوسيطة المطلوبة التي يجب اتخاذها من قبل الحكومة والمعاهد والصناعة وغيرها. السنوات القادمة تتطلب مزيداً من التركيز والإستثمار، وخاصة من قبل بيوت الصناعة والأعمال، لخلق قوة التكنولوجية المحلية. وفي حين أنه ليس من الضروري أن نطور كل شيء داخل البلد، علينا أن نتذكر أن العالم يحترم القوة التنافسية التكنولوجية. لدي ثقة أن لدينا مدراء والخبراء والقوى العامله قادرة على تلبية أي تحد حتى المهام المعقدة التكنولوجية والتنظيمية إذا ما بذلت جهود مخلصة وداعمة. أود أن أقترح أن نلزم أنفسنا جميعا لاتخاذ ما يلزم من خطوات متابعة**".

تطرقت الرؤية إلى الفرص المتوقعة في المستقبل، والتي تتضمن أهمية المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، أهمية الموارد ورأس المال المعرفي. وقد تطرقت الرؤية إلى عدد من القطاعات المهمة في إطار تحقيق رؤية الهند 2020، كان على رأسها الموارد البشرية، والتي تم تناولها من خلال أهم المؤشرات الحالية والمستقبلية والتحديات والفرص المتاحة والاتجاهات المستقبلية في هذا القطاع.

لم تتجاهل رؤية الهند اهمية التغيرات الإقليمية والعالمية التي يمكن أن تؤثرعلى مسار

الرؤي، حيث تناولت أهمية العولمة وأهم التوجهات العالمية التي من شأنها أن تؤثرعلى مستقبل الهند، وكان من أهمها النمو السكاني، العولمة الإقتصادية، نمو التجارة العالمية وقطاع الخدمات، نقص العماله في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، تدفقات رأس المال، البني التحتية والتكنولوجيا، وتم على إثر ذلك تحديد أهم الفرص المتاحة للهند في ظل هذه التوجهات العالمية.

تناول الجزء الأخير من الرؤية الجوانب الأمنية والسياسية، حيث تم استعراض أهمية الأمن والسلام لتحقيق الرؤية، والتي تم منها استخلاص أهم العناصرالتي ستؤثر على البيئة الأمنية للهند عام 2020، وأهم التداعيات المتوقعة على شكل الحوكمة في الهند نتيجة التحولات التكنولوجية والإقتصادية التي قد تشهدها الهند خلال الأعوام القادمة.

بعد نشر الوثائق والكتاب سافرت الفرق في انحاء الهند وقدمت نتائجها على نطاق واسع، وذلك جزئياً بهدف نشر الاستنتاجات، ولكن أكثر لتعريف الناس بها ولفهم حولها. وكانت النتائج إيجابية على كافة المستويات المحلية، المؤسسات والافراد. لقد أشعلت الرؤية العقول في أجزاء مختلفة من الهند، في مختلف الفئات العمرية وجعلت أجواء الأمة تعيش حاله تحقيق رؤية الهند دوله متقدمة.

لاحقاً وفي مسار مختلف، وبالاستفادة من عمل الدكتور عبد الكلام، شكلت هيئة التخطيط التابعة للحكومة الهندية لجنة لمناقشة الرؤية المستقبلية للهند حتى عام 2020 وقد ضمت هذه اللجنة 30 خبيراً من مختلف المجالات، واستمر البحث والدراسة لفترة أكثر من عامين توصلت خلالهما اللجنة إلى سيناريو شامل يعكس رؤية مستقبلية للهند عام 2020.

بالإضافة إلى طرح بعض السياسات الواجب اتباعها، سواء على مستوى أجهزة الحكومة أو وحدات القطاع الخاص لتحقيق هذه الرؤية، جاءت منهجية الدراسة التي قامت بها اللجنة في شكل سيناريو يمكن إدراكه فيما لو حققت الدوله الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة: البشرية، المؤسسية، التكنولوجية والتمويلية، مع ضرورة الاستناد إلى ما حققته الهند في الماضي القريب حتى تستطيع استشراف المستقبل وبلورة الرؤية المطروحة. انتهت الرؤية بعرض السيناريو الأفضل للهند، والصورة التي يرغب الشعب الهندي أن تكون عليها الهند عام 2020. وتمثلت أهم السياسات الواجب

اتباعها و التي أوصت بها اللجنة من أجل تحقيق هذه الرؤية فيما يلي:

السلام والأمن والوحدة الوطنية، تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير مزارع عالية المستوى لضمان الغذاء، توفير فرص عمل في قطاع الزراعة والصناعات القائمة على المواد الزراعية، توفير فرص عمل للجميع بما ينعكس على القوة الشرائية للمواطنين، الإرتقاء بالصحة من خلال التوسع في البنية التحتية الخاصة بالخدمات الصحية والتأمين الصحي وكذلك الارتقاء بالتعليم لوضع الحكومة السياسات اللازمة لمحوالأمية بنسبة 100% بحلول عام 2020، الارتقاء بمستوى التعليم كعامل أساسي للتنمية، تطوير التكنولوجيا والبنية التحتية من خلال التوسع المستمر في البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومجالات الاتصال مما سيكون له أكبر الأثرعلى النمو الإقتصادي والاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وخلق حكومة جيدة من أجل تعظيم الرفاهية واحترام الحرية الفردية والعداله الإجتماعية. تبلورت رؤية اللجنة **"أن يكون شعب الهند بحلول عام 2020 أكثر عدداً وأفضل تعليماً وأكثر صحة وغني عن أي وقت مضى في تأريخ الهند الطويل "**[137].

من يقوم باعداد الرؤية؟

اختلفت مداخل الدول في الجهات المكلفة باعداد الرؤية، ولكنها اتفقت على أن تقوم بها جهة محددة لها خبرة في مجالات التخطيط الإستراتيجي، والتي تتراكم فيها الخبرات والمعارف على مدى سنوات طويله. عمان بدأت مرحله الخطط الخمسية منذ السبعينات عبر وزارة التخطيط، والتي اكتسبت الخبرة والتجارب عبر السنوات وطورت قاعدة من الاجراءات القياسية ومجموعات واسعة من الخبراء المتنوعين في كافة المجالات والتدخلات التفاعلية مع المجتمعات المحلية، من ثم طورت رؤية عمان عبر هذه الآلية المجربة.

كان هذا نفس مدخل ماليزيا والامارات العربية المتحدة. دول اخرى تمت فيها عملية تطوير الرؤية بتمازج مجالس علمية مستقله ذات اساس علمي ومعرفي صلب، بادرت بتبني تطوير رؤية للدوله مثل مجلس تكنولوجيا المعلومات، التنبؤ والتقييم (TIFAC)

137 ,Report of the Committee on India Vision Dec 2020 Government of India: Planning Commission, http://planningcommission.nic.in/reports/genrep/pl_vsn2020.pdf

في الهند، وفي جنوب أفريقيا قامت وحدة تنسيق السياسات، الخدمات والاستشارات التابعة للرئاسة بإصدار وثيقة في سبتمبر2008 وضعت فيها سيناريوهات جنوب أفريقيا 2025 المستقبل الذي نختاره؟ ومن ثم تبنتها الدوله عبر وزاراتها المختصة.

المشكله الكبري التي تواجهنا في السودان تجريف الخبرات الهائل الذي مارسة نظام الإنقاذ من تفريغ المؤسسات من القوى البشرية الهائله، التي اكتسبت الخبرة التراكمية على مر الازمان. هذه الخبرات اغلبها موجود اما مبعداً عن مجال عمله في السودان، ويعمل في مجال اخر، في الدياسبورا من مختلف الدول والبيئات وبعضهم يعمل في المجال، اخرون اكتسبوا مهارات افضل. لدينا في السودان مراكز حكومية عديدة، اغلب قادتها او كلهم من تيار الدوله الدينية ويعبرون عن وجة نظر واحدة. انحيازات هذا التيار فشلت بجدارة في رؤيتها للنهوض بالوطن. يوجد في السودان وفي المهاجر مجتمع مدني نشط ومؤهل. ورغم القمع، الحرب الشرسة، الانتهاكات والتدخلات الامنية تستمر هذه القوى وتستعر من اتحادات طلاب، حركات شبابية، منتديات ثقافيه وإجتماعية، اندية رياضة واستماع، روابط مناطقية وعرقية ومدن وغيرها. يتميز السودانيون عبر تأريخهم بملامح اصبحت مشهورة عنهم.

لقد حفظت شبكة العلاقات الإجتماعية المجتمعات السودانية من التمزق والمعاناة، خاصة في عهد الإنقاذ، الذي اوصل الشعب السوداني لحد الكفاف والمسغبة. أيضاً امدتهم بمقاومة فعاله لكل السلوكيات الضارة التي ارادت السلطات فرضها اثناء ديكتاتورية نميري ونظام الإنقاذ واشهرها محاوله فرض الحجاب الايراني على النساء السودانيات.

رصد كثير من الكتابات الإجتماعية السودانية الدور السلبي لهذه الممارسات واهمها: تضييع الوقت وعدم تنظيمه، الشفاهية، الاعتماد على الغير واقساها الكسل والخماله. هذا يجيء في اغلبه في سياق من النقد الذاتي والمراجعات الفكرية التي داومت عليها النخبة السودانية في العقدين الاخيرين، للنظر في اخطائها التي ادت لتسيد فصيل اقلية على كل مفاصل الحياة في السودان.

إن للعلاقات الإجتماعية الكثيفة طاقات ايجابية ضخمة علينا فرزها، تحليلها وتعزيزها لتلعب دوراً. من ناحية الرؤية اعتبر هذه ميزة نسبية لو احسن إستثمارها. إن الناظر

إلى العرس والمآتم السوداني يكتشف بجلاء أن السودانيين ناجحون في العمل الجماعي بشكل يثير الاعجاب.

يدخل السودانيون السياسة من ابواب واسعة في كل منعطف من حياتهم، من انتخابات اتحادات الطلاب التي فرضوها على كافة السلطات من المستعمر انتهاءاً بالإنقاذ، اتحادات العمل، النقابات المتنوعة، روابط الاحياء والقبلية والرياضية والموسيقية وغيرها، التعاونيات، الاحزاب السياسية، اختيار زعماء القبائل..الخ. هذا الغنى والتنوع جعل السودانيين، بكافة قطاعاتهم، مهتمين بالسياسة ومتابعين لها، ليس على النطاق المحلي ولكن على نطاق العالم. اندهش السودانيون الذين يتابعون ثورة 25 ينايرمن دخول المصريين الكثيف للسياسة وهم الذين تندر عليهم السودانيين بالضحاله وقله الاهتمام بالسياسة، وكان هذا طبيعياً فقد جذبت ايام الثورة الملايين إلى مدارس السياسة في الميادين، المظاهرات والتجمعات.

يظهر الاهتمام الفائق بالسياسة، وحسهم الذكي عند السودانيين من نمط نسب مشاركتهم في الانتخابات. بلغت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات 1953 حوالي 50%، 43% عام 1958، 60% عام 1965 في الدوائر العامة و68-95% في الخريجين، 59% عام 1968 وحوالي 66% عام 1986. الانتخابات التي جرت في العهود الديكتاتورية تميزت بمشاركات ضعيفة في مجملها وقاطعها السودانيون منذ انتخابات المجلس المركزي في سنوات الحكم العسكري الأول.

الانتخابات التي جرت بعد المصالحة عام 1977 والتي شارك فيها الاتجاه الإسلامي كانت نتيجتها حوالي 25%. وعند اجراء الاستفتاء على الدستور 1998م "**ذكر محمد أحمد سالم أنه كان جالسا مع الدكتور حسن الترابي وقد كان حينها متنفذاً في النظام، حين زاره حكام الولايات جميعهم بعد الاستفتاء وكان غاضباً من تدني نسبة التصويت فقال لهم: "يجب أن تخجلوا من أنفسكم فقله عدد المشاركين في الاستفتاء على الدستور هم رعاياكم! أنتم من قصرتم**". جاءت انتخابات 2010 بعد توقف الحرب وفي ظل دستور إنتقالي وجو نسبي من الحريات، تفاءل به السودانيون، رغم ذلك فلم يهرعوا للانتخابات "**وصفها الإمام الصادق المهدي بأنها هجين بين انتخابات الديمقراطية التي وصفها بسباق الخيل، وانتخابات الشمولية التي وصفها بسباق الحمير** ".

في كافة التجارب التي قمنا بدراستها والتي تنوعت في المنهجيات التي اعتمدت عليها، كمنهجية السيناريوهات ودلفي والعصف الذهني، وغيرها من منهجيات التنبؤ، واختلفت أيضاً بكونها رؤى استهدافيه رسمت الصورة المرغوبة للمستقبل، أو استطلاعية تعرفت على الصور المحتمله للمستقبل بكافة جوانبه، والتي تباينت أيضاً في الجهة القائمة على إعدادها سواء كانت حكومية تتبع مؤسسات الدوله، أو مؤسسة بحثية تتبع القطاع الخاص وترتبط بشبكة علاقات مع عدد من الخبراء من مختلف المجالات والقطاعات.

كلها اعتمدت على تطوير الرؤية كعملية مجتمعية شامل عن طريق تفعيل آليات التنسيق، التشبيك والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص، لأن من غير هذا التعاون لا تكون العملية التنموية مكتمله وبالتالي يصعب أن يكتب لها النجاح. إن الرؤية هي جماع حلم الشعوب وتطلعاتها ولاتستطيع التحقق إلا إذا تحقق لها القبول الشعبي والمجتمعي. استعملت آليات متنوعة لتحقيق هذا الهدف من اسلوب المؤتمرات العامة، الاستبيانات، ورش العمل القطاعية وغيرها كما راينا في عرض التجربة الهندية.

التجربة الأكثر تميزاً في هذا المجال هي تجربة كوريا الجنوبيه. فبعد تحديد التعليم علي أنه المفتاح الوحيد للنجاح في الحاضر والمستقبل استثمرت في الموارد البشرية باعتباره أهم عنصر من عناصر الإستثمار. شارك في العملية التعليمية ثلث السكان، التعليم مسئولية الجميع لا تنفرد به المدرسة، الكلية أو الجامعة وحدها وإنما الكل مشارك فيه باعتباره واجبا وطنيا وتشارك المؤسسات العامة، الشركات الخاصة والقطاعات الاعلامية في تحمل هذه المسئولية.

انزلت الدوله الرؤية إلى المجتمع، فهناك برنامج تدريبي خاص للمعلمين أثناء الاجازات واختبار للمعلم قبل التدريس. وفي العطلات تفتح المدارس للأنشطة الاضافيه مثل الرياضة والموسيقي، لكل مؤسسة تعليمية شعار، ولكل مدرسة شعار، ولكل فصل شعار وتعمل جاهدة علي تحقيقه ولكل طالب ابتداء من الصف الثاني الابتدائي حصة رسمية للنقاش والحوار. ويتولي الطلاب مسئولية نظافة المدرسة وفي الثانوي هناك مدارس ثانوية متخصصة للطلاب الموهوبين حيث توجد ثانويات اللغات

الأجنبية، ثانويات الفنون وثانويات العلوم[138].

تجربة سلطنة عمان: إن تجربة اللجان الصحية في عمان تعتبر تجربة رائدة ومتميزة ويمكن أن تكون مثالا يمكن تطبيقه في كثير من البلدان. هناك زيادة في معدلات الإمراض التي ترجع أسبابها إلى عوامل بيئية، إجتماعية وإقتصادية مثل السكري وارتفاع ضغط الدم... الخ وكلها تعود إلى السلوكيات الخاطئة للإنسان واتباعه أساليب حياة غير صحية، وهذه الامراض يمكن أن تخفض بنسبة كبيرة عن طريق الوقاية وتقلل من مضاعفاتها.

وجد أن وزارة الصحة لا يمكن أن تقوم بهذا الدور الوقائي وحدها... فكان لابد من التفكير في إشراك القطاعات الآخرى الحكومية منها والغير حكومية كذلك مشاركة المجتمع للمساهمة في تنمية المجتمع من خلال التنمية الصحية للمواطن. من هنا جاء التفكير في تكوين اللجان الصحية. وقد صدر قرار وزاري في إبريل 1999 بتشكيل اللجان الصحية في جميع ولايات السلطنة (59 ولاية)، ودورها تركيز الجهود وأنشطة القطاعات المختلفة المشاركة في اللجنة نحو حل مشاكل المجتمع المحلي في ضوء أهداف الخطط الخمسية الصحية، ترسيخ العمل بروح الفريق، الاتفاق على أسلوب عمل واحد، تنسيق الجهود وتوزيع الأدوار لكل قطاع من القطاعات المشاركة والمشاركة في اعداد الخطط الصحية على مستوى المناطق والولايات حتى تأتي في إطار احتياجات المجتمع.

الترويج للرؤية (البعد المجتمعي)

عندما تفرغ اللجان المتخصصة التي تناط بها كتابة الصيغة النهائية للرؤية وتجاز من البرلمان او مجلس الوزراء تبدأ اهم عملية في الترويج للرؤية لكي تصبح حلماً عاماً لكافه الشعب. المرحله بين أن تجد القبول المجتمعي ويتشربها الافراد والجماعات وتنزيلها إلى مواقع التنفيذ هي المرحله الحاسمة في نجاح الرؤية.

رسم د. منصور القطري اهمية هذه المرحله **"أن حضور الرؤية الواضحة في إطار**

---

[138] **عصام رفعت: لماذا تفوقت كوريا الجنوبيه ، مرجع سابق**

المشروع الوطني يمثل في تقديرنا البوصله الهادية للجميع ويحدد للمواطنين طبيعة الأرض التي يقفون عليها والانتماء الذي يعبرون عنه والأهداف التي يسعون إليها فإنه من أخطر إفرازات الحال في واقعنا العربي هو مرحله اللامشروع حيث تختلط المقدمات بالنتائج ومن ثم يستسلم المواطن والمؤسسات الوطنية والمدنية وقطاعات عريضة للحيرة والضياع"[139]. لقد اتبعت كافة الدول وسائل متعددة في الترويج للرؤية.

يمتلك السودان نسيجا ثرياً ومتنوعاً من وسائل الترويج المجتمعي. الوسائل الحديثة من القنوات التلفزيونية، الإذاعات، وسائل الاتصالات والرسائل النصية والصورية، مواقع التواصل الإجتماعي على الانترنت، الصحف المتنوعة، الفنون التشكيلية والمسرح. لكنه يمتلك أكثر وسائل الاتصال الجماهيري الشعبية من الفنانين الحديثين والشعبي، الشعراء والشعراء الشعبيين، الحكامات، مغنيات اغاني البنات والافراح، تجمعات الشباب الفنية والفكرية، المنتديات الثقافيه، مباريات كرة القدم، وسائل الإعلانات المضيئة وغيرها. المناهج الدراسية في الخلاوي، المدارس والجامعات وفصول محو الامية. إن هذا جهد يحتاج لخطة واضحة ومستمرة تبتدع الكثير من الابداع والاعمال الفنية وتفجير الطاقات لتصبح الرؤية هي الرافع الوطني والحلم الشعبي نحو تحقيق النمو والتقدم.

الحاجة لرؤية بديلة

كانت اخر المواجهات العنيفة مع المستعمر معركة النهر ابان ثورة 1924، تحول بعدها الشعب السوداني إلي وسائل العمل السياسي. عبر مؤتمر الخريجين بدأت في التشكل مساقات العمل السياسي من احزاب، نقابات عمالية ومهنية، اتحادات مزارعين، معلمين، طلاب، نساء، شباب وغيرها، أيضاً ابتدعت اشكال متنوعة من منظمات المجتمع المدني من منظمات مناطق، اندية رياضية، ثقافية، تعاونيات..الخ. اصبحت هذه الاشكال المعتمدة في نيل الحقوق وتعبيراتها من مذكرات، مظاهرات، اعتصامات، وسائل قانونية، حملات صحفية وغيرها. عندما جاءت الإنقاذ فككت كل هذه التكوينات، واطاحت بالخدمة المدنية والعناصر النشطة في الجيش والشرطة

---

[139] **د. منصور القطري: لماذا تقدم المسلمون في ماليزيا؟** **http://www.qatarim.com/news.aspx?ID=41**

واجهزة الامن وغيرها، أي، كانت تفكك كل اسلحة الشعب ومستودع قوتها.

تبنت الإنقاذ استعمال نظرية الترويع بالصدمة النفسية، وهي نظرية تقول: بضرورة توجيه ضربات قاصمة وهائلة القوة ومفاجئة للعدو من أجل دفعه للاستسلام السريع. لكن رغم هذا فقد ظلت الحركة السياسية سلمية في مجملها العام، وإن حملت بعض أطرافة السلاح. تتفق النخب السياسية إن أي تغيير هو في النهاية سياسي مهما اختلفت السيناريوهات.

في حوالي النصف الاخير من العام المنصرم 2013، انتشرت على المنتديات الاسفيرية مقالة موجزة، نشرها السفير برينستون ل. ليمان (المستشار خاص لرئيس معهد السلام الأميركي، سابقاً مبعوث الولايات المتحدة الخاص السابق للسودان وجنوب السودان)، وجون تيمن (مدير برنامج القرن الأفريقي التابع لمعهد السلام الأميركي)، في نشرة السلام رقم 155 بتأريخ 13 أغسطس 2013. كانت المقالة بعنوان "**الطريق للحوار القومي في السودان**" وقام بترجمتها د. عبد الرحمن الغالي. ملخص التقرير نص على "**يحتاج السودان بصورة ملحة للشروع في إجراء حوار وطني، وعملية إصلاح يديرها الشعب السوداني بنفسه ويدعمها المجتمع الدولي. ينبغي أن تكون العملية واسعة لأقصى حد، وأن تشمل عناصر النظام الحالي، والإسلاميين، وجماعات المعارضة المسلحة وغير المسلحة** ".

لم يكن لمقالة "**الطريق للحوار القومي في السودان**"، والتي تمت مناقشتها في الصحافة والاعلام بتوسع، لتؤخذ بجدية –رغم اهمية الكاتبين- اذا لم تنفجر الإحتجاجات الداوية فى سبتمبر -اكتوبر 2013، وتخضب دماء الشهداء طرقات الوطن في اعنف مواجهات بين الشعب ونظام الإنقاذ. لم تكن الإحتجاجات في جبهة المحتجين فقط لكن شملت اطرافاً من السلطة، فاعلة واحدثت أكبر إنشقاق داخل الجهاز الحاكم منذ المفاصلة (ماعرف بمذكرة 31). هذه الإحتجاجات أدت لعزلة ماثلة للنظام وأدت فيما أدت إلى احالة كبار المتنفذين من شيوخ الإنقاذ إلى المعاش الاجباري. وتحولت الإنقاذ في تحولاتها من دولة حزب الجبهة الإسلامية القومية، دولة الاتجاة الاسلامي العام إلى ديكتاتورية عسكرية إقصائية عادية.

أن أي سلطة ليست مخلوقاً خرافياً يتحرك في الفضاء السياسي بدون ديناميات تؤثر

فيه سلباً وايجاباً. إن معادلة السلطة والمعارضة، إنها تتنافس على جموع الشعب، وبقدر إنحيازها لجهة تزداد الضغوط وتؤدي لتنازلات من الجهة الاخرى. لقد افلح إتفاق وثيقة التجمع الوطني الديمقراطي في بداية عهد الإنقاذ إلى تصاعد الحركات الاتقلابية ضدة من ابريل 1990، امان السودان وغيرها. ادى فشل هذه التحركات إلى تسريع معدل التمكين وظهور بيوت الاشباح. ضغوط العمل المسلح في الجبهة الجنوبية والشرقية اثمرت عن اغلاق هذه البيوت وتخفيف حدة التمكين. هكذا استمرت الحياة السياسية ترتفع وتهبط وأدت إلى:" **المفاصلة، اتفاق نيفاشا، اتفاقات دارفور ووصلت اقصى حدودها مع تحركات سبتمبر -اكتوبر 2013** ".

لقد ابانت ردود فعل خطاب الرئيس حول **"الوثبة"** ما تكرر مراراً وتكراراً أننا، قيادة احزابنا ومجمل الشعب قد دأبنا على ردود الفعل نتاجاً للاحداث**.** حتى تحركاتنا الشعبية ارتبطت بحدث من الدولة من قبيل رفع اسعار بعض السلع. هذه حالة سوف تراوح بنا إلى جمود سائد منذ انتخابات 2010.

الوطن يحتاج لاستراتيجية بديلة. وترينا التجارب أن المعارضة الوطنية الديمقراطية – رغم الصعود والهبوط في مسيرتها- لديها امكانية العمل سوياً، بل والتوصل إلى رؤية مشتركة وتمثل ذلك في وثيقة التجمع الوطني الديمقراطي التي وقعت في سجن كوبر 1989، وثيقة ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، مؤتمر القضايا المصيرية 1995، إعلان القاهرة في 16 يناير 2005، برنامج البديل الديمقراطي، ميثاق الفجر الجديد وما سيتلوها.

تظهر عند بدء أي تحركات اشكال تنظيمية من مثل **"تنسيقية قوى التغيير السودانية"** وغيرها، لكن هذه المنظمات سرعان ما تختفي، لأنها كلها قائمة على رد الفعل. أن الدعوة محددة ان تبدأ القوى المعارضة في صياغة رؤية استراتيجية للخروج بوطننا من الازمة السياسية الخانقة. لا اتصور ان هناك شكلاً هندسياً لكيفية البدء في هذا، لكن لكل القوى الحق في البدء بها وعرضها على الاخرين وتطويرها بالنقاش عبر اشكال متنوعة. برغم التضيييق الامني هناك منابر عديدة ستنخرط في هذا النشاط.

لقد بدأت مسيرة حل مشكلة العنصرية في جنوب افريقيا، قبل سنوات من التفكيك

الحقيقي لنظام العنصرية عبر توافق وطني عام. الذي حدث أن وجود هذه الرؤية الاستراتيجية تغلغل في وجدان الشعب، أصبح شعاراً لأي تحركات، محور نقاش المنتديات، اجندة تفرض نفسها على كافة المواقف السياسية للقوى الخارجية، تصاغ اشعاراً من شعراء الشعب ومساديراً واغاني. أن توصلنا لهذه الرؤية الإستراتيجية سوف يخلق زخماً سوف يفرض ثقله على السلطة، الضعيفة والمتهالكة اصلاً، يعرضه لضغوط الشارع والخارج. هذا سوف يقود إلى اعطاء القوى الفاعلة في الشارع سلاحاً مجرباً وقوياً للضغط على النظام والاطراف المترددة من المعارضة، بل وتحولها، أذا تعنت النظام، إلى ثورة كاملة.

لقد شاركت في مظاهرة ضخمة، ضمت حوالي العشرين الفاً، وهي تهتف سلمية، والشرطة شرطة الشعب. توجهت المظاهرة من حي الثورة وتم تفريقها في شارع الاربعين بسهولة. هذه مسائل تتعلق بالرؤية لأن جميع من شاركوا لم يكن لديهم هدف محدد غير الاحتجاج. المثير أن عدة فتيات حضرن بعد انتهاء المظاهرة وسألنني عن المظاهرة لانهن حضرن من الثورة الشنقيطي للاشتراك فيها. هناك عشرات التحركات في كافة ارجاء الوطن ضد ظلم ما، كلها تنحصر في محليتها الضيقة ولا تصل لحلول ناجعة. الرؤية الإستراتيجية ستمثل قاسماً مشتركاً لكل هؤلاء وتعطي قاعدة للتحرك ومنطقاً للنقاش.

ليس هذه الدعوة أن نغرق في حوارات الرؤية والتي سيفرض مدخلاتها الوضع الراهن والتغيير المأمول. أن هذه الحالة تفرض نفسها على النظام وعلى المعارضة، على النظام بأن يقدم للشعب حلولاً لمشاكله الآنية، وعلى المعارضة التمعن فى سؤال البديل وعدم استجابة الشعب لدعوات النزول للشارع لإسقاط النظام. لقد توصلت القوى المعارضة لاغلب قضايا المرحلة الانتقالية، ربما كانت اضافتي في التفاصيل. لكن ما اود الدفع به ان تتعدى الاتفاقات الي رؤية المستقبل.

قدمت الثورات العربية منهجاً ربما سيستقر في العمل السياسي الديمقراطي. قدمت التجربة المصرية إصلاحاتها من فشل التوافق الوطني لإسباب متعددة اهمها إتجاة الإخوان المسلمين في مصر إلي إعتماد التمكين، ومن ثم اخرجتها 30 يونيو من المعادلة. من الجانب الاخر قدمت التجربة التونسية، نموذجاً وصلت فيه إلى توافق مجتمعي كانا محصلة تطور التيار الرئيسي في الحركة الإسلامية بتونس (النهضة)

ويقظة القوي الليبرالية واليسارية التي وقفت بالحوار والنضال السياسي لا بالتحريض الإقصائي. هذان النموذجان ربما يعطينا مشهداً، نسير فيه بشكل عام في إتجاه تطور الدول الاسيوية المسلمة الديمقراطية. هذا طريق طويل، مبشر في بداياتة في دستوري مصر وتونس.

بدأت كتابته في حي الهاشماب، الموردة بمدينة أمدرمان في ديسمبر 2013 وإنتهى العمل فيه في فبراير 2014